الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

أثر الإنفاق الحكومي على تنمية الصناعات التحويلية

(صناعة الغزل والنسيج)

The Impacts of Governmental Expenditure on

The development of Manufacturing Industries

(Spinning &Textile Industry)

بحث علمي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالب

فاطر علي

إشراف

الإستاذ الدكتور : غسان إبراهيم

مقدمة

يعد الاقتصاد السوري اقتصاد نام كباقي اقتصاديات الدول النامية الأخرى ، ويغلب عليه الطابع الزراعي في الدرجة الأولى مع وجود التنوع في القطاعات الأخرى كالصناعية والتجارية والخدمية. ويحتل القطاع الصناعي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني بعد القطاع الزراعي ، وخصوصاً الصناعة التحويلية ، لما لهذه الصناعة من مسؤولية وطنية في تطوير القطاع الصناعي الوطني ككل ، وتطور هذه القطاع تدريجياً نتيجة التنمية المستمرة و السياسات المتبعة من قبل الدولة ، والقوانين التي تشجع على الاستثمار بهذا القطاع الحيوي وذلك بهدف رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني . ومن الأدوات المهمة بيد الدولة للتأثير على دورة الاقتصاد الوطني هو الإنفاق الحكومي ، فالإنفاق الحكومي الذي تقدمه الدولة يمثّل أحد البنود الرئيسية للإنفاق الكلي في أي مجتمع ، ويشكل جزءاً مهماً من الطلب الكلي الفعلي للاقتصاد سواء في البلدان المتقدمة اقتصادياً أو في البلدان الأقل تقدماً. وفي سوريا فإن الإنفاق الحكومي من البنود ذات الأهمية الكبرى، والموازنة العامة للدولة هي من أهم البنود الرئيسية ذات الأهمية الخاصة في الدولة والذي يشكل الإنفاق أحد أجزاءها الرئيسية ، فعمدت الحكومة السورية على توجيه الإنفاق الحكومي بما ينسجم والخطط الموضوعة من حيث الاهتمام بالبنية التحتية أو استخدام الإنفاق الحكومي في التركيز نحو أحد المشاريع الاقتصادية كمشاريع القطاع الصناعي ، وخصوصاً الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي بتمويل وتطوير الصناعات التحويلية، لما لهذه الصناعة من دور مهم في النهوض بالقطاع الصناعي والاقتصاد السوري ككل . وهذا ما سيتطرق إليه هذا البحث من خلال العديد من النقاط الهامة و الجوهرية ، **فالفصل الأول** سيتناول تطور مفهوم الانفاق العام من خلال تطور دور الدولة وتدخلها في الاقتصاد، في مختلف المدارس الاقتصادية والنظريات التي تطرقت لذلك ، لأن تدخل الدولة يتم بأشكال مختلفة ومتنوعة بتنوع هذه المدارس الاقتصادية، والانفاق الحكومي هو أحد الاشكال الرئيسية لهذا التدخل، وقضية تدخل الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يعد من المسائل الكبرى التي تشغل العالم في وقتنا الحاضر. **والفصل الثاني** سيتناول المصادر التي يتم من خلالها تمويل الانفاق الحكومي في سوريا وتحليل تطور

هذا الانفاق بشقيه الجاري والاستثماري وبالأسعار الجارية والثابتة لمعرفة التطور الحقيقي لهذه النفقات، ومن أين يتم تغطية هذه النفقات العامة بالموارد اللازمة لذلك ، وكيفية تقسيم هذه النفقات إلى أنواعها المختلفة في سوريا ، وستتم الدراسة من خلال سلسلة زمنية من عام 2000 وحتى العام 2011 أي حتى تاريخ بداية الأزمة في سوريا فقط ، وذلك بسبب عدم وجود أرقام دقيقة وعدم امكانية الحصول على أرقام واضحة وموثوقة بعد اندلاع الازمة ، كما أن معظم الانفاق خلال الازمة كان يستنزف لإعادة بناء ما هدمه وما خربه الارهاب .

أما **الفصل الثالث** فسيبين تطور الصناعة التحويلية في سوريا، ومدى أهميتها في سوريا ونسبتها من القطاع الصناعي ككل ، وما هو مقدار الانفاق الحكومي المقدم لهذه الصناعة الحيوية في سوريا ، وسنعتمد في تحليلنا لواقع هذه الصناعة على البيانات والأرقام الموجودة والمتوافرة لدينا حتى تاريخ اندلاع الازمة في سورية عام 2011 بسبب عدم امكانية الحصول على أرقام واضحة وعدم وجود أرقام دقيقة بعد وقوع الأزمة السورية، وما خلفته هذه الازمة من أثر سلبي على جميع القطاعات الاقتصادية ، ومن تدمير و تخريب ممنهج للمصانع والمعامل والمنشآت الصناعية ككل ، وخروج بعض المناطق التي يتواجد فيها الكثير من منشآت الصناعة التحويلية عن سيطرة الدولة.

بينما **الفصل الرابع** فسيدرس واقع تطور صناعة الغزل والنسيج ومدى أثر الانفاق المقدم من قبل الدولة على هذه الصناعة العريقة والمتجذرة في سوريا ، و كونها نموذج مهم وفرع أساسي من فروع الصناعة التحويلية في سوريا، وذلك بدراسة بيانات هذه الصناعة باستخدام الرزمة الاحصائية spss ، وسنعتمد في تحليلنا لواقع هذه الصناعة أيضاً على البيانات والأرقام الموجودة والمتوافرة لدينا حتى تاريخ اندلاع الازمة في سورية عام 2011 ، بسبب عدم امكانية الحصول على أرقام واضحة وعدم وجود أرقام دقيقة بعد وقوع الأزمة السورية ، وما خلفته من أثر سلبي على جميع القطاعات الاقتصادية ، ومن تدمير وتخريب ممنهج للمصانع والمعامل والمنشآت الصناعية ككل ، وخروج بعض المناطق التي يتواجد فيها الكثير من منشآت الصناعة التحويلية ومصانع الغزل والنسيج عن سيطرة الدولة، مما انعكس سلباً على هذه الصناعة وعلى جميع مؤشراتها الاقتصادية .

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الدور الأساسي للنفقات الحكومية وآثارها المباشرة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . فتزايد هذه النفقات باستمرار وكيفية توزيعها على القطاعات المختلفة بما يتلاءم مع السياسات والخطط المتبعة تعد ناحية ذات أهمية بالغة . وبخاصة دور الانفاق الحكومي المقدم للصناعة التحويلية عامةً، وصناعة الغزل والنسيج خاصةً، وتكمن أهمية البحث بالنقاط التالية :

1 – الدور المحرض والمهم للصناعة التحويلية في التنمية الصناعية وجذب فروع صناعية أخرى في سوريا .

2 – توجيه الإنفاق الحكومي إلى القطاعات المادية وأهمها الصناعة التحويلية.

3 – أهمية الانفاق الحكومي في خلق قاعدة تكتيكية مادية لتطوير بنية الاقتصاد السوري .

مشكلة البحث:

على الرغم من ضرورة وأهمية تطوير الصناعة التحويلية في سوريا، إلا أن التوجَه الحكومي من خلال الانفاق الاستثماري لا يعبر عن الدور الأساسي والمرتقب لدعم هذه الصناعة ومن ضمنها صناعة الغزل والنسيج . و لم تتمكن من المنافسة حتى اليوم و لا تزال على بنيتها الهيكلية السابقة وتراجعها المستمر .

فرضيات البحث:

يمكن الانطلاق في هذا البحث من الفرضيتين التاليتين:

1– الإنفاق الحكومي لا يؤثر ايجابياً على تنمية الصناعات التحويلية .

2– الإنفاق الحكومي لا يؤثر ايجابياً على صناعة الغزل والنسيج .

أهداف البحث:

يهدف البحث لتحقيق ما يلي :

1- إبراز أهمية الإنفاق الحكومي ودور الدولة الحيوي في الاقتصاد الوطني وطرق تمويله وذلك من خلال العديد من النماذج الاقتصادية العالمية التي يتباين فيها دور الدولة .
2- تحليل أوجه الانفاق الحكومي وأنواعه وتصنيفه في سوريا ومصادر تمويل هذا الانفاق .
3- دراسة واقع الصناعة التحويلية في سوريا وموضعها في القطاع الصناعي السوري .
4- بيان دور الإنفاق الحكومي في تطوير الصناعة التحويلية ومقدار تمويل هذه الصناعة.
5- توضيح مدى مساهمة صناعة الغزل والنسيج في الصناعة التحويلية والقطاع الصناعي السوري ، وما أثر الانفاق الحكومي على هذه الصناعة الحيوية .

منهجية البحث:

سوف يعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي** الأكثر ملائمة للدراسة الحالية ، الذي يعتمد على التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة ، بهدف وصف وتحليل الانفاق الحكومي، وإظهار أماكن صرفه ووصف حالة الصناعة التحويلية وصناعة الغزل والنسيج في سورية ومن ثم تحليل واقع هذه الصناعة بالاستناد إلى جملة من الأرقام الكفيلة بدعم النتائج والطروحات . **والمنهج الإحصائي التحليلي** في تحليل واقع صناعة الغزل والنسيج من خلال البيانات المتعلقة بهذه الصناعة وذلك باستخدام الرزمة الاحصائية spss. بهدف معرفة الأثر الحقيقي للإنفاق الحكومي على هذه الصناعة لكي يتم العمل على تنميتها تنمية حقيقية .

الدراسات السابقة:

1- (صادرات الغزل والنسيج الواقع والآفاق) دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير مقدمة من الطالب (أديب علي صقر) إشراف أ. د عصام خوري عام 1997 وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك صعوبات كثيرة تعانيها شركات الغزل والنسيج في سوريا، منها نقص السيولة النقدية نتيجة التشابكات المالية، وعدم قيام الدولة بتسديد الالتزامات المترتبة لصالح شركات الغزل ، وارتفاع اسعار الغزول نتيجة الارتفاع اللامنطقي لأسعار المواد الأولية (القطن) ، وارتفاع كلفة العمالة نتيجة لقدم الآلات واهتلاكها مادياً ومعنوياً فتحتاج إلى عمال أكثر ، وتنخفض الانتاجية وتضعف الجودة والنوعية العالية الضرورية للتسويق الخارجي نتيجة لقدم هذه الآلات.

- هذه الصعوبات تقف عائقاً أمام التسويقين الداخلي والخارجي وتشكل قيود تقيد عملية التسويق ، بالإضافة إلى عدم إشراك القطاع الخاص وعدم وجود تعاون مع دول عربية أخرى لبناء وحدة لإنتاج الألياف التركيبية ومراكز التصميم بالحاسوب الحديثة في الصناعات النسيجية ، وضعف التسويق الدولي وعدم دراسة الأسواق الدولية وقنوات التوزيع بالشكل الكافي، وتسويق المنتجات النسيجية السورية في الاسواق والمعارض الدولية ، وعدم توفير خبراء وطنيين ومراكز تدريب وطنية متقدمة في مجال الانتاج والتصميم والتسويق .

2- دراسة بعنوان (تمويل الاستثمار العام والخاص في الصناعات التحويلية في سوريا) قدمها محمد شوقي محمد إشراف أ. د عصام خوري ومشرف مشارك أ. د غسان إبراهيم عام 2001 لنيل درجة الماجستير. وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- إن الظروف التاريخية التي عاشتها سوريا حالت دون تطوير هيكل القطاع الصناعي السوري في الحقبة الماضية ، على الرغم من اشتهار سوريا منذ القدم بالعديد من الصناعات الحرفية المتميزة .

- إن سياسات التصنيع التي اتبعتها سوريا قد تركت بعض الآثار السلبية على هيكل الصناعة الوطنية، فتركت سياسة الحماية آثار سلبية على قطاع الصناعة فسيطرت الصناعات الاستهلاكية والسريعة الربح على هيكل الصناعة السورية ، وصناعات اللمسة الأخيرة التي لم تؤد الأهداف المرجوة منها ومن حمايتها بل على العكس فإن مستلزمات الانتاج المستوردة

أضحت تشكل القسم الأكبر من التكلفة ، أي أن القيمة المضافة المتحققة داخل الاقتصاد الوطني بقيت محدودة جداً وهذا ما أدى إلى ضعف التشابك الصناعي وبالتالي ضعف الصناعة الوطنية .

– ويعاني القطاع الصناعي الخاص في سوريا من صعوبات عديدة تقف عائقاً أمام تطوره وزيادة توظيفاته الاستثمارية ، ومن هذه الصعوبات الافتقار إلى المدن الصناعية المخدومة وعدم وجود المؤسسات والهيئات الداعمة للصناعة الوطنية التي تقدم الخبرات والاستشارات الفنية المختلفة وارتفاع أسعار المواد الأولية المحلية وضعف دور الجهاز المصرفي في تمويل مشاريعها وافتقاره إلى الديناميكية والحركة، وعدم كفاية المدخرات المحلية لحاجات الاستثمار المطلوبة لذلك لابد للحكومة وأن تلجأ إلى مصادر تمويل خارجية لسد النقص الحاصل في رؤوس الأموال المحلية لإقامة المشاريع الصناعية .

– إن معظم القروض المصرفية تذهب للقطاع العام وخاصة قروض المصرف التجاري السوري، ويعتبر قطاع التجارة الحائز الأكبر من حجم القروض المصرفية بينما حجم القروض المصرفية للقطاع الصناعي فهو ضئيل جداً. كما أن قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 لم ينجح في جذب الاستثمارات الوطنية إلا في حدود ضيقة ومعظم المشاريع التي شملها هذا القانون كانت تخص الصناعات الاستهلاكية وصناعات اللمسة الأخيرة .

3 – دراسة معدة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بعنوان (الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات في سورية) أعدها الطالب محمود إبراهيم العلي إشراف أ. د مصطفى العبدالله الكفري ومشرف مشارك أ. د غسان إبراهيم في عام 2002، وأظهرت الدراسة النتائج التالية:

– في مجال الاستثمار : لايزال مناخ الاستثمار في سورية يشوبه بعض نقاط الضعف ، فعلى صعيد البنية التحتية لم يتم حتى الآن إنجاز المدن الصناعية التي تعد من أهم حوافز الاستثمار، وكذلك استمرار بعض جوانب الخلل والتشوهات الاقتصادية التي تعطي انطباعاً سلبياً حول الاقتصاد السوري متمثلةً بالانكماش، التضخم وتعدد أسعار الصرف وتخلف الجهاز المصرفي ، وعدم مواكبته للتطورات العالمية في مجال العمل المصرفي . وأثبتت تجربة سورية في تشجيع الاستثمار بأن تشجيع الاستثمار لا يتوقف على إعطاء المزيد من الاعفاءات والمزايا الأخرى ،

بقدر ما يعتمد على توفير بيئة مناسبة لنمو الاستثمارات وتحقيق عائد مرتفع من الاستثمار، وتحتاج الدولة إلى مشاركة فعالة وتعاون صادق من قبل القطاع الخاص والفعاليات الاقتصادية شبه الرسمية ، لمعرفة آرائهم ومطالبهم وخبراتهم في ترسيخ البيئة الاستثمارية وتطويرها .

– في مجال الصناعة : حدث تطور بسيط في مساهمة الفروع الصناعية المختلفة ، فازدادت مساهمة المنتجات المعدنية المصنعة والمنتجات غير المعدنية ، لكن بقيت الصناعات الاستهلاكية تسيطر على الصناعة التحويلية ، بينما لم تشكل الصناعات الرأسمالية على الرغم من أهميتها سوى نسبة منخفضة جداً ، وهي غالباً تعتمد على التجميع أو تصنيع بعض الأجزاء والمكونات البسيطة ، كما تناقصت مساهمة القطاع العام في انتاج الصناعة التحويلية وكذلك في الناتج بعد تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار . كما تفتقر الصناعة في سورية إلى الخدمات الصناعية سواء الخدمات السابقة لعملية الانتاج أو المرافقة أو اللاحقة ، على الرغم من أن هذه الخدمات قد تتضمن قيمة مضافة أعلى بكثير من القيمة المضافة المتحققة من عملية الانتاج نفسها .

– في مجال الاصلاح الاقتصادي :كانت عملية الاصلاح في سورية بقرار وطني واستجابة لضرورات داخلية ولم تفرض عليها من الخارج وفقاً لوصفة صندوق النقد الولي أو وصفة البنك الدولي ، بل سلكت طريقاً مستقلاً بما ينسجم مع خصوصية الاقتصاد الوطني السوري ، ولكن عملية الاصلاح هذه لم تكن وفق سياسة إصلاح شاملة أو برنامج إصلاح متكامل واضح المعالم ، بل كانت هناك خطوات إصلاح انتقائية وحذرة ومن هذه الخطوات : التوجه نحو تحرير الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الاستثمار مع زيادة الاعتماد على آليات السوق ، وتشجيع التصدير مع عدم القيام بأي عملية خصخصة للقطاع العام والسعي إلى تطويره.

– في مجال التصدير : انعكست سياسة الحماية واتفاقات التبادل سلباً على قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الوطنية ، فلم تستطع الصمود أمام المنافسة الشديدة وانخفضت الصادرات بشكل ملحوظ خاصةً في النصف الأول من التسعينات . كما أثبت القطاع العام التحويلي قدرة وثقة أكبر في التعامل مع الأسواق الخارجية خاصة بعد السماح له بالتصدير بالسعر الرائج عالمياً، فازدادت مساهمة الصادرات التحويلية للقطاع العام في إجمالي صادرات

الصناعة التحويلية ، في حين لم يحسن القطاع الخاص التعامل مع هذه الأسواق رغم التشجيع والمزايا الممنوحة لصادراته بدليل انخفاض صادراته . كما شهدت بنية الصادرات تطوراً سلبياً فشكلت المواد الخام النسبة الكبر من الصادرات ،على حساب انخفاض نسبة الصادرات من المواد المصنعة ونصف المصنعة وانعدام صادرات السلع الرأسمالية ، وهذا دليل على تخلف القاعدة الانتاجية في الاقتصاد الوطني .

4- دراسة بعنوان (أثر قيام منظمة التجارة العالمية على الصناعة السورية) أعدها الباحث أمين البشير لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد عام 2008 إشراف أ. د مصطفى العبدالله الكفري ، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج وأهمها :

- تؤثر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على القطاعات الاقتصادية للدول الاعضاء ومنها القطاع الصناعي وذلك بشكل مباشر وغير مباشر .

- تؤثر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول غير الأعضاء سلباً مع تمكن هذه الدول من الاستفادة من ايجابيات الانضمام إلى هذه المنظمة .

- يعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية في سورية ، وتشكل الصناعة الاستخراجية القسم الأكبر من هذا القطاع ومن قيمته المضافة ، تأتي الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية من حيث الانتاج والقيمة المضافة .

- تتسم الصادرات الصناعية السورية بالضعف وذلك لارتفاع تكاليف المنتجات الصناعية وتدني نوعية المنتجات الصناعية من حيث الجودة والمواصفات العالمية .

- تباينت آراء المفكرين الاقتصاديين في سورية حول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بين مؤيد ومعارض ، وعلى الرغم من ذلك اتخذت الحكومة السورية رأيها الأخير وأقرت ضرورة الانضمام إلى المنظمة .

- يواجه القطاع الصناعي السوري في ظل قيام منظمة التجارة بعض التحديات الداخلية والخارجية ، فالتحديات الداخلية أهمها نضوب النفط والزيادة السكانية والبطالة وانخفاض مستوى

جودة السلعة المصنعة ، أما التحديات الخارجية فهي كالشراكة الاوربية ومنطقة التجارة الحرة السورية التركية .

– يؤدي عدم انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية إلى فرض نوع من العزلة الاقتصادية على الاقتصاد السوري عامةً والقطاع الصناعي خاصةً وتحمل سلبيات هذه المنظمة وعدم الاستفادة من ايجابياتها، ومن أهم هذه الايجابيات في حال الانضمام فتح الدول الأعضاء لأسواقها الداخلية أمام الصادرات الصناعية السورية وفسح المجال لزيادة الصادرات الصناعية . أما أهم السلبيات على القطاع الصناعي السوري في حال انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية فهي فتح السوق الداخلية السورية أمام المستوردات الاجنبية للدول الأعضاء في المنظمة ومعاملتها معاملة المنتجات الصناعية الوطنية وهذا يجعل المنتجات الصناعية الوطنية أمام منافسة كبيرة ومسؤولية ضخمة ، وتوقع زيادة المستوردات بنسبة أكبر من الصادرات وبالتالي وقوع الميزان التجاري الصناعي السوري في حالة عجز .

فهرس المحتويات	الصفحة
الفصل الأول : مفهوم الانفاق الحكومي : تطور التدخل الاقتصادي للدولة	**1**
المبحث الأول : التدخل الحكومي (الكينزية)	3
المبحث الثاني: الدولة الاشتراكية	6
المبحث الثالث : دولة الرفاه الاجتماعي	8
المبحث الرابع : الدولة الموجهة والمنظمة :اقتصاد السوق الاجتماعي	12
المبحث الخامس: الليبرالية الجديدة: استبعاد تدخل الدولة	15
الفصل الثاني: واقع الإنفاق الحكومي في سوريا وتطوره	**22**
المبحث الأول: مصادر الإنفاق الحكومي في سوريا	**23**
أولاً: الإيرادات النفطية	27
ثانياً: الإيرادات الضريبية غير النفطية	29
ثالثاً: الإيرادات غير الضريبية وغير النفطية	33
المبحث الثاني: هيكل الإنفاق الحكومي في سوريا وتبويبه:	**38**
أولاً: التبويب الوظيفي والإداري	38
ثانياً: التبويب النوعي والإقليمي	39
ثالثاً: خصائص التبويب الوظيفي والإداري والنوعي	40
المبحث الثالث: تطور الإنفاق الحكومي في سوريا:	**41**
أولاً: تحليل تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية	41
ثانياً: تحليل تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة	47
الفصل الثالث: تطور الصناعة التحويلية في سوريا :	**51**
المبحث الأول: واقع الصناعة التحويلية في سوريا وأهميتها النسبية	**52**
أولاً: الناتج الصافي في الصناعة التحويلية	53
ثانياً: التشغيل في الصناعة التحويلية	58
المبحث الثاني: الاستثمار في الصناعة التحويلية	**61**

أولاً: رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة التحويلية	61
ثانياً: الإنفاق الإنمائي الفعلي على الصناعة التحويلية	64
ثالثاً: التمويل المصرفي للقطاع الصناعي	65
المبحث الثالث: الميزان التجاري لسلع الصناعة التحويلية	**68**
أولاً: صادرات الصناعة التحويلية	68
ثانياً: مستوردات الصناعة التحويلية	**73**
ثالثاً : هيكل الميزان التجاري للصناعة التحويلية	78
الفصل الرابع : الانفاق الحكومي ودوره في صناعة الغزل والنسيج	**82**
المبحث الأول: تطور صناعة الغزل والنسيج وأهميتها النسبية	**84**
أولاً: الإنتاج والناتج المحلي الصافي في صناعة الغزل والنسيج	84-86
ثانياً: الاستثمار في صناعة الغزل والنسيج	90
ثالثاً: التشغيل في صناعة الغزل والنسيج	93
رابعاً: الميزان التجاري للسلع المصنعة في صناعة الغزل والنسيج	96
المبحث الثاني: أهمية الإنفاق الحكومي على صناعة الغزل والنسيج	**101**
أولاً: تطور الإنفاق الحكومي على صناعة الغزل والنسيج	101
ثانياً: تحليل مدى أثر الانفاق الحكومي على صناعة الغزل والنسيج	104
خاتمة	**114**
اختبار الفرضيات	**115**
النتائج	**116**
المقترحات	**117**
المراجع	**118**

فهرس الجداول	الصفحة
1. الجدول (2/1) مقارنة نسبة الإيرادات الضريبية الغير نفطية إلى الإيرادات العامة في بعض الدول العربية	31
2. الجدول(2/2) تطور الفوائض الاقتصادية لشركات القطاع العام ونسبتها من إجمالي الموارد المقدرة في سورية	35
3. الجدول(2/3) نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول المتقدمة في عام 2005	42
4. الجدول (2/4) حجم النفقات العامة في سورية بشقيها الجارية والاستثمارية بالأسعار الثابتة	48
5. الجدول (2/5) معدلات نمو الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري بالأسعار الجارية والثابتة	49
6. الجدول (3/1) إنتاج الصناعة التحويلية في سورية وصافي الناتج وحصة القطاع العام فيها	53
7. الجدول (3/2) الإنتاج وصافي الناتج المحلي للقطاع الخاص في الصناعة التحويلية في سورية	54
8. الجدول (4/1) المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في صناعة الغزل والنسيج والصناعة الغذائية	90
9. الجدول (4/2) يبين ارتباط Kendall للفرضية	105
10. الجدول (4/3) يبين ارتباط Kendall للفرضية	107
11. الجدول (4/4) يبين ارتباط Kendall للفرضية	108
12. الجدول (4/5) يبين ارتباط Kendall للفرضية	108
13. الجدول (4/6) يبين ارتباط Kendall للفرضية	109
14. الجدول (4/7) يبين ارتباط Kendall للفرضية	110
15. الجدول (4/8) يبين ارتباط Kendall للفرضية	111
16. الجدول(4/9) يبين ارتباط Kendall للفرضية	112

فهرس الأشكال	الصفحة
1. الشكل (2/1) تطور حجم الايرادات العامة في سوريا	23
2. الشكل (2/2) تطور معدل نمو الإيرادات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي	24
3. الشكل (2/3) النسب المئوية لتطور هيكل الإيرادات العامة في سوريا	25
4. الشكل (2/4) النسب المئوية لهيكل الايرادات النفطية في سورية	28
5. الشكل (2/5) تطور الايرادات الضريبية غير النفطية والايرادات العامة في سورية	30
6. الشكل (2/6) هيكل الإيرادات الضريبية غير النفطية في سورية في عام 2000	33
7. الشكل (2/7) هيكل الإيرادات الضريبية غير النفطية في سورية في عام 2010	33
8. الشكل (2/8) تطور الايرادات غير الضريبية غير النفطية والايرادات العامة	37
9. الشكل (2/9) تطور حجم النفقات العامة بالأسعار الجارية خلال (2000- 2010)	42
10. الشكل (2/10) معدل نمو النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي	43
11. الشكل (2/11) النفقات التقديرية للصناعة التحويلية في الموازنة العامة للدولة	44
12. الشكل (2/12) هيكل النفقات العامة في سورية بحسب التبويب الوظيفي لعام 2000	45
13. الشكل (2/13) هيكل النفقات العامة في سورية بحسب التبويب الوظيفي لعام 2011	45
14. الشكل (2/14) تطور النفقات الجارية والاستثمارية بالأسعار الجارية	47
15. الشكل (3/1) نسبة الصناعة التحويلية والاستخراجية والماء والكهرباء من صافي الناتج المحلي عام 2000	57
16. الشكل (3/2) نسبة الصناعة التحويلية والاستخراجية والماء والكهرباء من صافي الناتج المحلي عام 2010	57
17. الشكل (3/3) تطور عدد العاملين في القطاع الصناعي السوري	59
18. الشكل (3/4) تدرج رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات التحويلية	62
19. الشكل (3/5) رؤوس الأموال المستثمرة في القطاعات الصناعية المختلفة	63
20. الشكل (3/6) توزيع التسليفات المصرفية وفقًا للنشاط الاقتصادي باستثناء تسليفات الحكومة المركزية	65
21. الشكل (3/7) توزيع التسليفات (القروض) وفقًا للقطاعات الاقتصادية	67
22. الشكل (4/1) صافي الناتج المحلي لصناعتي الغزل والنسيج والغذائية ونسبتهم من صافي الناتج المحلي للصناعة التحويلية	86
23. الشكل (4/2) صافي الناتج المحلي لصناعة الغزل والنسيج في القطاعين العام والخاص	87
24. الشكل (4/3) المجموع التراكمي لرؤوس الأموال في صناعة الغزل والنسيج في القطاعين العام والخاص	91
25. الشكل (4/4) عدد العمال في صناعة الغزل والنسيج في القطاعين العام والخاص.	94
26. الشكل (4/5) صادرات صناعة الغزل والنسيج في القطاعين العام والخاص	98
27. الشكل (4/6) التبادل التجاري (الاستيراد والتصدير) في صناعة الغزل والنسيج	100
28. الاشكال 4/7- 4/8- 4/9- 4/10-4/11- 4/12- 4/13- 4/14 تبين انتشار العينة الاحصائية على منحى الانحدار	112-106

الفصل الأول : مفهوم الانفاق الحكومي : تطور التدخل الاقتصادي للدولة

المبحث الأول : التدخل الحكومي (الكينزية)

المبحث الثاني: الدولة الاشتراكية

المبحث الثالث : دولة الرفاه الاجتماعي

المبحث الرابع : الدولة الموجهة والمنظمة : اقتصاد السوق الاجتماعي

المبحث الخامس: الليبرالية الجديدة : استبعاد تدخل الدولة

ارتبط مفهوم وظائف الدولة وتدخلها في الاقتصاد بمعيارين رئيسيين، يتمثل المعيار الأول في قدرة الدولة على تلبية الحاجات الأساسية لمواطنيها، مثل الأمن، والتعليم، والصحة والخدمات الاجتماعية. أما المعيار الثاني فيتعلق بالوظائف الاقتصادية والاجتماعية، مثل علاقة الدولة بعملية الإنتاج وتوزيع الموارد في المجتمع وقدرة الدولة على الانفاق ، وأن تكون الدولة هي السلطة العليا في إدارة شؤونها، سواء كان ذلك داخل إقليمها، أو في إطار علاقاتها بالدول الأخرى. وكل هذه الوظائف التي تقوم بها الدولة يتطلب منها الانفاق، فالإنفاق الحكومي هو أحد الأدوات الرئيسية بيد الدولة للقيام بوظائفها ودورها . ويمكن تقسيم التطور الذي طرأ على مفهوم وظائف الدولة في العصر الحديث الى عدة مراحل رئيسية، وظهرت العديد من النماذج الاقتصادية والنظريات المختلفة وكلها تتعلق بمسؤولية الدولة ودورها في الانفاق وتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية ، واتخذت كل مرحلة شكلاً مغايراً عن بقية المراحل، فبعد مرحلة الدولة الحارسة التي تقوم على توفير الخدمات العامة فقط وإقامة بعض المرافق التي لا تتعارض ومبادئ المذهب الفردي الحر دون التدخل في الحياة الاقتصادية ، ظهرت عدة مراحل ونظريات يمكن إجمالها بما يلي :

المبحث الأول : التدخل الحكومي (الكينزية)

إن الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي واجهتها المجتمعات الرأسمالية منذ بداية القرن الماضي وأزمة الكساد العظيم الذي حدث في عام 1929، ساهم في ظهور النظرية الكينزية في تلك الفترة، والتي أثبتت عجز الاقتصاد الرأسمالي عن تحقيق التوازن التلقائي خلال مراحل تطوره بعيداً عن تدخل الدولة . وتزامن صعود الدولة الكينزية في العالم الغربي صعود النموذج الاشتراكي في المعسكر الشرقي ، القائم علي التخطيط المركزي وسيطرة الدولة على جميع الأنشطة الانتاجية الاقتصادية وملكية وسائل الإنتاج، ومسؤولية توزيع الموارد الاقتصادية في المجتمع . فرفض كينز في نظريته وفي تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون " ساي " وبيّن عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي تلقائياً كلما حدث الاختلال في السوق وفكرة السوق الذي يعمل ذاتياً، وطالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني ، فعمل كينز على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل وتحقيق التوازن للدخل الوطني، ولعلاج ذلك يرى كينز أنه من الضروري تدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق السياسة المالية والرفع من مستوى الإنفاق الحكومي[1]، وعن طريق السياسة النقدية بزيادة المعروض النقدي أو ما يسمى بسياسة النقود الرخيصة والتمويل بالتضخم ، وعليه فإنه يرى أن السياسة النقدية ليست محايدة كما هو الشأن عند التقليديين . ويرى كينز في تحليله أن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة فأي زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى حدوث زيادة في مستويات الناتج والتشغيل في الظروف العادية للنشاط الاقتصادي وحالة التوازن تحدث عند أي مستوى من مستويات التشغيل، فزيادة كمية النقود ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة الدافع لزيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة الإنتاج والتشغيل بواسطة ما يسمى بمضاعف الاستثمار.

وسمى كينز مؤلفه[2](النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود) . ومن نظرياته الاساسية:

---

1 البيلاوي، حازم : دور الدولة في الاقتصاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م.

2 Keynes, John. Maynard (1970): The general theory of Employment, Interest and Money, Macmillan co LTD, London.

1 – نظرية التشغيل والتوازن الاقتصادي.

2 – نظرية النقود والفائدة.

3 – دور الدولة: ويرى كينز فيها وعلى عكس النظرية التقليدية ضرورة التدخل من جانب الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض تنشيط الطلب الفعلي حتى يحقق التشغيل الشامل والقضاء على البطالة ، ويتحقق بالتالي التوازن الاقتصادي الكلي ، ويمكن للدولة أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستهلاك باتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى اعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة ذات الميل الكبير للاستهلاك ، كذلك تمكينها أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستثمار عن طريق قيامها ببعض المشروعات . مما يترتب عليه زيادة إنفاقها الاستثماري ومما يستتبع زيادة دخول الأفراد بنسبة أكبر من الإنفاق الاستثماري الأولي ، الأمر الذي يملي على الدولة ضرورة تعويض هذا النقص بزيادة الإنفاق العام ، كما يمكن أن تقوم أيضاً بخفض سعر الفائدة حتى تشجع المنتجين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة ، كما يمكنها التدخل للقضاء على الاحتكارات أو الحد منها . وتمكّن طريقة كينز في إدارة الطلب الحكومي من التحكم في العمل ومستويات النمو، وبالتالي ضمان الرخاء العام. ولم يرفض كينز الرأسمالية ولكنه كان منقذها؛ ففي رأيه عدم تقييد المشروعات الخاصة شيء غير مُجدٍ في المجتمعات الصناعية المعقدة[1]. وعلى صعيد آخر بعد الانتهاء من الحرب العالمية الثانية رسخت مبادئ كينز على نطاق واسع لتصبح تقليداً اقتصادياً في الغرب بدلاً من سياسة "دعه يعمل" القديمة. واعتبر هذا النشاط الذي تقوم به الدولة ، بمثابة مرشح يمر من خلاله جانباً من الدخل القومي بقصد التحكم في توجيهه بما يحقق إشباع الحاجات العامة ، فيمكن تصور دور الدولة بمثابة مضخة تعمل في دائرة مغلقة تعيد إليها نفس كمية المياه التي امتصتها بعد توزيعها وذلك من خلال عملية الضرائب وتوزيعها على النفقات. وفي أوقات البطالة اقترح كينز أن الحكومة عليها أن "تنعش" الاقتصاد من خلال زيادة النفقات العامة أو خفض الضرائب ؛ أي تدخل الحكومة من خلال العجز في الميزانية، أي أن الحكومة تنفق أكثر مما لديها من موارد؛ فذلك يحل مشكلة البطالة ، وهذا **برأينا** يعد من أهم

---

[1]HM Government, "Building on progress: The role of the state", Prime Minister's Strategy Unit, Cabinet Office, The UK(2007),pp.145.

ما توصل إليه كينز في نظريته لحل الأزمة الاقتصادية وحل مشكلة البطالة، وليس "باليد الرأسمالية الخفية" . فالرأسمالية المحضة لوحدها القائمة على الربح فقط دون وجود دور للدولة لا يمكنها من حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي يعاني منها الاقتصاد الرأسمالي. وأصبحت النفقات العامة للدولة الرأسمالية المعاصرة ذات طابع إيجابي نظراً لاتساع نطاقها وضرورتها في الاقتصاد القومي ، وتنمية الادخار ورفع الاستثمار وخلق الإنتاجية ، وأداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وبالفعل استخدمت كل الدول سياسة الإدارة الاقتصادية في إعادة البناء الاقتصادي في الفترة ما بعد الحرب وفي التخطيط والنمو المستقبلي. وكان الفضل للكينزية التي كانت السبب الرئيسي في الازدهار الاقتصادي الطويل في الخمسينيات والستينيات؛ حيث الانتشار الواسع في الثراء، وذلك على الأقل في الدول الغربية. وانتصرت في تلك الفترة مبادئ كينز على مبادئ المحافظين والاشتراكيين حتى الليبراليين. ولم تواجه الطريقة الكينزية أي نقد في الغرب الصناعي حتى ظهور المشكلات الاقتصادية في السبعينيات من القرن الماضي ، والتي جددت التفكير في النظريات الكلاسيكية في الاقتصاد. وتحولت الأولويات عن الطريقة الكينزية في العمالة الكاملة إلى سياسات تخفيض التضخم الذي ارتفع بشكل مستمر نتيجة لزيادة النفقات العامة مما عرقل النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: الدولة الاشتراكية

شهد الإنفاق العام في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق تطوراً غير مسبوق ، ولا سيما بعد ثورة روسيا 1917، وظهور المبادئ الاشتراكية بعدها . فنموذج الدول الاشتراكية تقوم في أساسها على التخطيط المركزي، وتحملها لكامل مسؤولية النشاط الاقتصادي[1] ، وذلك نتيجة لسيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج والملكية الجماعية لهذه الوسائل وتوزيعها بين مختلف الاستخدامات، ويعمل هذا النظام على تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وفقاً لخطة قومية شاملة ومتكاملة سنوية خمسية أو عشرية. ويتسع نطاق الدولة الاشتراكية ليشمل النشاط المالي الفردي كونها تضطلع بمسؤولية الإنتاج والتوزيع على المستوى القومي وفق الإمكانات الاقتصادية المتاحة، وبسبب الارتباط الوثيق بين النشاط المالي للدولة في المجتمع الاشتراكي والنشاط الاقتصادي القومي الذي تتبع في تنظيمه وإدارته أسلوب التخطيط الإلزامي الشامل ، اتسع نطاق المالية العامة وبالتالي ازدادت النفقات العامة في المجتمع الاشتراكي ليشمل جميع القضايا الاقتصادية التي تواجهها مشروعات الإنتاج والاقتصاد القومي . ويمكن القول بأن علم المالية العامة في المجتمعات الاشتراكية يتناول العلاقات الاقتصادية النقدية، وفضل كثيرون استخدام اصطلاح التخطيط المالي بدلاً من المالية العامة للتعبير عن النشاط المالي في المجتمعات الاشتراكية. لذلك فإن اتساع نطاق المالية العامة أدى إلى تغيرات على طبيعة ووظيفة موازنة الدولة الاشتراكية باعتبارها الإطار العام للنشاط المالي للدولة[2]، هذه التغيرات أضفت على الموازنة طابعاً جديداً باعتبارها الخطة المالية للمجتمع أو الجانب التمويلي للخطة القومية ، وأصبحت الميزانية بشقيها النفقات والإيرادات تقوم بوظائف أهمها توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي ما بين قطاعات الاقتصاد القومي وما بين الإقليم والفروع والوحدات وبين فئات الشعب المختلفة، ولها دور في مراقبة تنفيذ الخطة القومية الشاملة على مستوى الاقتصاد القومي

---

[1]Karl W. Deutsch ،State Functions and the Future of the State. International Political Science Review, Vol7, 2004 , pp. 209 -222 .

2 طارق الحاج ، المالية العامة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 ، ص 20 .

سواء بممارسة هذه الرقابة عند تحصيلها لإيراداتها أو عند القيام بنفقاتها[1] . فهذا الاتساع الكبير لدور المالية العامة وللميزانية في إطار الدول الاشتراكية ، أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة خاصةً الاقتصادية والاجتماعية ، لتفي بغرض اتساع نطاق نشاط الدولة وتوزيع وتخصيص موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات . فنجاح الدولة الاشتراكية في الاضطلاع بمسؤوليتها بحسب رأينا مرهون بما تنطوي عليه النفقات العامة من إنتاجية وكفاءة في تنفيذ الخطة المالية ، وقدرة جهاز الدولة على إدارة الموارد الاقتصادية والمرونة الكافية في أداء هذا الجهاز ، وهذا مالم تستطع الدول الاشتراكية القيام به في ظل مركزية القرارات وانعدام المرونة الكافية فيها ، بالإضافة للفساد وترهل الجهاز الاداري والروتين والبيروقراطية .

[1] فوزت فرحات ، المالية العامة والاقتصاد المالي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2003 ، ص 265 .

المبحث الثالث: دولة الرفاه الاجتماعي

يشير مفهوم "دولة الرفاه" **(Welfare State)** إلى أن الدولة تلعب دوراً هاماً في توفير الحماية والترويج للحقوق الاقتصادية والسياسية لجميع مواطنيها، ويشير هذا المفهوم إلى مجمل آليات الحماية الاجتماعية التي تضعها الدولة قيد التطبيق ، والتي تؤمن للمستفيدين من هذه الحماية غطاء يساعدهم على مواجهة (مرض، بطالة، شيخوخة، كوارث طبيعية) وتختلف أنظمة الحماية الاجتماعية تبعاً للدور الذي تلعبه الدولة وتبعاً لطرق تمويل هذه الأنظمة، ففي نموذج الدول الإسكندنافية يتم التحويل المباشر للأموال من خزائن الدولة للخدمات المقدمة للأفراد أو للأفراد أنفسهم. ويتم تمويل دولة الرفاه من خلال القائمين على عملية إعادة توزيع الضرائب. وهناك نظام يعتمد على وجود مؤسسات خاصة للضمان، فيقوم الأُجراء بالدفع لهذه المؤسسات، وهي تعوض لهم عندما يتطلب الأمر. ويقتصر دور الدولة في هذا النظام على تأمين استمرارها وضبط فعاليته في حالات الأزمات. وهناك على النقيض من ذلك، نظام يعتمد اعتماداً كلياً على الدولة التي تتكفل بتأمين كلفة الضمان من الضرائب. دون أن تترك أي دور للأُجراء كالنظام البريطاني[1]. وهناك في الوسط بين النظامين، نظام ثالث يقوم المستفيدون بتمويله لكن الدولة تتكفل بإدارته وتنظيمه بل وتتدخل أحياناً لمساعدته عن طريق تحويل نسبة من الضرائب لدعم صندوقه.

وتطور هذا النمط من الرأسمالية في العشرينيات من القرن الماضي وانتشر لدى الأمم الأوروبية، وهذا النمط مختلف عما هو في أمريكا، وتأثر كثيراً بأفكار كينز الذي نقد فكرة اتجاه الاقتصاد تلقائياً نحو التوازن، من خلال التفاعل الحر بين قوى العرض والطلب، والتأكيد أن تحقيق هذا التوازن يتطلب تدخل الدولة وتوسيع وظائفها . فدولة الرفاه تقوم بأداء الوظائف السياسية والأمنية التقليدية، بالإضافة إلى التدخل في توجيه النشاط الاقتصادي، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والارتفاع بمستوى معيشة الأفراد مع تقديم الضمانات الاجتماعية. ويتم هذا التدخل عن طريق

---

[1] B. Jessop ،The transition to post – Fordism and the Schumpeterian work–fare state ،in R. Burrows and B. Loader (eds.) , Towards a Post – Fordist Welfare State, (London: Rout ledge , 1994) , pp.13–38.

مراقبة عملية الإنتاج والتسويق، وتقديم المساعدة للقطاعات الاقتصادية المتضررة، وتنظيم البنوك والبورصات والمؤسسات الصناعية، وتشجيع الصادرات، وإنجاز المشروعات الكبرى كثيفة العمالة، والقيام بوظيفة المشتري بحيث تصبح الدولة مصدراً مهماً من مصادر الطلب على المنتجات المتزايدة. ففي النموذج الأوروبي قامت الحكومات بلعب دوراً أكبر في الاقتصاد عن طريق الملكية المباشرة للشركات، وكانت الحكومات الغربية قادرة على التحكم بقطاعات واسعة من الاقتصاد على وجه الخصوص تلك التي تقدم خدمات اجتماعية للناس كالتعليم والصحة، أو في بعض الشركات التي توظف أعداداً كبيرة من العمال، كصناعة الحديد الصلب والمناجم أو في القطاعات التي تعتبر مهمة للاقتصاد الوطني، كصناعة السيارات والغاز والنفط والفضاء. بالإضافة إلى ذلك، قيدت الحكومات الغربية الحرية الاقتصادية للشركات عن طريق قوانين جعلت مثلاً قدرة الشركات على تسريح العمال أمراً صعباً، أو القوانين التي أعطت مجالس العمال حق النقض في مجالس إدارة الشركات. ووضعت الحكومات الغربية سياسات تهدف إلى إعادة توزيع الثروة ؛ فقد فرضت الضرائب المرتفعة على الشركات والأفراد ذوي الدخل المرتفع، وتم استخدام عائداتها لتمويل دولة الرفاه ، وأطلق على هذا النمط من الرأسمالية "الرأسمالية الاجتماعية"[1] بحيث جمعت بين عناصر من الرأسمالية وأخرى من الأيديولوجية الشيوعية الاشتراكية. فقد تم تأسيسها على أفكار حرية السوق، ومبدأ عدم التدخل (من قبل الحكومات) في الاقتصاد ولكن في الوقت نفسه ضمنت نوعاً من المساواة المادية بين الناس عن طريق أسلوب اشتراكي لتدخل الدولة في الاقتصاد. وتطور هذا النمط من الاقتصاد في أوروبا بسبب التأثير القوي للأفكار الاشتراكية تاريخياً في القارة الأوروبية على خلاف أمريكا. وذلك في مناخ يسمح بهكذا مزج بين الرأسمالية والاشتراكية. ولرغبة القارة الأوروبية بالدفاع عن نفسها أمام الاشتراكية فالأمم الرأسمالية الأوروبية تبنت بعض الأفكار الاشتراكية التي تضمن عيشاً كريماً للناس، بهدف منع أي تأثير إضافي للاشتراكية عليهم. وأياً تكن التفسيرات لهذا الأمر، فإن الرأسمالية الاجتماعية برأينا ليست رأسمالية محضة، وإنما هي "انحراف" عن فلسفة السوق الحر.

---

1 خلف ، فليح حسن ،(النظم الاقتصادية) الرأسمالية ، الرأسمالية – الإسلام ، الطبعة الأولى ، أربد ، عالم الكتب الحديث ، 2008م ، ص 83 .

إلا أن كلفة (دولة الرفاه) ارتفعت ارتفاعاً هائلاً حتى صارت تمتص في بعض الدول من ثلث إلى نصف الموازنة العامة. وباتت مساهمة الموظفين المأجورين لا تكفي لسد نفقات الضمان الاجتماعي . مما دفع الدولة إلى مزيد من التدخل والى فرض المزيد من الضرائب . وفي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بدأ السياسيون الغربيون ، أمثال تاتشر وبعدها توني بلير في بريطانيا، شرودر في ألمانيا، وكوك في هولندا. بمرحلة تحرير السوق بحيث تمت إزالة كل ما لم تأت به العقيدة الرأسمالية من أفكار وقد قاموا بهذا الأمر برأينا لسببين : الأول هو إدراكهم منذ أواخر السبعينات عدم قدرة هذا النمط (دولة الرفاه) على البقاء . فبالمقارنة مع أمريكا تبين أن معدل النمو الاقتصادي في الدول التي مزجت بين عناصر معينة من الاشتراكية والرأسمالية هو أقل منه في أمريكا . بالإضافة إلى زيادة البطالة. إضافة للمديونية الناجمة عن عدم كفاية عائدات الضرائب لتمويل دولة الرفاه. وخصوصاً إن الأمم الرأسمالية الأوروبية تبنت هذا النموذج أصلاً لتضمن عيشاً كريماً للناس، وبهدف منع أي تأثير إضافي للاشتراكية عليهم. والسبب الثاني وهي الفترة التي بدأ فيها نجم الاشتراكية بالسقوط. فبسقوط الاتحاد السوفييتي سقط معه الإيمان بالأفكار الشيوعية الاشتراكية . وقد أحدث هذا شعوراً بالنصر اجتاح العالم الغربي، حيث بلغ الاعتقاد بصحة الرأسمالية ذروته. وأصبح الإيمان بالاشتراكية تخلفاً ورجعية . والثقة بالرأسمالية المحضة، ومبدأ عدم التدخل (من قبل الدولة في الاقتصاد) . وبدا وكأن الجواب على كل المشاكل التي حدثت إبان الرأسمالية الاجتماعية هو في الرأسمالية المحضة. وهذا هو الأمر الذي دفع أوروبا في تلك الفترة لصرف النظر عن هذا النمط الذي طوروه إلى النمط الأمريكي من الرأسمالية المحضة غير الخاضعة للتأثير. وإلا فلماذا أثرت الأزمة المالية على أوروبا وهي في جوهرها أزمة مديونية الدولة الأمريكية[1] . وكذلك فإن عملية تحرير الاقتصاد في أوروبا أثرت على قطاع المصارف أيضاً. ففي فترة الرأسمالية الاجتماعية كانت الحكومات الغربية تتحكم بالبنوك من خلال تشريعات، أما في فترة تحرر الاقتصاد فقد سرى اعتقاد بضرورة ترك البنوك تنظم أعمالها من خلال مؤشرات الأسعار التي يقدمها السوق الحر. ولذلك تم تغيير التشريعات التي تحكم عمل البنوك جذرياً، بحيث تقلصت رقابة الدولة على عملها . وهو الأمر الذي مكَّن

[1] خلف ، فليح حسن ، مرجع سابق ، ص 173 .

البنوك الأوروبية من المساهمة في سوق التمويل الثانوي. وكذلك سعي هذه البنوك وراء الربح السريع في ظل غياب الرقابة والضوابط من قبل الحكومات الاوربية . وهذا **برأينا** أدى إلى وقوع البنوك الاوربية والاقتصاد الاوربي بالأزمة المالية الاوربية لاحقاً .

والجدل القائم حول مفهوم دولة الرفاه بين من يعارضها بحجة أنها :

1 – تدفع المواطن إلى حالة من الاسترخاء والكسل وعدم تحمل المسؤولية.

2 – تقدم حلولاً أقل فعالية بوجه عام من تلك التي تقدمها المؤسسات الخاصة للضمان الاجتماعي.

3 – تعيق بتكلفتها العالية وبإنفاقها المتزايد النمو الاقتصادي مما يدفع الشركات الاقتصادية إلى الهجرة نحو بلدان لا (تبدد) ميزانيتها على الضمان الاجتماعي .

وبين من يدافع عن دولة الرفاه لأن:

1– انسحاب الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية يؤدي بالضرورة إلى تراجع مستوى الضمان وبشكل خاص عند الشرائح الفقيرة من الأجراء ، مما يولد أزمات اجتماعية حقيقية.

2– الضمان الاجتماعي يرسخ شعور الانتماء إلى الجماعة، وغيابه يهدد الوحدة الوطنية.

3– التطور الاقتصادي يؤدي إلى أشكال جديدة من الحاجات الاجتماعية، ودولة الرفاه هي الوحيدة القادرة على تأمينها بشكل عادل لمجموع المواطن .

المبحث الرابع : الدولة الموجهة والمنظمة : اقتصاد السوق الاجتماعي

ظهر مصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، ويعود الفضل في ذلك إلى لودفيغ إرهارد الملقب بأبي المعجزة الاقتصادية الألمانية؛ وهو الذي وضع مفهوم اقتصاد السوق الحر القائم على التكافل الاجتماعي. وتمتع الألمان جراء هذا النظام بضمانات اجتماعية كالتعويض ضد البطالة والتأمينات الصحية وبرامج التشغيل والتأهيل الحكومية. ومفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي يدور حول إيجاد طريق ثالث بين الاقتصاد التعددي الذي تلعب الدولة فيه دوراً ريادياً واجتماعياً، والاقتصاد الليبرالي؛ أي اقتصاد السوق الحرة؛ ونموذجه القدوة هو النظام الرأسمالي الغربي، ويرتكز المفهوم على ثلاثة أسس مهمة[1] : الأساس الأول: المنافسة؛ أي ضرب الاحتكار من أي مصدر كان، لأن الاحتكار دائماً يؤدي إلى الركود ويعطل إمكانية استخدام كل الطاقات الكامنة.

الأساس الثاني: خلق نوع من تكافؤ الفرص بين الهيئات والفعاليات الاقتصادية المختلفة، والحد من القدرة ليس فقط على الاحتكار، بل أيضاً الحد من سيطرة أقليات على مقاليد الأمور الاقتصادية.

الأساس الثالث: تدخل الدولة عندما تعجز آليات السوق عن تأدية دورها. وتختلف تطبيقات اقتصاد السوق الاجتماعي، فنجد أنه يأخذ شكلاً محدداً في اليابان لا يختلف جوهرها في مضمونه عما طبق في ألمانيا الاتحادية. ويسمى اليوم في الصين اقتصاد السوق الاشتراكية[2] . وأطلق عليه في كثير من الدول الأوروبية تسمية أخرى (الاقتصاد الاجتماعي للسوق)، وتتباين التطبيقات التفصيلية لاقتصاد السوق الاجتماعي، ففي اليابان جرى التركيز على التزام الشركات الخاصة تثبيت العاملين والمستخدمين فيها مدى الحياة . وفي ألمانيا اتخذ شكلاً آخر لتدخل

---

[1] DELONG, B, "What is Wrong in our Economies?" January 1998, (Mimeo) (Quoted from TORRES, Raymond, "Towards A Socially Sustainable World Economy. An Analysis of the Social Pillars of Globalization) "Geneva, 2001,International Labor Office , (Studies on the Social Dimensions of Globalization , P.21)

[2] Yongning, Zheng, Globalization and State Transformation in China, Cambridge, Asia Pacific Studies, 2004, p65.

الدولة ، حيث رعى التوجه من قبل الشركات الخاصة لتبني (الإدارة المشتركة، أو المسؤولية المشتركة) ، وتأمين تفاهم أرباب العمل مع النقابات بشأن سياسة الأجور.

إلا أن هناك مجموعة من الملاحظات العامة حول اقتصاد السوق الاجتماعي يمكن اجمالها:

أولاً: اقتصاد السوق الاجتماعي يحتوي على دور مختلف للدولة، ولكن ليس معنى ذلك أن الدولة ليس لها دور، ولكن دورها مختلف عما هو عليه الحال في الاقتصاد التعددي، فدورها في اقتصاد السوق الاجتماعي هو راعٍ فقط للقضايا الاجتماعية[1] ، وموجه لمسارات العملية الإنتاجية ومسائل التنمية البشرية والتكنولوجية، وأيضاً كأداة لمحاربة الفساد وإعادة تدريب قوى العمل وتأهيلها لمشروعات استثمارية جديدة بدلاً من تسريحها تعسفياً بصفتها أحد أسباب الركود والخسارة ، إلى جانب استمرار دور الدولة في مراقبة آليات السوق والتدخل عندما يعجز الاقتصاد الحر عن تأدية مهمته بما في ذلك تسوية المشكلات الاجتماعية وتحقيق مكاسب للطبقة العاملة.

ثانياً: اقتصاد السوق الاجتماعي هو اقتصاد توافقي، حيث إنه يجمع بين نقيضين عدالة اجتماعية أكبر وفعالية اقتصادية أكثر. وهذا يتطلب سياسة اقتصادية واضحة ومرنة تنطلق من مصلحة المواطن. فجوهر اقتصاد السوق الاجتماعي هو محاولة للجمع بين قوانين الاقتصاد الحر كما عرفتها الرأسمالية وبين مبادئ تناقضها تتعلق بالجانب الاجتماعي في النظام الاشتراكي، حيث تحتل مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والضمانات الصحية والتعليمية المرتبة الأولى في سلم الاهتمامات.

ثالثاً: لفظة الاجتماعي المرتبطة باقتصاد السوق الاجتماعي كانت تعني عند الألمان التعويض ضد البطالة والتأمينات الصحية وبرامج التشغيل والتأهيل الحكومية، إلا أنها قد تعني في معظم الاقتصاديات العربية تمويهاً لأشكال الضبط البيروقراطية للسوق ، والاحتكار السلطوي للفساد .

وبرأينا يمكننا القول أن تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي في الدول العربية مرهون بحدوث معجزة اقتصادية كالتي حدثت في ألمانيا إبان الحرب العالمية الثانية التي حولتها خلال أقل من ثلاثة عقود من دولة دمرتها الحرب العالمية الثانية، إلى قوة اقتصادية عالمية، وهذا ما مكّن الدولة

---

[1] د.هالة مصطفى، المشروع القومي في مصر ، دور الدولة أساسي، الأهرام 28/4/1997 .

الألمانية من التمتع بإيرادات مالية ضخمة تقوم بإنفاقها على مؤسسات الضمان ومشروعات التشغيل والاستثمار. فمعظم الاقتصاديات العربية تعاني من انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وازدياد معدلات البطالة، وازدياد معدل النمو السكاني، وانخفاض مستوى الدخل الوطني والدخل الفردي، وسوء توزيع الثروة، والفساد، والبيروقراطية، وتردي الواقع الخدمي .

لذلك فالشروط الاقتصادية لإقامة اقتصاد السوق الاجتماعي في الدول العربية وفي بلدنا مثل سورية (والتي نادت الحكومة السورية خلال السنوات السابقة بضرورة تبني توجه التخطيط التأشيري في إطار السوق الاجتماعي والتخلي عن التخطيط المركزي)[1] . تكمن في تفعيل النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاج والتخصص الدولي للاقتصاد السوري وتفعيل الصناعة التحويلية والتجديد الصناعي وتحقيق التنمية الاقتصادية، ولا تنفصل عنها التنمية الاجتماعية. إن هذه الخطوات لابد منها في ظل عولمة كالعولمة الرأسمالية الراهنة، وضعف النمو الاقتصادي وبدائية الإنتاج وانخفاض إنتاجية العمل وتخصصها في أنماط الإنتاج الأولي وعجزها عن توليد قيم مضافة ذات شأن، فضلاً عن جني ضرائب فعّالة وكافية لتمويل سياسات التنمية الاجتماعية وبرامج التنمية التعليمية والصحية والسكنية وخدمات ماء الشرب والطاقة والكهرباء والثقافة. وفي ظروف كهذه يمكن أن يكون نظام اقتصاد السوق الاجتماعي بمثابة رد وطني ومجتمعي في الوقت نفسه في ظل العولمة والرأسمالية وجورها لصالح الربح على حساب الأجور ، ونظاماً إنمائياً واجتماعياً يلبي مطامح الناس. كذاك يعتبر اقتصاد السوق الاجتماعي اقتصاداً مختلطاً يجمع الدولة والقطاع الخاص ، وهجيناً يجمع السوق والمجتمع يأخذ مقومات نظام السوق وأخرى من نظام الرعاية والتنمية الاجتماعية، لكن آلية تطبيقه تختلف بين دولة وأخرى .

[1] هيئة تخطيط الدولة ، ملخص الخطة الخمسية العاشرة ، ص 1 .

المبحث الخامس: الليبرالية الجديدة: استبعاد تدخل الدولة

ارتبطت هذه المرحلة بتصدر ظاهرة العولمة في العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي، منذ ثمانينيات القرن الماضي، ومع التطورات الحاصلة في الاقتصادات الرأسمالية. فمع الأزمة التي بدأت الدول الرأسمالية تتعرض لها، بدأت (دولة الرفاه) في الغرب، تواجه العديد من المتاعب والأزمات التي لم يستطع الكينزيون أن يجدوا لها الحلول المناسبة، وهو ما نتج عن مجموعة الإخفاقات التي رافقت النموذج الكينزي في المجال الاقتصادي والمالي، والتي تمثلت بصفة أساسية في عجز هذا النموذج عن تقديم الحلول المناسبة للركود التضخمي والأزمة النقدية. مما جعل الليبراليون الجدد يندفعون لقيادة الاقتصاد، باتجاه تقليص دور الدولة على الصعيد الاقتصادي، وتحميل تدخلها في الاقتصاد مسؤولية المتاعب والأزمات. وكان نجاح تاتشر في رئاسة وزارة بريطانيا (1979) ونجاح ريغان في رئاسة الولايات المتحدة (1980) ، إيذاناً بانتهاء مرحلة دولة الرفاه وتراجع دور الدولة الاقتصادي. وإن بقي بعض التأثير على سير العملية الاقتصادية عن طريق سياستها المالية والنقدية خاصة، كما أنها لم تستطع إنهاء الدور الاجتماعي كلياً. ثم جاء انهيار الاتحاد السوفياتي وفشل تجربته الاشتراكية، وكأنه انتصاراً للاتجاه الليبرالي الجديد وللرأسمالية وللولايات المتحدة على وجه الخصوص. فأدى انتشار العولمة إلى تغيرات جذرية في وظائف الدولة، سواء فيما يتعلق بمسألة السيادة الوطنية، أو الأدوار الاقتصادية والاجتماعية التقليدية. فمن ناحية، أدت العولمة إلي إعادة صياغة عدد من المفاهيم التقليدية في حقل العلاقات الدولية، ومن أهمها مفهوم السيادة الوطنية، حيث روجت العولمة للتحول في مفهوم السيادة في اتجاه تقييدها بشروط ترتبط بعدة اعتبارات، أهمها الاعتبارات الإنسانية، وما ارتبط بها من إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت مسمى "التدخل الإنساني" لإجبار الدول على تنفيذ أو عدم تنفيذ سياسات معينة وخصوصاً السياسات الاقتصادية والتحكم باقتصاد تلك الدول .

وقد تأكد هذا التحول في مفهوم السيادة، عندما صرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي أنان، بـ "أنه لم يعد هناك حصانة للسيادة"[1] .

وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق مبدأ محدودية سيادة الدولة وإمكانية "التدخل الإنساني" كان موجهاً ضد دول العالم الثالث فقط، فالدول الغربية الرأسمالية لم تقبل أن تكون سيادتها محدودة، أو أن تتدخل قوة خارجية، بما في ذلك الأمم المتحدة في شؤونها. ومن ناحية أخرى، أدت العولمة إلى إعادة صياغة مفهوم وظائف الدولة، فمنهج الليبرالية الجديدة يرتكز في جوهره على إعادة صياغة الدور التقليدي للدولة بما يتماشى مع متطلبات العولمة والنظام الرأسمالي العالمي، وهو ما أدى إلى المناداة بضرورة انسحاب الدولة من إدارة أو توجيه الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق تبني سلسلة من السياسات الاقتصادية، مثل عدم تملك الدولة لأدوات الإنتاج والخصخصة الكاملة لوحدات القطاع العام، وإلغاء الدعم الحكومي، وتقليص الإنفاق العام لأدنى المستويات، وتحرير العملة الوطنية، والفتح الكامل لأسواق السلع ورأس المال، وترك الأسواق تصلح نفسها بنفسها، دون أدنى تدخل من الدولة. فبحسب اعتقاد الليبراليين الجدد كلما قل دور الدولة، وكلما قلت الضوابط على حركة القطاع الرأسمالي، وعلى حركة رؤوس الأموال والتجارة الدولية، زادت الرفاهية الاجتماعية لجميع الدول[2] . وقد سيطر هذا النموذج بشكل واضح على اقتصادات معظم الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة. وسرعان ما تحولت الليبرالية الجديدة إلى نموذج للاقتصاد العالمي، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول بلدان أوروبا الشرقية إلى تبني هذا النموذج . كما ازدهرت الليبرالية الجديدة في العديد من الدول النامية، نتيجة توظيف "الليبراليون الجدد" أزمة الديون العالمية التي واجهتها معظم هذه الدول في ثمانينيات القرن الماضي، لفرض برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ذات الشروط المجحفة، والتي هدفت لتغيير سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع مبادئ الليبرالية الجديدة . ومع معاناة الدول النامية لمتاعب وأزمات اقتصادية، واضطرار بعضها اللجوء إلى

---

[1] A.O. Enabulele ،Humanitarian intervention and territorial sovereignty: the dilemma of two strange bed fellows .The International Journal of Human Rights, Vol. 14, No. 3 (May,2012) pp.407-424.

[2]Sylvia Max field ،Understanding the Political Implications of Financial Internationalization in Emerging Market Countries.World Development, Vol. 26, No. 7 (1998), pp. 119-120 .

البنك الدولي بعد أن غرقت بالديون، واشتراط الحصول على (حُسن سلوك) من صندوق النقد الدولي للحصول على المزيد من القروض، وفرض على هذه الدول جدول أعمال اقتصادي معين، يهدف إلى إجراء تحويل في سياساتها الاقتصادية باتجاه اقتصاد حرية السوق والانفتاح، حيث اضطرت هذه الدول تحت ضغط الوصفات الجاهزة المقدمة إليها بموجب (وفاق واشنطن)[1]، إلى تقليص تدخل الدولة إلى الحد الأدنى، فقد أصبح المطلوب هو حكومة حد أدنى، تنفذ التوصيات الخاصة باندراج اقتصاد الدول المعنية بالاقتصاد العالمي، تحت ظل العولمة الاقتصادية. ورافق ذلك عدد من العوامل الأخرى تمثلت في[2]:

. تصاعد دور الشركات متعدية الجنسية.

. التقدم الحاصل في مجال المعلوماتية والاتصالات.

. بروز دور رأس المال العالمي في حركته السريعة بين مختلف أنحاء العالم متخطياً الحدود.

. قيام منظمة التجارة العالمية. وجميع هذه العوامل أدت إلى تزايد الاتجاه نحو (تهميش) دور الدولة الوطنية، والتركيز على انسحابها من دائرة التدخل في الشأن الاقتصادي واقتصار دورها على الوظائف التقليدية، وقد تدعّم هذا الاتجاه ببروز دور أقوى لمنظمات المجتمع المدني. وأصبحت قضايا مثل حقوق الإنسان والحكم الصالح من القضايا ذات الأبعاد الدولية. هذه التطورات التي أدت عموماً إلى التغير الحاصل على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأُثيرت نقاشات جديدة حول دور الدولة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي، خاصة بعد أن أدى الإمعان في تطبيق السياسات (النيو ليبرالية) إلى إضعاف الدولة وتراجع دور مؤسساتها.

---

[1]Democratization and Economic Reform.Annual Review of Political Science, Vol. 4 (2001), pp. 43–65.

[2] Kurt Weyland ،Neoliberalism and Democracy in Latin America: A Mixed Record. Latin American Politics and Society, Vol. 64, No. 1 (2004), pp. 135-158.

مما قاد إلى ما دعاه عالم الاجتماع السويدي ميردال (الدولة الرخوة)[1]. وهذا ما تريده الليبرالية الاقتصادية الجديدة بالضبط إذ أنها تريد، كما يفترض (وفاق واشنطن) حكومة الحد الأدنى أو الدولة الرخوة، و هي دولة ضعيفة. وهي (سر البلاء الأعظم وسبب أساسي من أسباب استمرار الفقر والتخلف في الداخل، والمهانة وعدم الاعتبار في الخارج. وفي مثل هذا النموذج من الدول، يعم الفساد، إذ أن (رخاوة) الدولة تشجع على الفساد، كما أن انتشار الفساد يزيد الدولة ضعفاً ورخاوة).

والوصفة الليبرالية الجديدة، لم تكن وبالاً على البلدان النامية. فقط، بل إن الدولة الرأسمالية الكبرى، عانت منها أيضاً، ففي الولايات المتحدة، أدت السياسات الاقتصادية للمحافظين الجدد إلى بروز ظواهر وفضائح وانحرافات مالية كبرى مثل فضيحة شركة (انرون) للطاقة، والممارسات التي رافقت عمليات خصخصة السكك الحديدية في بريطانيا وشبكات الكهرباء في كاليفورنيا. الأمر الذي جعل فوكوياما[2] صاحب نظرية (نهاية التاريخ) وهو من أشد أنصار الليبرالية الاقتصادية الجديدة يكتب مجدداً حول (استرداد دور الدولة) ، فقد رأى أن جانباً كبيراً من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية في الدول النامية الضعيفة يعود إلى إضعاف الدولة وترهلها. وأكثر من ذلك يرى (فوكوياما) أن ظاهرة الإرهاب تعود بجذورها في المناطق والبلدان ذات الدول الضعيفة أو الغائبة العاجزة عن تسيير مجريات الأمور الاقتصادية والسياسية وحل المشكلات الاجتماعية المزمنة. ويفرق (فوكوياما) بين اتساع نشاط الدولة، وبين مدى فعالية هذا النشاط . فالعبرة هي بكفاءة الدولة وأجهزتها في حل المشكلات التي تواجهها، وليس في غياب وتقليص دورها إلى حدود (الدولة الحارسة) التي يقتصر دورها على وظائف الحد الأدنى[3]. ولم يكن عسيراً على (فوكوياما) أن يلاحظ بأن انتهاج السياسات الليبرالية الجديدة، أدى بالدول

---

[1]Free Politics and Free Markets in Latin America; Larry Diamond .Journal of Democracy, Vol. 6, No. 4 (1998), pp. 70-84.

[2] فرانسيس فوكوياما : كاتب أميركي من أصل ياباني وهو أستاذ مادة الاقتصاد السياسي الدولي في مدرسة بول نيتز للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبكينز. وقد ألف عدة كتب، من بينها "مستقبلنا في مرحلة ما بعد الإنسان: نتائج ثورة التكنولوجيا الحيوية"، والانقطاع الأعظم: الطبيعة البشرية وإعادة تشكيل النظام الاجتماعي. الثقة: الفضائل الاجتماعية وخلق الازدهار، ونهاية التاريخ والرجل الأخير

[3] Francis Fukuyama, End of History, National Interest , Summer, 1989,pp 75-90 .

المعنية إلى مزيد من المشكلات الاقتصادية الاجتماعية. كما انه بداية لعصر جديد كما يسميه انطوني غيدنز[1] في كتابه الظاهرة، بعنوان (الطريق الثالث) .

ان ما استدعى التفكير بهذا الطريق هي المشاكل التي يعاني منها المجتمع الرأسمالي، خاصة عندما استفحلت مشكلة انفلات السوق والبطالة وتفسخ الاسرة، إلى مشاكل اخرى كثيرة في هذه المجتمعات. من هنا يبدو (الطريق الثالث) أكثر ملامسة وكشفاً، للازمات واشكال المعاناة التي يعيشها الانسان في الغرب وفي اصقاع اخرى من العالم نتيجة لسلوك الرأسمالية .

وقدم انطوني غيدنز، الخطوط العامة للطريق الثالث أو الديموقراطية الاجتماعية الحديثة، وفقاً لمفردات كثيفة الدلالات، ويمكن سوقها باختصار شديد على النحو التالي :الوسط الراديكالي (بين الشيوعية والرأسمالية) – الدولة الديموقراطية الجديدة – المجتمع المدني النشيط العائلة الديموقراطية – الاقتصاد الجديد المختلط (رأسمالية + اشتراكية) – شمولية المساواة – الرفاه الواقعي / الايجابي – دولة الاستثمار الايجابي – الامة العالمية – واخيراً الديموقراطية العالمية[2]

وترتكز هذه الخطوط إلى مجموعة نقاط تشكل قيم الطريق الثالث، يحددها (غيدنز) كالآتي :

– المساواة– حماية الضعيف– الحرية ككينونة مستقلة– لا حقوق بدون واجبات – لا سلطة بدون ديموقراطية[3] – تعددية عالمية، ومحافظة فلسفية.

والدليل على فشل الليبرالية الجديدة وأنصارها أيضاً، أنه في مناسبة انعقاد المؤتمر السنوي لجائزة جورج أرديل للكتابة السياسية، الذي انعقد في لندن في آذار(مارس) 2008 لفت نظر المراقبين ما طرحه الكاتب الانكليزي ماثيو باريس من أفكاراً جديدة . فعلّق على آراء كان أصحابها معتقدين بأن تدخل الدولة في الاقتصاد بات جزءاً من الماضي ولن يعود. فالكاتب باريس ومع كل فقرة في مقاله ظل يكرر عبارة «الحكومة وحدها هي التي تستطيع أن تفعل هذا». من أقوال باريس:" نحن في عصر تكاثرت فيه التحديات من تدهور البيئة محلياً وعالمياً، إلى الحاجة لإعادة تنظيم المصارف والتجارة، إلى الهجرة واللجوء والأمراض الخطيرة فمن يستطيع مواجهة هذه التحديات سوى الدولة " .

---

[1] انطوني غيدنز: هو المرشد الايديولوجي لرئيس الوزراء البريطاني السابق (طوني بلير) من مؤلفاته الطريق الثالث وتجديد الديمقراطية.

[2] Antony Giddens, The third way, 1998, p 70.

[3] Antony Giddens, The third way, 1998, p 66.

– الحكومة وحدها تستطيع إعادة توزيع الثروة والنفوذ بين مواطنيها.

– لم تعد آليات السوق تستطيع وحدها أن تكون المحرك للاقتصاد والسياسة فهذا أمر قد انتهى

– الحكومة وحدها تستطيع توفير رعاية صحية وسليمة للفقراء.

– الحكومة وحدها تستطيع توفير التعليم المجاني وحمايتنا في الخارج وضمان أمننا في الداخل ووضع وتعديل وإدارة وتنفيذ القانون. «وإذا كان هناك مفكرون في الماضي ضد الدولة فإن ظروف الحاضر تعيد للدولة دورها ولم يعد العصر يقبل الفكر المتعلق سواء تحت مسمى الاشتراكية دون غيرها أو الرأسمالية دون غيرها». ولذلك برأينا أصبحت الدلائل على فشل الليبراليين الجدد كافية فكل من فوكوياما وانطوني غيدنز وباريس وغيرهم كثر نقضوا الليبرالية الجديدة ورفضوها ونادوا بتغييرها وبضرورة تدخل الدولة ، على الرغم من أنهم ظهروا ونادوا بذلك من داخل الدول الرأسمالية الغربية القائدة لهذا النموذج .

وبرأينا كذلك أن كل هذه التجارب تؤكد أن العالم دخل عصراً تراجعت فيه قدسية النماذج الاقتصادية الثابتة، وفرضت نفسها النماذج المرنة المنفتحة على صياغة حلول تتخذ من أفضل ما في النماذج لتناسب زمناً لم يعد مثل سابقه. فالدعوات السابقة تحمل في باطنها اعترافاً ضمنياً بفشل نظام السوق، وفشل الرأسمالية، واعترافاً بضرورة أخذ بعض الأفكار الاشتراكية بما يؤمن شيئاً من العدالة الاجتماعية ويخفف من وطأة الاحتقان، وحدة الأزمات، ويقطع الطريق على الانفجارات الاجتماعية والفوضى التي يمكن أن تجتاح أكثر من مكان في هذا العالم .

خلاصة

مرّ تطور دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بمراحل مختلفة، فالعديد من النظريات الاقتصادية تحدثت عن تدخل الدولة، فنادى بعضها بضرورة تدخل الدولة وزيادة وظائفها في جميع المجالات، وبعضها الآخر نادى بإبعاد الدولة وعدم التدخل وترك السوق يعمل بحرية تامة. فالنظرية الكينزية جاءت رداً على مفهوم الدولة الحارسة وعدم تدخل الدولة نادت بتدخل الدولة في الاقتصاد، ودولة الرفاه التي قامت أصلاً على الكثير من أسس ومبادئ كينز والدولة متدخلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بما يكفل رفاهية جيدة لجميع المواطنين ، واقتصاد السوق الاجتماعي الذي ظهر نتيجة الاحتكار وآليات السوق الحرة وفي هذا النموذج الدولة راعية للقضايا الاجتماعية وموجه للعملية الانتاجية والتنموية والاقتصادية على الرغم من وجود آليات السوق الحرة، كل هذه النماذج نادت بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أما الاشتراكية فهي النظام الاقتصادي المناهض لنظام السوق الحرة وفيه الدولة تتولى مسؤولية النشاط الاقتصادي بجميع محاوره . وبالمقابل فإن الليبرالية الجديدة ، نادت بعدم تدخل الدولة وترك السوق يعمل بحرية تامة بدون أي ضوابط أو رقابة من قبل الدولة في ظل سيطرة العولمة وهيمنتها على جميع محاور الحياة الاقتصادية، إلا أن ترك السوق بهذه الحرية يعمل لوحده أدى بهذا السوق إلى الوقوع في العديد من الأزمات المتلاحقة الاقتصادية والاجتماعية بآن واحد ، وآخرها الأزمة التي يعيشها الاقتصاد العالمي حالياً. وبالتالي من خلال ما سبق يمكن الوصول إلى نتيجة واحدة وهي مهما ترك السوق يعمل لوحده وبحريته ، لابد وأن يصل الاقتصاد الى نقطة لا يمكن أن يستمر بدون تدخل الدولة فيه وتنظيمه ، وإخراجه من الأزمات التي يقع فيها ، فللدولة دورها الأساسي والحيوي ولا يمكن الاستغناء عنه.

الفصل الثاني : واقع الإنفاق الحكومي في سوريا وتطوره

المبحث الأول : مصادر الإنفاق الحكومي في سوريا :

أولاً: الإيرادات النفطية .

ثانياً: الإيرادات الضريبية غير النفطية .

ثالثاً: الإيرادات غير الضريبية غير النفطية.

المبحث الثاني : هيكل الإنفاق الحكومي في سوريا وتبويبه :

أولاً: التبويب الوظيفي والإداري .

ثانياً: التبويب النوعي والإقليمي .

ثالثاً: خصائص التبويب الوظيفي والإداري والنوعي .

المبحث الثالث: تطور الإنفاق الحكومي في سوريا:

أولاً: تحليل تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية .

ثانياً: تحليل تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة .

المبحث الأول : مصادر الانفاق الحكومي في سوريا :

إنّ مسألة إيجاد الموارد العامة وتوجيهها في قنوات الإنفاق العام وتأمين متطلبات دور الحكومة التدخلي، هي من أهم التّحديات التي تواجه مسألة التنمية في الوقت الراهن، ذلك أنّ الإيرادات العامة تُعتبر بمثابة الينابيع التي تستقي منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها العامة، وهي الوسيلة الماليّة التي تستخدمها الدولة لتغطية نفقاتها العامة، ولكي تقوم الدولة بالإنفاق لابدّ من أن تتوفر لها الموارد المالية اللازمة، فالإيرادات العامة هي المجال الثاني المهم للنشاط الحكومي، وهي تُمثّل الوجه الآخر للنفقات العامة، ويُقصد بها جميع الموارد الماليّة التي تدخل خزانة الدولة بحيث تشكل مصدراً لدخلها. وبقراءة تحليليّة لأرقام الإيرادات العامة في سورية خلال الفترة المدروسة، يتبين الارتفاع التدريجي لحجم الإيرادات العامة ، بينما تراجع حجم الإيرادات العامة من305.3 مليار ل.س في عام 2001 إلى 301.7 مليار ل.س في عام 2002. ليرتفع تدريجياً ليصل حجم الإيرادات العامة عام 2009 إلى600.8 مليار ل.س بمعدل نمو بلغ 22.4% عن العام السابق ونسبة من الناتج المحلي بلغت 23.8% ، أما عام 2010 فبلغت الايرادات العامة 634.4 مليار ل.س كما في الشكل (2/1) التالي:

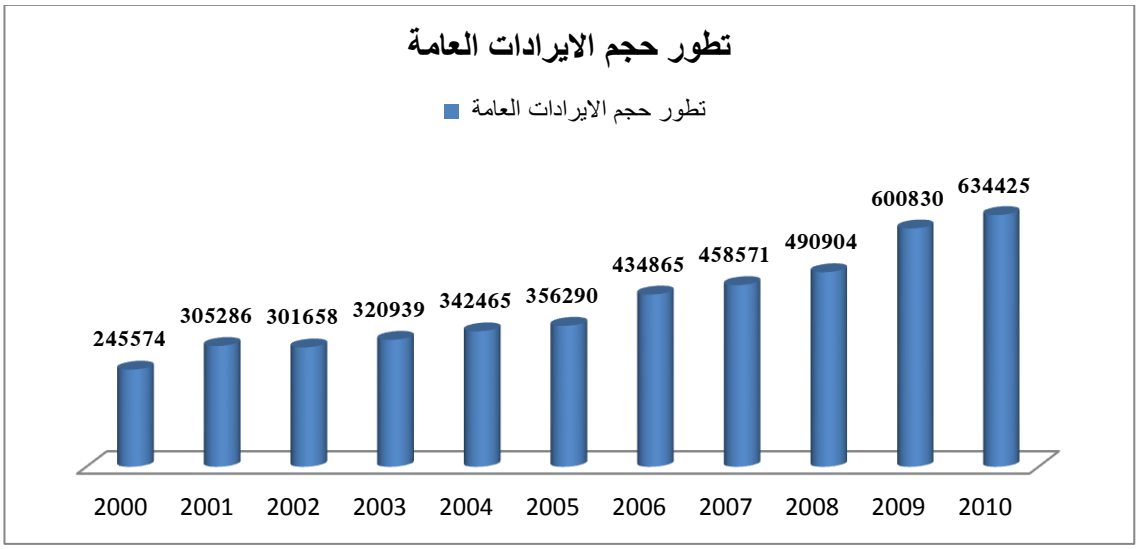

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة للسنوات من 2000 إلى 2011 .

و يمكن ملاحظة نمو الإيرادات العامة وسطياً بمعدل9.3% تقريباً، حيث شكّلت بالمتوسط ما نسبته 25.8% من الناتج المحلّي الإجمالي خلال الفترة المدروسة، وقد حقّقت أعلى معدل نمو لها في عام 2001 وهو24.3% (بسبب زيادة حصيلة الإيرادات النفطيّة في ذلك العام)، إلا أنّ

هذا المعدّل انخفض إلى 6.7% عام 2004، وواصل انخفاضه إلى 5.5% عام 2007، ومن ثم ارتفع إلى 7.1% في عام 2008 وإلى 22.4 % عام 2009 بسبب الزيادة الاستثنائيّة المتأتيّة من القطّاع النفطي والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، أما عام 2010 فتراجع معدل النمو إلى 5.6%، أما في عام 2002 فقد كان معدّل النمو في الإيرادات العامة سلبي وبلغ (1.2-)% كما هو مبين في الشكل(2/2) :

تطور معدل نمو الإيرادات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (النسب من إعداد الباحث)

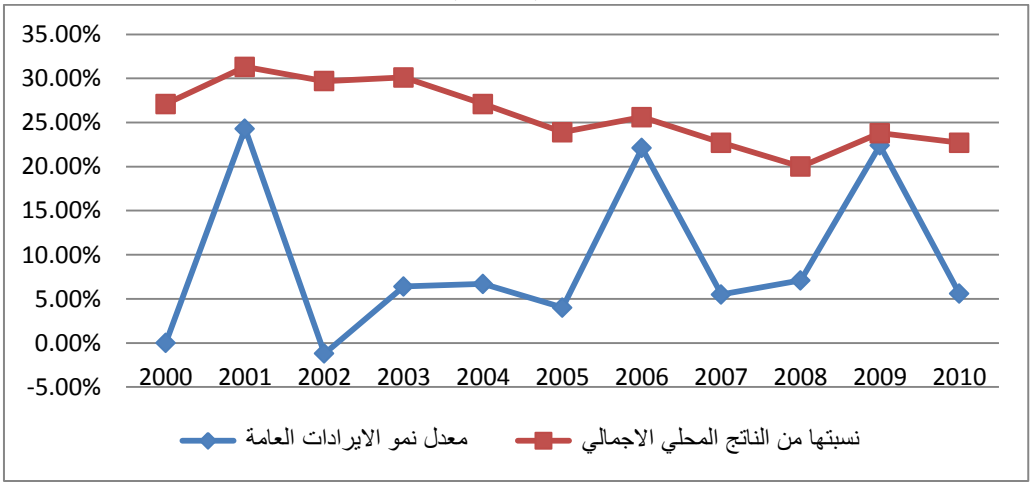

المصدر : النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة للسنوات من 2000 إلى 2011 .

ويُلاحَظ من الشّكل السابق تذبذب معدّل نمو الإيرادات العامة في سورية خلال السنوات السابقة بين ارتفاع وانخفاض، وعدم الاستقرار النسبي في حصيلتها، كما يتضح تراجع مساهمتها في الناتج المحلّي الإجمالي، وبمقارنة نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية مع نظيراتها في عينة من مجموعة دول عربية[1]، يتبيّن تقارب نسبتها في سورية مع مثيلاتها في باقي الدول العربية منذ عام 2000 ولغاية عام 2002، غير أنّ الفجوة بين نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلّي الإجمالي في سورية مع ما يقابلها في الدول الأخرى قد اتسعت بشكل واضح خلال الفترة 2003- 2010، ولا سيما مع كل من الأردن والجزائر، ففي عام 2006 كانت النسبة في كل من الأردن والجزائر 33.4%، 42.7% على التوالي مقابل 25.5 % في سورية، وفي عامي 2007 و2008 وصلت إلى 32.9%، 31.5% في الأردن و39.6%، و46.5% في الجزائر مقابل 22.8 %، 20.1% في سوريا على التوالي ، لتصل النسبة في

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات المذكورة.

سورية عام 2010 إلى21.4 % مقابل 24.9% و36.3 % و22.2 %و 20.3 % و29.2 % و 29.1 % في الأردن والجزائر ومصر ولبنان وتونس والمغرب على التوالي[1].

ومصادر الإيرادات العامة في سورية ثلاثة مصادر رئيسيّة، وتُحصّل وفقاً للأنظمة والقوانين النافذة وتُجمع كلّها في الخزينة العامة للدولة، وهذه المصادر هي:

أ- الإيرادات المتعلقة بالنفط وتتضمن: الضّريبة على أرباح الشركة السوريّة للنفط، أتاوات (من الشركات الأجنبية العاملة)، الضّرائب على منتجات البترول، فائض الشركة السورية للنفط.

ب- الإيرادات الضّريبية غير النفطيّة وتتضّمن: الضّرائب على الدخل والأرباح، الإيرادات المتأتيّة من الرسوم، الإيرادات المتأتيّة من الضرائب على تبادلات التجارة الخارجية، إيرادات ضريبيّة أخرى.

ج- الإيرادات غير الضّريبية غير النفطيّة.

ويمكن تتبّع مساهمة كل من المصادر السابقة الذكر في تشكيل الإيرادات العامة من خلال الشّكل التالي:

الشكل(2/3) النسب المئوية لتطور هيكل الإيرادات العامة في سورية بملايين الليرات السورية خلال الفترة المدروسة

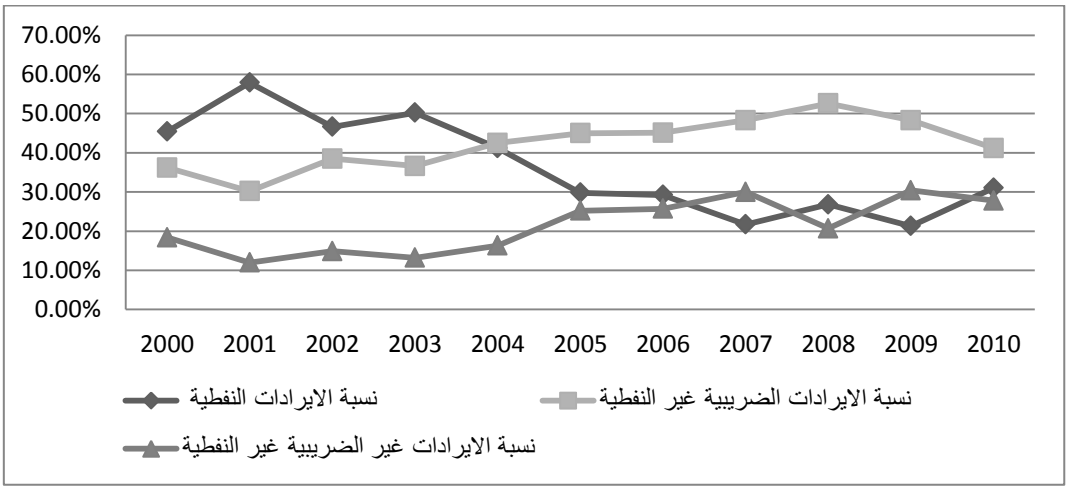

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة للسنوات من 2000 إلى 2011

النسب من اعداد الباحث

[1] النسب من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات المذكورة . لمزيد من التفصيل انظر الملحق (7)

ويتبيّن من الشّكل السابق، استحواذ الإيرادات النفطية على الحصّة الأكبر في تشكيل الإيرادات العامة حتى العام 2004 ، حيث تراجع دور الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة كنتيجة لتراجع حصيلتها وتراجع انتاج النفط ، تليها الإيرادات الضريبيّة غير النفطيّة واعتباراً من العام 2004 استحوذت الايرادات الضريبية على الحصة الأكبر ، ثم الإيرادات الغير ضريبيّة الغير نفطيّة. وكنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي انخفضت مساهمة النفط من 18.1% في عام 2001 إلى أقل من 5% في عام 2007، ثم ارتفعت قليلاً إلى 5.4% في عام 2008، لتكون عام 2009 حولي ال5% و7% عام 2010، وشكّلت بالمتوسط ما نسبته 10.7% من الناتج المحلّي الإجمالي . أما الإيرادات الضريبيّة الغير نفطية، فقد كانت نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي متقاربة وكانت بالمتوسط 10.8%، ويتبن من ذلك أنّ الأهميّة النسبيّة للنفط في الاقتصاد الوطني السوري تكاد تطابق الأهميّة النسبيّة للضّرائب، مما يعني وجود خلل في هيكليّة الاقتصاد ككل، والنظام الضريبي خاصةً، وستبدو نتائجه واضحة خلال السنوات القادمة في ظل التراجع المستمر للإيرادات النفطية. أما الإيرادات الغير ضريبيّة الغير نفطيّة فكانت نسبتها بالمتوسط إلى الناتج متواضعة ولم تتجاوز الـ (4-7)%[1] . وسنتناول مصادر الإيرادات العامة في سورية بالتفصيل كل على حدا :

[1] النسب من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة للسنوات المذكورة

أولاً- الإيرادات النفطيّة:

اعتمدت الموازنة العامة للدولة في سورية بشكل متزايد على ما يدرّه القطّاع النفطي من إيرادات طوال الفترة محل الدراسة، والتي بلغت بالمتوسط ما نسبته 39.2% من إجمالي الموارد العامة، حيث بقيت الإيرادات النفطيّة تشكّل الحصّة الأكبر والأساسية من الإيرادات العامة حتى عام 2003، عندما بدأ الإنتاج النفطي بالتراجع، وارتفعت نسبة مساهمة النفط في الإيرادات العامة من حوالي 60% في عام 2001 وهي أعلى نسبة لها ، ومن ثم بدأت بالتراجع إلى ما يقارب 29.2% في عام 2006 لتواصل انخفاضها إلى 21.7% في عام 2007، ثم ارتفعت بشكل استثنائي إلى 28.6% في عام 2008 (وذلك بسب الارتفاع الاستثنائي لأسعار النفط على المستوى العالمي في ذلك العام)، لتنخفض إلى 21.3 %عام 2009 لتكون 31% عام 2010، هذا وإنّ تراجع مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة، يأتي بالتوازي مع تراجعها بالقيمة المطلقة، فبعد أن ارتفعت قيمتها من 111485 مليون ل.س في عام 2000، ثم إلى أعلى قيمة لها 176743 مليون ل.س في عام 2001، تراجعت عبر سلسلة من الانخفاضات وبشكل حاد لتنهار إلى 99634 مليون ل.س في عام 2007، لترتفع إلى 131361 مليون ل.س عام 2008 و128229 مليون ل.س عام 2009 ولتعود لترتفع إلى 196102[1] مليون ل.س عام 2010. وتتكوّن الإيرادات النفطيّة في سورية كما تم التنويه إليه أعلاه من ثلاثة مصادر وهي الضّريبة على أرباح الشركة السورية للنفط، الأتاوات، الضّرائب على منتجات البترول، فائض الشركة السوريّة للنفط. ويمكن تتبع مساهمة كل منها في تشكيل الايرادات النفطية كما في الشكل التالي :

[1] المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة للسنوات المذكورة ، أرقام الإيرادات العامة والإيرادات النفطية . لمزيد من التفصيل انظر الملحقين (9-11)

الشكل(2/4) النسب المئوية لهيكل الإيرادات النفطية خلال الفترة المدروسة

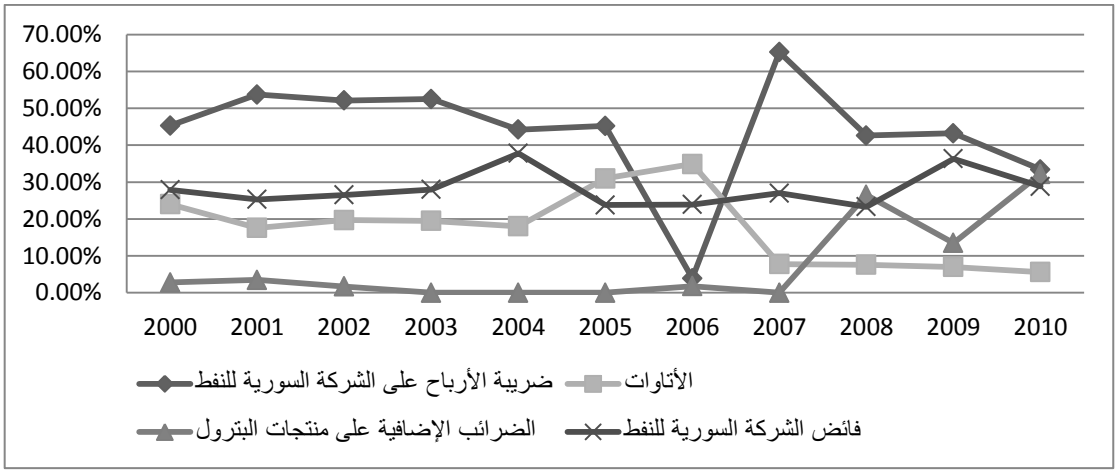

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة للسنوات من 2000 إلى 2011

النسب من اعداد الباحث

ويتبين من الشكل السابق أن الضّريبة المفروضة على أرباح الشركة السوريّة للنفط شكّلت القسم الأكبر من الإيرادات النفطية طيلة الفترة المدروسة، وقد وصلت نسبتها بالمتوسط خلال هذه الفترة إلى 44.8%، وأما الأرباح (الفوائض) التي حقّقتها الشركة السوريّة للنفط من عملية بيع النفط فقد لعبت ظروف الأسعار دوراً ايجابياً في زيادة حجمها وخاصة في عام 2004 حيث بلغت حوالي 37.8% من إجمالي الإيرادات النفطية لتتوالى الانخفاضات بعد ذلك لتصل نسبتها إلى 23.3% عام 2008 ، وتتذبذب صعوداً وهبوطاً فترتفع إلى 36.3% عام 2009، لتنخفض إلى 28.8% عام 2010. وبالمتوسّط فقد كانت نسبتها خلال الفترة حوالي 26.3% تقريباً.

بالمقابل تراوحت حصيلة أتاوات الدولة المتحصلة من الشركات الأجنبيّة العاملة كنسبة من الإيرادات النفطيّة من24% عام 2000 إلى 18% في عام 2004، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 34.9% في عام 2006 وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للنفط وتعديل سعر الصرف للدولار في موازنات الشركات النفطية[1]، لكنها انخفضت بشكل حاد لتحقّق أدنى قيمة لها في عامي 2009 و2010 وهي على التوالي 7% و5% ، كذلك فقد انخفضت حصيلة الضرائب على المنتجات النفطية من 2.8% في عام 2000 إلى 1.8% من إجمالي الموارد النفطية في عام 2006. لتنعدم في عام 2007 وفي العام 2008 ارتفعت ارتفاعاً كبيراً ووصلت إلى

[1] بيان الحكومة المالي عن موازنة 2006.

26.5% لتعود إلى 13.5% عام 2009، لترتفع حصيلة هذه الضرائب على المشتقات النفطية إلى 32.2% عام 2010 .

ويتّضح مما سبق التراجع المستمر للإيرادات النفطيّة في الموازنة العامة للدولة، وهي إيرادات غير مستقرة، إذ أنّها تخضع لتقلبات أسعار السوق النفطية، كما أنّها ذات طبيعة استثنائيّة ومؤقتة وتأتي من خلال استهلاك ثروة ناضبة. وإذا كان ارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي بنظر البعض مفيداً للاقتصاد السوري على المدى القصير بسبب الارتفاعات الاستثنائيّة في أسعاره عالمياً، إلا أنّ هذا الأمر سينعكس سلباً على المدى المتوسط والطويل عندما تُصبح سورية بلداً مستورداً صافياً للنفط في المستقبل القريب، وسيفرض ارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي أعباء متزايدة على ميزان المدفوعات وعلى تكاليف الإنتاج والاستهلاك – إن تم نقل آثاره إلى المستهلكين والمنتجين – وعلى الوضع المالي العام في سورية. وهذا ما تؤكده الدراسات التنبؤيّة لوضع النفط في سورية خلال الفترة المقبلة، إذ يقدّر خبراء صندوق النقد الدولي أن صافي حصيلة النقد الأجنبي من النفط سوف ينتقل من فائض بلغ حوالي 700 مليون دولار أميركي في عام 2005 إلى عجز سوف يبلغ حوالي(4) مليارات دولار أميركي في عام 2015. وأيضاً سوف تنحدر إيرادات الموازنة من النفط من 8.8% من إجمالي الناتج المحلّي في عام 2005 إلى حدود الصّفر في عام 2015[1].

ثانيا"– الإيرادات الضّريبية غير النفطيّة:

في الوقت الذي تشكل فيه الواردات المتأتيّة من الضّرائب في الأغلبيّة الساحقة لكل دول العالم المصدر الأساسي لواردات الدولة وذلك لاعتبارات وطنيّة واقتصاديّة واجتماعيّة، باعتبارها الثمن الذي يُدفع من أجل بناء مجتمع متحضر، إلا أنّها في سورية لا زالت تساهم مساهمة متواضعة في إجمالي الإيرادات العامة، مع العلم أنها كانت تشكّل المورد الرئيسي في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، حيث شكّلت ما نسبته 90–95% من الإيرادات العامة في أعوام الخمسينات، إلا أنّ مساهمتها في الإيرادات العامة تراجعت منذ ذلك التاريخ، وواصلت انخفاضها لتصل في عام 2000 إلى 36.2 % ووصلت في العام 2001 إلى 30% من إجمالي الموارد

[1] تقرير بعثة خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2006، البيان الختامي للبعثة، 2006، ص 3.

العامة لترتفع إلى 48.3% عام2009 وفي العام 2010 وصلت نسبتها إلى 41.2%[1]. وأما تطوّر قيمة الإيرادات الضّريبيّة غير النفطيّة بالقيمة المطلقة فقد شهد ازدياداً في أرقامها، حيث ارتفعت من ما يقارب 82 مليار ل.س في عام 2000 ليصل إلى 221 مليار ل.س في عام 2007. مع ارتفاع في نسبتها التي وصلت إلى 48.3% ثم ارتفعت إلى 258 مليار ل.س عام2008 بنسبة 52.6% لتصل الإيرادات الضريبية إلى 290 مليار ل.س عام 2009 وإلى 262 مليار ل.س عام 2010.

وبالرغم من الزيادات التي طرأت على أرقام الايرادات الضّريبيّة غير النفطيّة بالأسعار الجارية، وباعتبار أنّ هذا المورد يعتبر في دول أخرى من الموارد الرئيسيّة والدائمة التي يعتمد عليها في تمويل الإنفاق العام، حيث تموّل الضّرائب في بعض الدول المتقدمة ما يقارب 80% إلى 90% من النفقات العامة[2]، أما في سورية فإنّ الواردات الضّريبيّة لاتُغطّي سوى جزء من النفقات العامة وهذا الجزء ليس كبيراً، ولا يتجاوز بالمتوسط 40% من إجمالي الإنفاق العام. ويمكن توضيح تطوّر حجم الإيرادات الضّريبيّة الغير نفطيّة ومساهمتها في الإيرادات العامة كما في الشّكل التالي:

الشكل(2/5) تطور الايرادات الضريبية غير النفطية والايرادات العامة في سورية

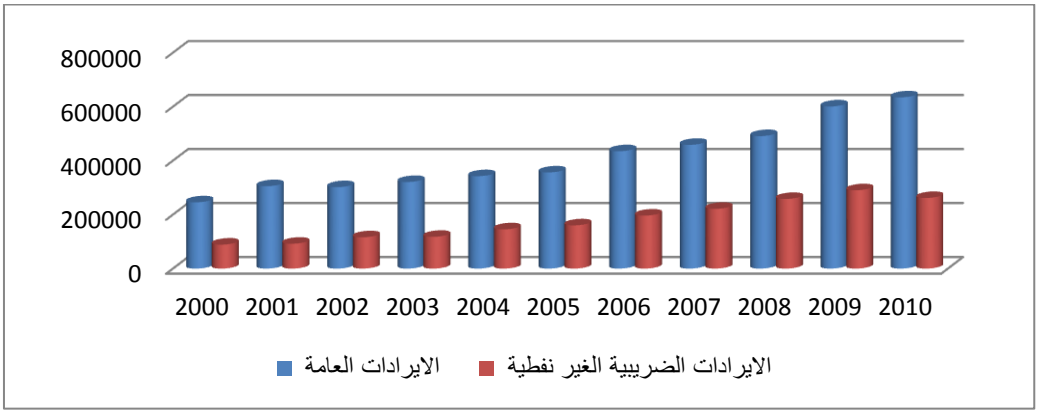

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة، للسنوات المذكورة.

[1] تم حساب النسب السابقة من قبل الباحث بالرجوع إلى أرقام الإيرادات الضريبية الغير نفطية المنشورة في النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة بين عامي 2000، 2011.

[2] صندوق، عفيف عبد الكريم، دور السياسة المالية العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى واقع الجمهورية العربية السورية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، إشراف د. موسى الضرير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، 2000، ص 101.

وبمقارنة مساهمة الإيرادات الضّريبيّة الغير نفطيّة في تشكيل الإيرادات العامة في سورية مع نظيراتها في الدول المجاور كما في الجدول التالي[1]:

الجدول (2/1) مقارنة نسبة الإيرادات الضريبية الغير نفطية إلى الإيرادات العامة في بعض الدول العربية من ضمنها سورية

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مصر	49.70%	54.10%	56.90%	58.20%	59.30%	%61	%62	%57.8	%63.6
الأردن	49.50%	44.20%	50.90%	68.90%	67.40%	%63.5	%54.1	%63.7	%64.1
سوريا	38.50%	36.60%	42.50%	45.00%	45.10%	%42.3	%23.2	%35	%37.1
لبنان	74.20%	72.40%	73.10%	69.70%	67.60%	%68.3	%70.5	%74.5	%83

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام المذكورة.

يتبيّن أنّ نسبة الإيرادات الضّريبية من إجمالي الإيرادات العامة في سورية هي نسبة منخفضة مقارنة مع الدول العربية الأخرى، فقد بلغت نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة بالمتوسط 41.5% خلال الفترة المدروسة، في حين بلغت في كل من مصر و الأردن ولبنان 55.7%،56.2%،71.4% على التوالي، ووصلت النسبة في عام 2010 في سوريا إلى حوالي 37.1% بينما في مصر 63.6% والأردن 64.1% ووصلت النسبة في لبنان إلى 83%، كما وصلت في كل من تونس والمغرب في بعض السنوات إلى70%، 80% على التوالي[2]، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لا تشكّل في سورية سوى حوالي 10.9% كمعدل وسطي بين العامين 2000 – 2010 ، وهي نسبة متدنية مقارنة مع مثيلاتها في الدول الأخرى.*

وتتشكل الإيرادات الضريبيّة غير النفطية كما ذكرت الدراسة في سورية من:

1. الإيرادات المتأتيّة من الضّرائب على الدخل والأرباح.
2. الإيرادات المتأتيّة من الرسوم.
3. الإيرادات المتأتيّة من الضّرائب على تبادلات التجارة الخارجيّة.

---

[1] تم حساب النسب بالاعتماد على البيانات المنشورة في المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا فيما يخص كلا من مصر، الأردن، لبنان، العدد السادس والعشرون، جدول (x–)، ص 3/2، وبالنسبة لسورية تم حساب النسب الخاصة بها بالاعتماد على العمليات المنفذة في الموازنة العامة والمنشورة في النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للسنوات المذكورة.

[2] كنعان، علي، النظام النقدي والمصرفي السوري، دار الرضا للنشر والتوزيع، دمشق، 1999، ص244.

*يمكن ملاحظة انخفاض نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية مقارنة مع الدول العربية الأخرى من خلال الرجوع إلى تقارير صندوق النقد العربي على الموقع الالكتروني: http://www.amf.org.ae/ar

4. إيرادات ضريبية أخرى.

وتُعتبر الضّرائب على الدخل والأرباح من أكثر الضّرائب انتشاراً في كافة التشريعات الضّريبيّة المعاصرة، لأنّ الدخل يعتبر أهم معيار في قياس مقدرة المكلف المالية، إذ يعتبر دخل المكلّف هو المطرح العادل لتكليفه، وقد شكلت الضّرائب على الدخل والأرباح في سورية نسبة مهمة من إجمالي الإيرادات الضريبيّة غير النفطيّة، ففي عام 2000 بلغت 49.45% ولكنها انخفضت في عام 2007 إلى 33.52 %، وعام 2009 إرتفعت إلى 43.45% لتعود وتنخفض نسبتها عام 2010 إلى 31.1% وبالمتوسط فقد بلغت 38.5% خلال كامل فترة الدراسة. أما حصيلة إيرادات الدولة من الرسوم فقد انخفضت من 14.14% في عام 2000 إلى 2.8% في عام 2005، وتفسّر الدولة هذا الانخفاض خلال تلك الفترة بإلغاء بعض الرسوم وتخفيض بعضها الآخر، ثم ارتفعت إلى 6.5% في عام 2008، لتصل عام 2010 إلى 3.8% وبالنسبة للإيرادات المتحصّلة من الضّرائب على تبادلات التجارة الخارجية فقد لُوحِظ انخفاضاً واضحاً بها ولاسيما في السنوات الأخيرة في ظل التخفيضات المستمرة على الرسوم الجمركيّة على الواردات، فقد انخفضت نسبتها من إجمالي الإيرادات الضريبيّة غير النفطية من 16.56% في عام 2000 إلى 12.8% في عام 2009 وارتفعت إلى 15.6% عام 2010، وقد بلغت نسبتها وسطياً بحدود 19.2%،أما الإيرادات الضريبية الأخرى فارتفعت نسبتها من 10.85%عام 2000 لترتفع النسبة عام2010 إلى 49.5%[1]. مع العلم أنّه في أكثر الدول تقدماً يتم الاعتماد على الضّرائب المتأتيّة من التجارة الخارجيّة كأحد أهم أنواع الإيرادات الضريبيّة التي تستخدم في تمويل خزينة الدولة، والشكلين البيانين التاليين يبينان التغيرات التي طرأت على هيكل الإيرادات الضريبية غير النفطية في سورية بين كل من عامي 2000 و2010 :

[1] تم حساب النسب بالرجوع إلى أرقام الإيرادات الضريبية الغير نفطية، والمنشورة في النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للسنوات المذكورة . لمزيد من التفصيل انظر الملحق (10)

الشكل(2/6) هيكل الإيرادات الضريبية غير النفطية في سورية في عام2000

الشكل(2/7) هيكل الإيرادات الضريبية غير النفطية في سورية في عام 2010

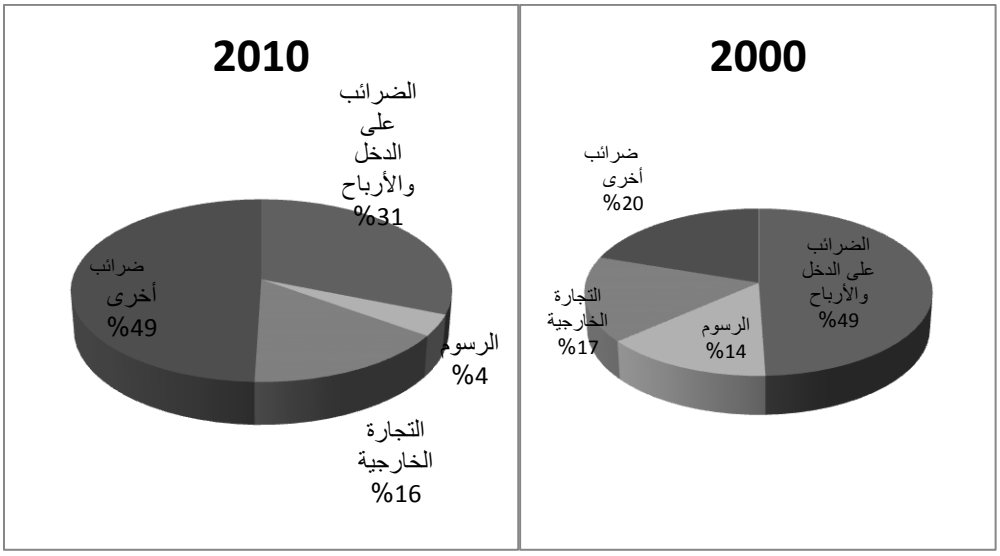

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة، للسنوات المذكورة.

ثالثا"– الإيرادات غير الضريبيّة غير النفطيّة:

تتكوّن الإيرادات غير الضريبيّة غير النفطيّة من الفوائض الاقتصاديّة للقطاع العام بالإضافة إلى إيرادات غير ضريبيّة غير نفطية أخرى، ويشكل القطّاع العام من خلال الفوائض الاقتصاديّة التي يحققها مصدراً أساسياً للإيرادات العامة، بحيث ترتبط المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي بالموازنة العامة للدولة بالفوائض الاقتصاديّة التي تحققها، وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 92 الصادر في عام 1967 وتعديلاته*، والذي أقرّ ارتباط المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي بالموازنة العامة للدولة على أساس مبدأ الصوافي، حيث يكون لكل مؤسسة أو شركة أو منشأة عامة ذات طابع اقتصادي موازنة مستقلّة بها تتضمن في جانبيها النفقات

* قضت أحكام المادة 3–4 من المرسوم التشريعي رقم 54 لعام 2006 النقاط التالية:

تحتفظ الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي بفائض السيولة المقدر، لاستخدامه في مشاريع الاستبدال والتجديد بشكل تراكمي، في ضوء الاعتمادات المقررة في الموازنة العامة للدولة. تحدد حصة الدولة (المالك) من فائض الموازنة المقدر لدى الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي بقرار من وزير المالية، وذلك في ضوء نتائج الموازنات التقديرية وانطلاقا من طبيعة النشاط الذي تمارسه الجهة العامة وحاجتها الفعلية ووضعها المالي، تغطى خسائر الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي من مبالغ الاحتياطيات المدورة المحتفظ بها لدى تلك الجهات وفقاً للنسب المحددة بقرار من وزارة المالية.

والإيرادات الخاصة بها والناتجة عن نشاطها المباشر أو نشاط المنشآت والشركات المرتبطة بها، وأما التفاضل بين هذه النفقات والإيرادات أو ما يسمى بفائض العمليات الجارية فيشكل فائض الموازنة الذي يؤول إلى الموازنة العامة للدولة كإيراد نهائي يظهر في جانب النفقات في موازنة المؤسسة وفي جانب الإيرادات العامة للموازنة العامة للدولة ضمن الباب التاسع – الفائض المتاح– فائض الموازنة، أما إذا كان سالباً فيسدّد العجز المتحقق في هذه المؤسسة أو تلك بتخصيص إعانة خاصة لها من موازنة الدولة في جانب النفقات. هذا ويضاف إلى فائض الموازنة في تمويل الموازنة العامة للدولة اهتلاك الموجودات الثابتة والمؤونات غير المخصصة في المؤسسات والشركات الاقتصاديّة العامة، ويسمّى مجموعها بفائض السيولة، ويظهر أيضاً في جانب الإيرادات في الموازنة العامة للدولة ضمن الباب التاسع – الفائض المتاح – فائض السيولة. وهكذا تربط المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي بالموازنة العامة للدولة بالفوائض الاقتصاديّة التي تشمل:

1– فائض الموازنة: ويتضمن الأرباح التي تحققها الشركات والمؤسسات ذات الطّابع الاقتصادي بالإضافة إلى الاحتياطيّات التي بحوزتها ما عدا المصارف العامة التي يُسمح لها بالاحتفاظ باحتياطياتها.

2– فائض السيولة: ويتضّمن اهتلاكات الموجودات الثابتة والمؤونات المحتجزة في المنشآت العامة لإعادة تجديد رأس المال ومواجهة الظروف الطّارئة.

واعتبرت الموازنة العامة للدولة مؤسسات وشركات القطاع العام وحدة واحدة تُشرف عليها وتُمولها مقابل الحصول على كل فائض يتحقق لديها حتى الاهتلاكات والمؤونات والاحتياطيّات التي تخصصها الشركات للتطّوير والتّجديد.

ويبيّن الجدول رقم (2/2) مساهمة الفوائض الاقتصاديّة للقطّاع العام في تمويل الموازنة العامة للدولة، حيث يُلاحَظ من خلال هذا الجدول تزايد رقم الفائض المتاح بالنسبة إلى إجمالي الموارد، فبعد أن كان يشكّل حوالي 21.8% من الموارد العامة الإجماليّة في عام 2000، أصبح يشكل 40.6% في عام 2007، مما يدل على تزايد حصة هذا المورد في تمويل الموازنة العامة

للدولة. لتنخفض النسبة بعد ذلك إلى 16.5%و18.5% عامي 2008 و2009 على التوالي لترتفع النسبة بعد ذلك إلى 23.2% في عام 2011 .

الجدول(2/2) تطور الفوائض الاقتصادية لشركات القطاع العام بمليارات الليرات السورية ونسبتها من إجمالي الموارد المقدرة في سورية خلال الفترة 2000-2011 **الوحدة : مليار ل.س**

البيان	الفائض المتاح	فائض الموازنة	فائض السيولة	نسبة(2) إلى(1)	نسبة (3) إلى(1)	الإيرادات العامة المقدرة	نسبة (1) إلى (4)	نسبة (2) إلى (4)
	(1)(مليار)	(2)(مليار)	(3)(مليار)	%	%	(4)(مليار)	%	%
2000	60	43	14	71.7%	23.3%	275	21.8%	15.6%
2001	69	49	17	71.0%	24.6%	322	21.4%	15.2%
2002	70	49	19	70.0%	27.1%	356	19.7%	13.8%
2003	97	48	26	49.5%	26.8%	420	23.1%	11.4%
2004	99	65	27	65.7%	27.3%	450	22.0%	14.4%
2005	144	103	31	71.5%	21.5%	460	31.3%	22.4%
2006	192	141	42	73.4%	21.9%	495	38.8%	28.5%
2007	239	190	38	79.5%	15.9%	588	40.6%	32.3%
2008	99	99	0	100%	0	600	%16.5	%16.5
2009	127	116	0	91.3%	0	685	18.5%	16.9%
2010	177	168	0	95%	0	754	23.5%	22.3%
2011	194	185	0	95.4%	0	835	23.2%	22.2%

المصدر: الموارد التقديرية في الموازنة العامة، المجموعات الاحصائية للسنوات المذكورة، النسب من إعداد الباحث.

وهنا يثار التساؤل حول سبب تلك الزيادة في تمويل الفائض المتاح للموازنة العامة للدولة، حيث كما مبين من الجدول وصلت نسبة الفائض المتاح إلى حوالي 40%[1] من إجمالي الموارد العامة المقدرة في عام 2006 . وتبيّن أنّ سبب هذه الزيادة هي ارتفاع أرباح النفط المتأتيّة من الشركة السوريّة للنفط نتيجة ارتفاع سعر النفط في ذلك الوقت ، وأنّ مساهمة فائض الشركة السوريّة للنفط لوحدها تصل إلى نسب كبيرة من مجمل الفوائض في الموازنة، وفي بعض السنوات وصلت إلى 64.8%. وتجدر الإشارة إلى أنّ الفوائض الاقتصاديّة التي تدخل الموازنة العامة للدولة تأتي

[1] النسبة المتبقية والغير مذكورة في الجدول هي لبند تابع للفائض المتاح وهو غير فائض الموازنة وفائض السيولة ويندرج تحت بند (بلديات) أي مساهمة البلديات في الفائض وهي نسبة قليلة .

في معظمها من قطّاع الصناعة التحويليّة، وقطاع الصناعة الاستخراجيّة (قطاع النفط على وجه الخصوص)، بالإضافة إلى قطاع الزراعة والغابات والأسماك و قطاع المال والتأمين والعقارات وقطاع التجارة وقطاع البناء والتشييد وقطاع النقل والمواصلات والتخزين[1]، وإنّ تحليل هذه الفوائض بحسب منشئها تساعد على إلقاء الضوء على نقاط كثيرة، حيث تبيّن بالاعتماد على أرقام المكتب المركزي للإحصاء ما يلي:

– انخفضت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الفائض المتاح من 15.9%[2] في عام 1995 إلى 8.9% في عام 2000، ثمّ إلى 3.4% في عام 2003 لترتفع إلى 7% في عام 2007،لتصل إلى 10.2% عام 2009 وإلى7.3%[3] عام 2010 وهذا يدّل على أن الصناعة لم ترتق بدورها كمحرك للنمو الاقتصادي كما هو مطلوب، وذلك بسبب تخلّف أدوات الإنتاج وارتفاع التكلفة، الأمر الذي خفّض الأرباح وبالتالي انخفضت الفوائض.

– إنّ الفوائض الاقتصادية تَرِد بشكل أساسي من قطّاع الصناعات الاستخراجيّة، حيث تساهم الصناعات الاستخراجيّة بمعدل وسطي مقداره 46.8%[4] من قيمة الفائض المتاح المتحقق في القطّاع العام ، وهذا يعود بشكل أساسي إلى الدور الذي لعبه ارتفاع أسعار النفط في تكوين هذا الفائض، وتراجعت نسبة مساهمة هذا القطاع من الفائض المتاح إلى 33.3% عام 2010 بسبب تراجع الإنتاج في السنوات الأخيرة .وكما هو معروف يضم قطّاع الصناعة الاستخراجيّة كل من الشركة العامة للفوسفات والمناجم، والشركة العامة للإسفلت والشركة العامة لاستثمار الرخام وأحجار الزينة، والشركة السوريّة للنفط. إلا أنّ مساهمة الشركة السوريّة للنفط وحدها في تكوين الفائض المتاح لهذا القطّاع تبلغ حوالي 99% تقريباً عامي 2003 و2004[5].

– في الوقت نفسه انخفضت نسبة الفوائض في قطاع المال والتامين والعقارات من 13.4% في عام 2000 إلى 9.5% في عام 2007، لترتفع النسبة إلى 26.5% عام 2010 نتيجة زيادة

---

[1] وذلك بحسب المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعات الإحصائية ، احصاءات مالية .

[2] المجموعة الإحصائية لعام 1996.

[3] هذه النسبة هي لفائض الموازنة بينما فائض السيولة فهو معدوم وذلك بحسب المجموعة الإحصائية لعام 2011.

[4] النسب من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الاحصائية للسنوات المذكورة .

[5] انظر نشرة الإنتاج والناتج والتكاليف والعجز والفائض في القطاع العام الصناعي 2003 – 2004، المكتب المركزي للإحصاء ، آب 2005 .

نشاط هذا القطاع في السنوات الأخيرة ،بينما وصلت نسبة الفائض من قطاع النقل والمواصلات والتخزين[1] في عام 2010 إلى 24.8% .وبالعودة إلى إجمالي الإيرادات غير الضريبيّة غير النفطيّة، فقد ارتفع نصيبها من إجمالي الإيرادات العامة، من 18.4% في عام 2000 إلى 25.7% في عام 2006، ثم إلى 30% في عام 2007، إلا أنه انخفض إلى 20.7% في عام 2008، لتصل في عام 2009 إلى حوالي 30.4% لتتراجع عام 2010 إلى 27.8%، وذلك بسبب السّماح لشركات القطّاع العام بالاحتفاظ بفوائض السيولة لديها، وشكّلت الإيرادات غير الضريبيّة غير النفطيّة بالمتوسط ما نسبته 20% من إجمالي الإيرادات العامة حتى عام 2010، أما عن مساهمة فوائض القطّاع العام في الإيرادات غير الضريبيّة غير النفطيّة، فبعض الدراسات أكدّت أنّ هذه المساهمة قد وصلت كمعدل متوسط إلى 90%، والباقي(10%) أتى من مصادر أخرى[2]. والجدول التالي يبيّن تطوّر حجم الإيرادات غير الضريبيّة غير النفطيّة ومساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة .

الشكل(2/8) تطور الإيرادات غير الضريبية غير النفطية والإيرادات العامة في سورية

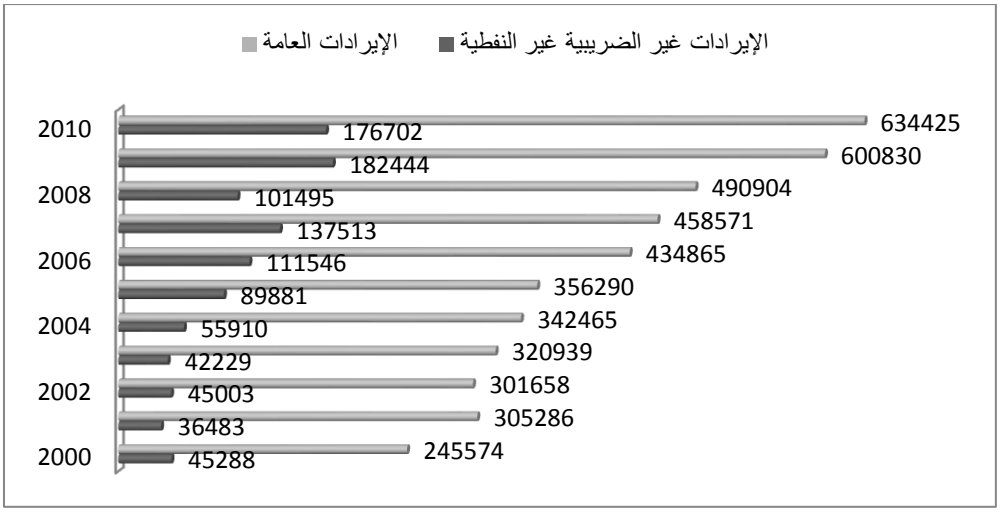

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة، للسنوات المذكورة، النسب من إعداد الباحث.

[1] الفوائض هي فوائض موازنة أما فائض السيولة في هذه القطاعات فهي معدومة حسب المجموعة الإحصائية لعام 2011 (إحصاءات مالية)

[2] برغوثه، عروبة، النفقات العامة في سورية من خلال مصادر تمويلها، وأثرها على المتغيرات الكلية في الاقتصاد السوري، مرجع سابق، ص 88.

المبحث الثاني: هيكل الإنفاق الحكومي في سوريا وتبويبه

كان تبويب النفقات العامة في الجمهورية العربية السورية يتسم بالطابع الإداري دون مراعاة للاعتبارات الاقتصادية، مما لا يسمح بإجراء التحليل والدراسات الاقتصادية. ومع صدور القانون المالي الأساسي، الذي اعتبر في حينه خطوة متقدمة على طريق تطوير وإصلاح العمل المالي، وتنظيم الموازنة العامة للدولة، وضعت الأسس الحديثة لتبويب عناصر الموازنة إيراداً وإنفاقاً. فقسمت النفقات العامة للدولة في الموازنة العامة للدولة في سوريا الى أقسام مختلفة ويبين هذا التقسيم النفقات وأوجه توزيعها على مختلف نشاطات الدولة ، فقسمت النفقات العامة الى قسمين رئيسيين هما اعتمادات انفاق جاري واعتمادات الانفاق الاستثماري وبوبت هذه الاعتمادات الى عدة تبويبات، وقد حددت المادة/9/ من القانون المالي الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /92/ لعام 1967 وتعديلاته النفقات العامة في سوريا وأنواع هذا التبويب هي: الوظيفي – الإداري – النوعي – الإقليمي كما يلي:

أولاً: التبويب الوظيفي والإداري :

– التبويب الوظيفي[1] :

وهو يظهر نفقات الموازنة على أساس وظيفي أي على أساس وظائف الدولة حيث يرتبط تبويب النفقات العامة هذه بالوظائف العامة للدولة أكثر من ارتباطه بقطاعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تبوب النفقات العامة حسب القطاعات الوظيفية التالية:

- الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية
- الزراعة والغابات والأسماك
- الصناعة الاستخراجية.
- الصناعة التحويلية.
- الكهرباء والغاز والماء.
- البناء والتشييد.
- التجارة.
- النقل والمواصلات والتخزين.
- المال والتأمين والعقارات.
- اعتمادات غير موزعة

[1] الجمهورية العربية السورية ، الفقرة (1) من المادة (9) من المرسوم التشريعي رقم 92 لعام 1967 .

-التبويب الإداري[1] :

وهو التبويب الذي يظهر نفقات كل وحدة إدارية على حدة من وزارة أو إدارتها كل على حدة أو مؤسسة عامة حيث يخصص لكل وزارة قسم مستقل ولكل إدارة أو مؤسسة عامة تابعة لها فرع مستقل أيضاً. وقد نظم المرسوم1831 لعام1968 مسألة الربط بين التبويب الوظيفي والتبويب الإداري وبما ينسجم مع القوانين النافذة .

ثانيا": التبويب النوعي والإقليمي :

- التبويب النوعي :

وهو يظهر نفقات كل وحدة إدارية على أساس طبيعة النفقة بحيث يظهر هذا التبويب النفقات الاستثمارية وعناصر النفقات الجارية (كالأجور والنفقات العامة، والنفقات التحويلية) حيث يخصص باب مستقل لكل نوع من أنواع هذه النفقات ،وتقسم النفقات التفصيلية لكل باب إلى بنود محددة وكل بند إلى فقرات:

الباب الأول :الرواتب والأجور والتعويضات .

الباب الثاني :النفقات الإدارية العامة.

الباب الثالث :النفقات الاستثمارية .

الباب الرابع :النفقات التحويلية

الباب الخامس: الديون والالتزامات واجبة الأداء

- التبويب الإقليمي[2]:

وهو التبويب الذي يظهر بصورة مستقلة نفقات الإدارة المركزية في جهاز الدولة ونفقات كل محافظة من محافظات الجمهورية العربية السورية بصورة مستقلة ، فيتم توزيع إعتمادات الإنفاق الجاري وإعتمادات المشاريع الإستثماريةعلى المجالس المحلية ومجالس المحافظات كل"على حدا.

---

[1] الجمهورية العربية السورية ، الفقرة (2) من المادة (9) من المرسوم التشريعي رقم 92 لعام 1967 .

[2] الجمهورية العربية السورية ، الفقرة (4) من المادة (9) من المرسوم التشريعي رقم 92 لعام 1967

ثالثا": خصائص التبويب الوظيفي والإداري والنوعي :

إن التبويب الوظيفي والإداري والنوعي ينطوي على خصائص مميزة من اهمها ما يلي[1]:

- تم تجميع وزارات الدولة المختلفة ضمن عشرة فئات من أجل تطبيق الترقيم العشري ،لكل فئة رقم ثابت لا يتغير يرمز إليها ويعبر عنها ، ولما كان عدد الوزارات يزيد عن ذلك ، فلم يكن هناك بد من إيجاد قاسم مشترك يجمع المتشابه منها في فئة واحدة . فاختيرت القطاعات الوظيفية أساسا" لذلك .
- تم إعتماد التبويب النوعي لكل من النفقات والإيرادات فوزعت إلى عشر أبواب رئيسية تخصّص الأرقام الخمسة الأولى منها للنفقات العامة والأرقام الخمسة الأخيرة للإيرادات العامة .
- اعتمدت أرقام مميزة للدلالة على كل نفقة ، من حيث نوعيتها ،أو القطاع الذي تتبع له . أوالإدارة ذات العلاقة أو المحافظة العائدة لها وذلك بهدف مسك الدفاتر والقيود وإستخدامها في جميع السجلات والمراسلات .
- يمكن التبويب الوظيفي والإداري والنوعي والإقليمي من إجراء المقارنات بين موازنات السنوات المختلفة ، كمايساعد فيالحصول على أرقام مجملة لكل نوع من أنواع النفقات العامة.
- يسهم التبويب في تحليل الآثار التي تتركها النفقات العامة على النواحي الاجتماعية والاقتصادية من خلال أثرها البارز في التأثير على العمالة وعلى الدخل القومي وتوزيعه وغير ذلك من مؤشرات أخرى .
- يساعد التبويب في تحقيق الرقابة الفعالة على أموال الدولة والتحقق من حسن الأداء وسلامة التنفيذ ،كما يقدم للباحثين المعلومات والمعطيات اللازمة لتقويم السياسة المالية .

[1] ناصر، عبيد الناصر ، المالية العامة ، الداراوي ، دمشق ، 1998 ، ص 22- 23 .

المبحث الثالث : تطور الإنفاق الحكومي في سوريا :

تأتي أهمية سياسة الإنفاق الحكومي من كونها جزء رئيسي من السياسة المالية المتبعة في أي دولة، وبالتالي هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. هذا وإنّ التطور الذي لحق بمفهوم النفقة العامّة، أدى إلى الانتقال من المفهوم المحاسبي للنفقة العامة إلى مفهوم التوازن الاقتصادي العام في المجتمع[1]، وبالتالي فإن تحليل الإنفاق العام في أي دولة يعني معرفة الأثر الذي يحققه على الاستقرار الاقتصادي أو بعبارة أخرى مدى فعاليته في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

وأكدّت معظم الدراسات المتعلقة بالإنفاق الحكومي الاتجاه العام لتزايده المستمر في معظم دول العالم. فهل من الممكن أن تنسجم هذه الحقيقة مع واقع الإنفاق العام في سوريا؟ هذا ما ستقوم الدراسة باستنتاجه من خلال تحليل تطور حجم الإنفاق الحكومي في سورية خلال الفترة الزمنية الممكن حصولنا عليها .

أولاً : تحليل تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية :

يمكن لمُتتبع تطور النفقات العامة في سورية أن يلاحظ تزايد حجم النفقات العامة بالأسعار الجارية بمعدلات نمو متفاوتة من سنة لأخرى منذ بداية عام 2000 وحتى عام 2010، حيث يتضّح من خلال الشّكل (2/9)، المنحى التّصاعدي للإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية، فقد انتقل حجم النفقات العامة في سورية من 246.2 مليار ل.س عام 2000 ليبقى في زيادة مستمرة ليصل الى 353.7 مليار ل.س عام 2003 ليصل إلى 548.4 مليار ل.س في عام 2008 والى 654.6 مليار ل.س عام 2009 أما في العام 2010 فبلغت النفقات العامة حوالي 695.4 مليار ل.س .

[1] المهايني، محمد، منهجية الموازنة العامة في الجمهورية العربية السورية، مرجع سابق، ص 54.

الشكل(2/9) تطور حجم النفقات العامة بالأسعار الجارية بملايين الليرات السورية خلال(2000-2010)

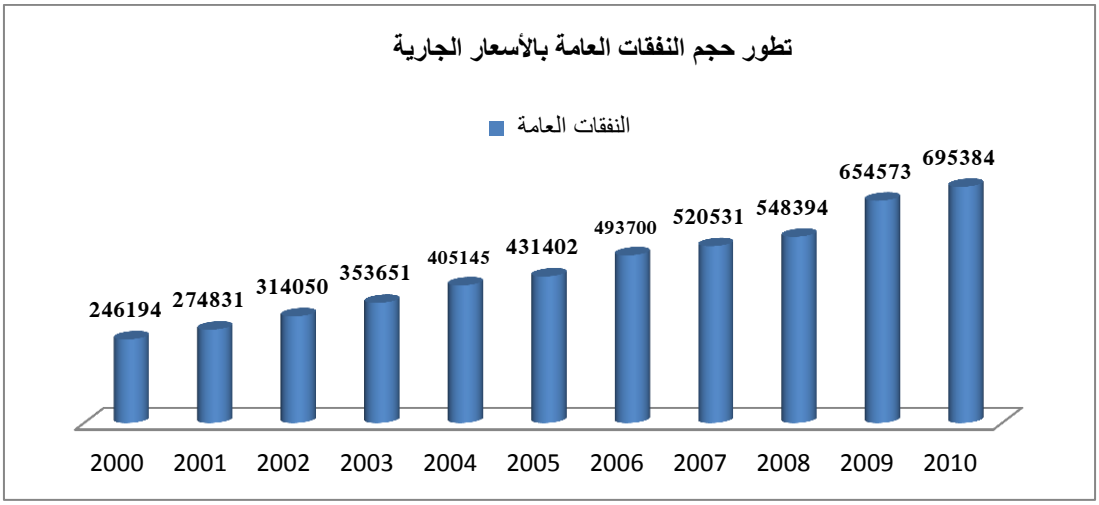

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للسنوات المذكورة.

أما عن مساهمة النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي، فقد كانت 27.2% في عام 2000، وارتفعت إلى 33.1% عام 2003، وانخفضت الى 29% منه في عام 2005 ولكنها عادت وانخفضت في عام 2007 إلى 25.8% تقريباً، ثم إلى 22.4% في عام 2008*،وكانت عام 2009 حوالي 26% ، وفي العام 2010 بلغت النسبة 25 % فقط . وهي نسب مُتدنية إذا ما قورنت مع مثيلاتها في باقي الدول العربية، فقد بلغت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلّي الإجمالي في كل من الأردن والجزائر للأعوام 2007 و2008 و2009 و2010،حوالي 38%، 36% و35.7% و30.4 بالنسبة للأردن، و35%، 39% و43.7% و37.7%[1] بالنسبة للجزائر على التوالي ، ووصلت نسبتها في دول الاتحاد الأوروبي إلى مستويات أعلى يوضحها الجدول التالي:

الجدول(2/3) نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول المتقدمة في عام 2005

فرنسا	هولندا	ألمانيا	الدانمرك	بريطانيا	ايطاليا	وسطي الاتحاد الأوروبي
%46	%40	%31	%35	%41	%39	%38

المصدر: تقرير نقابات العمال 2009.

* تم حساب النسب بالاعتماد على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة للسنوات المذكورة ، (يمكن متابعة جداول معدلات النمو للنفقات العامة ونسبتها من الناتج المحلي في ملاحق البحث).

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2008 - 2009 -2010 -2011 .

وبالرغم من الزيادات الحاصلة في إجمالي النفقات العامة خلال الفترة المدروسة بالأسعار الجارية، إلا أنّ معدلات نموها كانت بالعموم أقل من معدلات نمو الناتج المحلّي الإجمالي في معظم سنوات الدراسة، وخاصة في السنوات الأخيرة – ماعدا بعض السنوات من (2000–2003) حيث كانت معدل نمو النفقات أعلى من معدل نمو الناتج المحلي ففي عام 2007 انخفض معدل نمو النفقات العامة إلى 5.4% و5.35 % في 2008 بعد أن كان14.4% في عام 2006، في الوقت الذي ارتفع فيه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 13.7% في عام 2006 إلى 18.9% في عام 2007. ليرتفع إلى21% في 2008 وانخفاض واضح في معدل نمو الناتج المحلي إلى 3% في 2009 بمقابل ارتفاع في معدل نمو النفقات العامة عام 2009 ليصل إلى 19.4% ليتراجع معدل نمو النفقات العامة في العام 2010 إلى 6.23 % مقابل ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي إلى 10.8%[1]، كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل (2/10) معدل نمو النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي

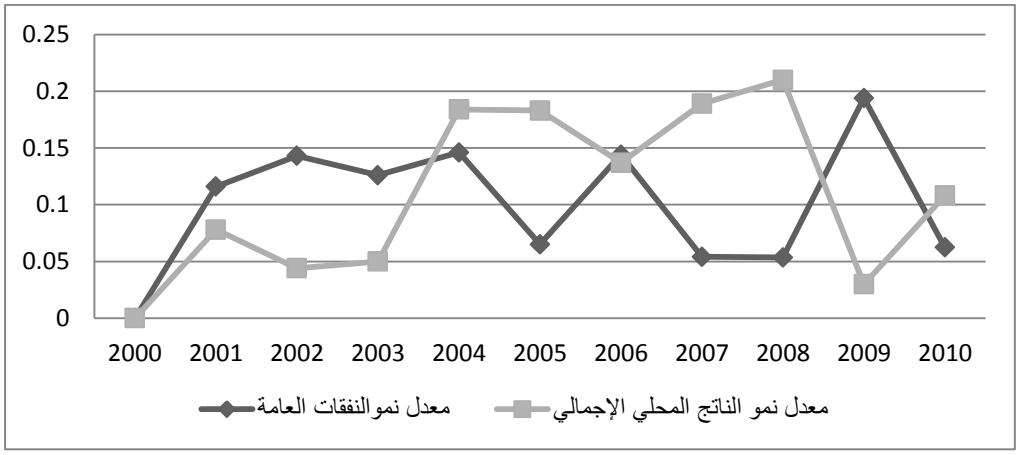

المصدر: تم حساب النسب بالاعتماد على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة للسنوات المذكورة.

وبحسب التصنيف الاقتصادي للإنفاق الحكومي في سورية، والذي يكتسب أهمية كبيرة نظراً للتأثير الكبير للنفقات العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، يُقسم الإنفاق العام إلى قسمين رئيسيّن هما الإنفاق العام الجاري والإنفاق العام الاستثماري، ويحتوي كل قسم منهما على عدد من بنود الإنفاق والتي تشكل في مجموعها التيار الإنفاقي العام التي تضخّه الحكومة

[1] النسب من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة للسنوات المذكورة.

السورية سنوياً داخل الاقتصاد الوطني، أما بالنسبة للتبويبات الأخرى للإنفاق الحكومي فهناك الكثير من أنواع لتبويب الانفاق الحكومي كما بينا في المبحث الثاني من هذا الفصل فبحسب التبويب الوظيفي للنفقات الذي يبين المدفوعات التقديرية للموازنة العامة للدولة للسنوات المبينة، حيث المسار العام لمجموع النفقات العامة هو الارتفاع بشكل متواصل من عام لآخر، كما أن مختلف أصناف النفقات العامة تتجه للارتفاع أحياناً وللتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً خلال السنوات المدروسة، سواء نفقات الخدمات الجماعية والاجتماعية الشخصية وغيرها من النفقات كنفقات الزراعة والغابات والأسماك[1] ولكن نلاحظ الانخفاض الواضح والمستمر لنفقات الصناعات التحويلية في السنوات الأخيرة من عام 2004 الى عام 2010 فبلغت16060 مليون ل.س عام 2000 لترتفع إلى 25515 مليون ل.س عام 2003 وهي أعلى قيمة تصل لها لتتراجع تدريجياً لتصبح 8110 ل.س عام 2010 وتنخفض إلى 7335 مليون ل.س عام 2011 .كما في الشكل (2/11) التالي:

الشكل (2/11) النفقات التقديرية للصناعة التحويلية في الموازنة العامة للدولة في سوريا

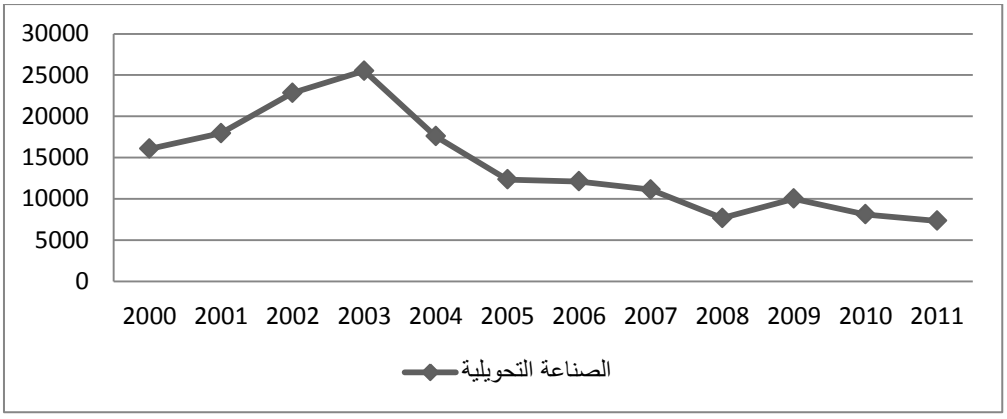

المصدر: المدفوعات التقديرية في الموازنة العامة للدولة ، النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة

ولمعرفة التغير في نسبة النفقات العامة نلاحظ الشكلين التاليين الشكل (2/12)، والشكل(2/13) لمقارنة نسبة كل نفقة عامة في عام 2000 وكم أصبحت في عام 2011 . فنفقات الخدمات الجماعية والاجتماعية الشخصية ارتفعت من55% عام 2000 لتكون 62 %عام 2011 ، وارتفعت النفقات الأخرى من 7% عام 2000 لتصبح 16% عام 2011، ليبقى المال والتأمين

[1] للمزيد من التفصيل عن النفقات التقديرية في الموازنة العامة للدولة بحسب التبويب الوظيفي للنفقات انظر الملحق (3)

والعقارات كما هو 1%، لينخفض كل من نفقات الزراعة والغابات والأسماك ونفقات الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية والكهرباء والماء والغاز كما في الأشكال التالية :

الشكل (2/12)

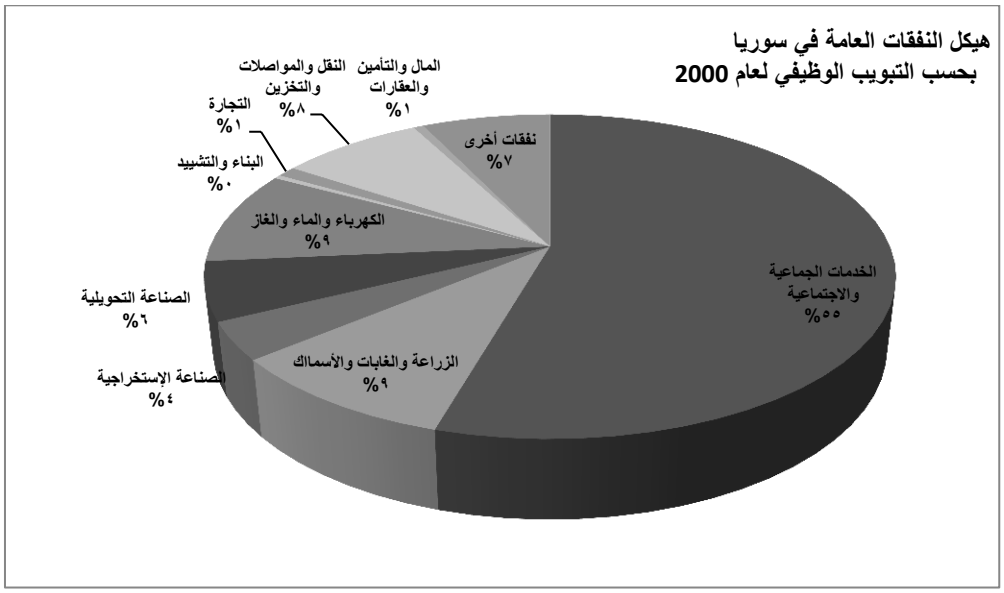

المصدر: المدفوعات التقديرية في الموازنة العامة للدولة ، النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لعام 2000

الشكل(2/13)

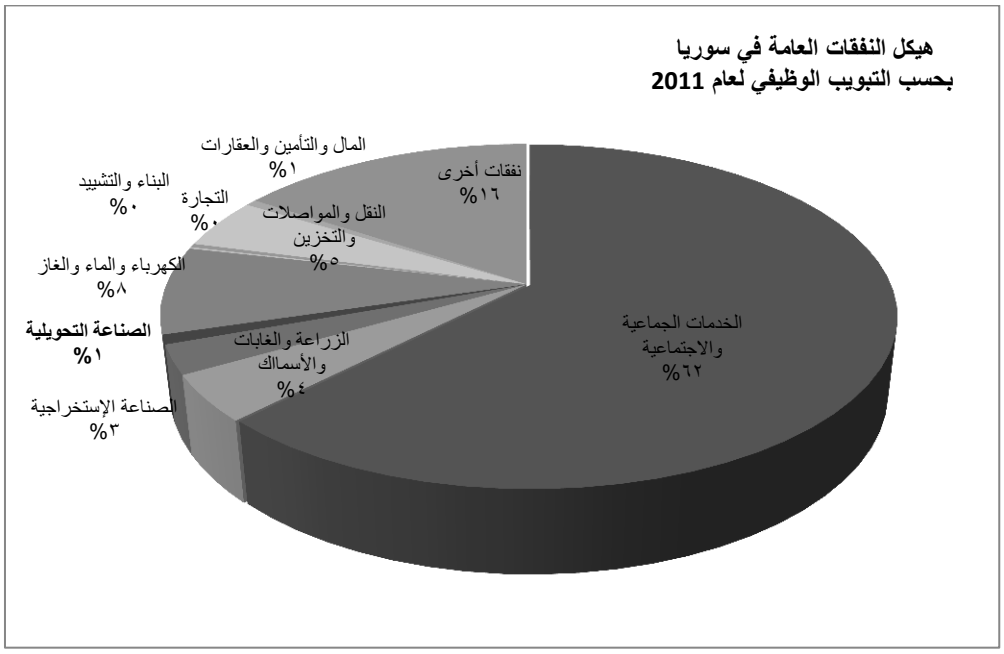

المصدر: المدفوعات التقديرية في الموازنة العامة للدولة ، النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي لعام 2011

إلا أن هذه النفقات وتبويباتها بحسب الوظيفة تبقى نفقات تقديرية وغير دقيقة كما لاحظنا من خلال المدفوعات التقديرية للموازنة العامة للدولة بحسب المجموعات الاحصائية للمكتب المركزي

للإحصاء، لذلك سنركز في بحثنا على الانفاق الجاري والاستثماري بحسب العمليات المنفذة فعلاً في الموازنة العامة ابتغاء الدقة . لذلك بالنسبة للنفقات العامة الجارية والاستثماري والتي كما قلنا سابقاً يحتوي كل قسم منهما على عدد من بنود الإنفاق والتي تشكل في مجموعها التيار الإنفاقي العام التي تضخّه الحكومة السورية سنوياً داخل الاقتصاد الوطني نلاحظ كما هو موضح في الشّكل التالي ، والذي يبيّن اتجاه قيم النفقات الجارية والنفقات الاستثماريّة إلى التزايد بمعدلات نمو منخفضة نسبياً، حيث انخفض حجم الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية في عام 2005 بمعدل نمو سالب أيضاً وقدره 1.5%-، وكان أكبر تراجع في حجم الإنفاق الاستثماري في عام 2008، حيث حقّق معدّل نمو قدره11.2- %، وفي عام 2007 تراجع معدل نمو النفقات الجارية ليصل إلى 2.7% بعد أن كان 14.5% في عام 2006، وهذا إن دل على شيء، فهو يدلّ على السياسة الانفاقيّة الانكماشيّة التي تنتهجها الحكومة خلال السنوات المدروسة. ليعود ويرتفع معدل نمو النفقات الاستثمارية عام 2009 الى 22.7 % مقارنة بعام 2008 ليتراجع معدل نمو النفقات الاستثمارية عام 2010 إلى 14.5 % . وبلغ معدل نمو النفقات الجارية 17.8% عام 2009 بدلاً من 15.2% عام 2008، وتراجع معدل نمو النفقات الجارية تراجعاً كبيراً عام 2010 ليبلغ 2.3%[1].

[1] تم حساب النسب بالاعتماد على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة للسنوات المذكورة .

الشكل(2/14) تطور النفقات الجارية والاستثمارية بالأسعار الجارية بملايين الليرات السورية

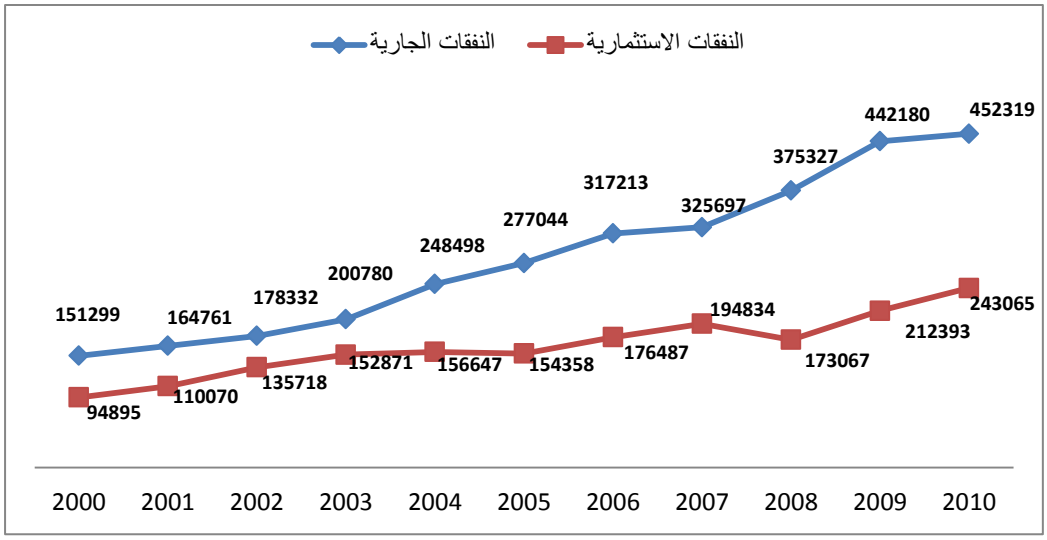

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة للموازنة العامة للسنوات المذكورة.

وكنسبة من النفقات العامة فقد وصلت نسبة النفقات الجارية والاستثمارية بالمتوسط في سورية إلى 61.4% و38.6%على التوالي، كما بلغت نسبة كل منهما وسطياً إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة إلى 16.9% و10.8%.[1]

ثانياً: تحليل تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة :

إنّ عرض الأرقام والنسب السابقة والمتعلقة بتطور حجم الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في سورية خلال الفترة المدروسة لا يعبّر عن الواقع الفعلي لهذا التطور، كون هذه الأرقام المذكورة لا تأخذ أثر عامل التضخّم في الارتفاع الظاهري لأرقام النفقات العامة بعين الاعتبار، فارتفاع الأسعار كما تمت الإشارة إليه أعلاه هو أحد أهمّ العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع غير حقيقي وإنما ظاهري في أرقام النفقات العامة، لذلك فإنّ الاعتماد عليها في تحليل تطور هذه النفقات سيؤدي حتماً للوصول إلى نتائج غير صحيحة. من هذا المنطلق وحتى يتمّ التوصل إلى صورة قريبة من الواقع كان لابدّ من تتبع تطور الإنفاق العام بشقية الجاري والاستثماري باستخدام الأسعار الثابتة، وذلك حتى يتم أخذ أثر ارتفاع الأسعار بعين الاعتبار. ويُظهر الجدول

[1] تم حساب النسب السابقة بالاعتماد النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة للسنوات المذكورة. وللمزيد من التفصيل انظر الملحقين (1-4)

(2/4) تراجع حجم النفقات العامة في سورية بشقيها الجارية والاستثمارية بالأسعار الثابتة محسوبةً باستخدام المخفِّض الضّمني للناتج المحلّي الإجمالي[1] للسنوات المذكورة:

البيان	المخفض الضمني لناتج المحلي الإجمالي عام 100=2000	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	النفقات العامة الكلية	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	معدل نمو النفقات العامة الكلية	معدل نمو النفقات الجارية	معدل نمو النفقات الاستثمارية
2000	1	903944	246194	151299	94895	-	-	-
2001	1.025	938678	268128	160742	107385	8.91%	6.24%	13.16%
2002	1.01	1006431	310941	176566	134374	15.97%	9.84%	25.13%
2003	1.0488	1017619	337196	191438	145758	8.44%	8.42%	8.47%
2004	1.1631	1085992	348332	213651	134681	3.30%	11.60%	-7.60%
2005	1.2973	1151462	332538	213554	118984	-4.53%	-0.05%	-11.65%
2006	1.4022	1211338	352090	226225	125864	5.88%	5.93%	5.78%
2007	1.5682	1288000	331929	207688	124241	-5.73%	-8.19%	-1.29%
2008	1.7110	1341515	320511	219361	101150	3.4%-	5.6%	18.6%-
2009	1.774	1420833	369606	249678	119928	15.3%	13.8%	18.5%
2010	1.899	1469703	368123	238188	127996	0.4-%	4.6-%	6.7%

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للسنوات المذكورة، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للسنوات المذكورة، تم حساب قيم النفقات الجارية والاستثمارية بالأسعار الثابتة بتقسيم قيمها بالأسعار الجارية على المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي، النسب من إعداد الباحث.

ومن خلال الجدول السابق يتبيّن أنّه في الوقت الذي أظهرت فيه أرقام النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري تزايداً في قيمها بالأسعار الجارية خلال الفترة المدروسة، إلا أنّ الصورة أصبحت مختلفة فيما يتعلق بتطورها بالأسعار الثابتة خلال نفس الفترة، حيث أبدت تراجعاً واضحاً في معدلات نموها وحققت في العديد من السنوات معدلات نمو سالبة، وهذا يؤكّد هدف الحكومة بضغط الإنفاق العام لأجل الوصول إلى توازن حسابي مع الإيرادات العامة، وتخفيض العجز المستمر في موازناتها السنوية، وهذا ما يعزز بدوره من حالة الركود التي يعيشها الاقتصاد

[1] تم حساب المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي لكل سنة من السنوات وفقا للمعادلة: المخفض = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية \ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة،(عام 2000= 100)، وذلك بالرجوع إلى النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للسنوات المذكورة.

السوري في الوقت الراهن. علماً بأن سياسة الإنفاق العام يجب أن تنطلق من واقع الاقتصاد الوطني ومتطلبات التنمية، فالاتجاه العام في معظم دول العالم المتقدّم بالإضافة إلى العديد من الدول المجاورة هو زيادة حجم الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، حتى لو كان ذلك على حساب العجز في الموازنة العامة للدولة. وللوقوف على واقع الإنفاق العام في سوريا تكفي المقارنة بين معدلات نموّه في نفس الفترة بكل من الأسعار الجارية والأسعار الثابتة.

الجدول(2/5) معدلات نمو الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة المدروسة

البيان	النفقات العامة		النفقات الجارية		النفقات الاستثمارية	
	معدل نمو النفقات العامة بالأسعار الجارية	معدل نمو النفقات العامة بالأسعار الثابتة	معدل نمو النفقات الجارية بالأسعار الجارية	معدل نمو النفقات الجارية بالأسعار الثابتة	معدل نمو النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية	معدل نمو النفقات الاستثمارية بالأسعار الثابتة
2000	21.4%	10.7%	33.1%	21.3%	6.5%	-2.9%
2001	11.6%	8.9%	8.9%	6.2%	16.0%	13.2%
2002	14.3%	16.0%	8.2%	9.8%	23.3%	25.1%
2003	12.6%	8.4%	12.6%	8.4%	12.6%	8.5%
2004	14.6%	3.3%	23.8%	11.6%	2.5%	-7.6%
2005	6.5%	-4.5%	11.5%	-0.05%	-1.5%	-11.7%
2006	14.4%	5.9%	14.5%	5.9%	14.3%	5.8%
2007	5.4%	-5.7%	2.7%	-8.2%	10.4%	-1.3%
2008	5.35%	-3.4%	15.2%	5.6%	-11.2%	-18.6%
2009	19.4%	15.3%	17.8%	13.8%	22.7%	18.6%
2010	6.2%	-0.4%	2.3%	-4.6%	14.5%	6.7%

المصدر: النسب من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للسنوات المذكورة، قيم النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري بالأسعار الثابتة المحسوبة سابقاً.

خلاصة

من خلال دراستنا لتطور الانفاق الحكومي في سوريا فإنه يتبين المنحى التصاعدي والارتفاع التدريجي والمتواصل للإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية، إلا أن هذه الارتفاعات في الانفاق الحكومي تبقى وهمية ولا تعبر عن واقع حقيقي لتطور الانفاق الحكومي ، فلدى دراستنا تطور الانفاق بالأسعار الثابتة وأخذ ارتفاع الأسعار بالحسبان ، نلاحظ تراجع الانفاق الحكومي و تراجع معدلات نموه ليكون معدل النمو أحياناً سالب خلال فترة الدراسة، كذلك تزايد النفقات الجارية وتشكيلها النسبة الأكبر من الانفاق الحكومي مقابل تراجع النفقات الاستثمارية .أما تبويب هذه النفقات في الموازنة العامة في سوريا فهي مبوبة إلى عدة تبويبات، فبوبت تبويباً وظيفياً بحسب وظائف الدولة المختلفة واستحوذت الخدمات الجماعية والاجتماعية على النسبة الأكبر من الانفاق مقابل التراجع الكبير للإنفاق الحكومي على الصناعة عامةً والصناعة التحويلية خاصةً ، وتبويباً إدارياً بحسب إدارات كل دولة واقليمياً بحسب كل محافظة ، وهذه النفقات يتم تغطيتها عن طريق الايرادات العامة للدولة التي انخفضت نسبتها من الناتج المحلي تدريجياً في السنوات الأخيرة، وتنقسم هذه الايرادات في سوريا إلى ثلاث مصادر الأول وهي الايرادات النفطية وتشكل الحصة الأكبر من الايرادات مع تراجعها في السنوات الأخيرة ، وتشكل ضريبة الأرباح على الشركة السورية للنفط القسم الأكبر من هذه الايرادات النفطية . والمصدر الثاني هي الايرادات الضريبية غير النفطية وتحتل المرتبة الثانية من الايرادات العامة وتشكل فيها الضرائب على الدخل والأرباح الحصة الأكبر من هذه الايرادات ، أما المصدر الثالث فهي الايرادات غير الضريبية غير النفطية وتتشكل هذه الايرادات من الفواض الاقتصادية للقطاع العام وتشكل نسبة أقل من الربع من إجمالي الايرادات العامة ، إن هذه الايرادات بأنواعها الثلاث تعمل على تغطية النفقات العامة المتنوعة بهدف التوصل إلى توازن بين النفقات والايرادات قدر الإمكان .

الفصل الثالث : تطور الصناعة التحويلية في سوريا

المبحث الأول : واقع الصناعة التحويلية في سوريا وأهميتها النسبية

أولاً: الناتج الصافي في الصناعة التحويلية

ثانياً: التشغيل في الصناعة التحويلية

المبحث الثاني : الاستثمار في الصناعة التحويلية

أولاً: رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة التحويلية

ثانياً: الإنفاق الإنمائي الفعلي على الصناعة التحويلية

ثالثاً: التمويل المصرفي للقطاع الصناعي

المبحث الثاني : الميزان التجاري لسلع الصناعة التحويلية

أولاً : صادرات الصناعة التحويلية

ثانياً : مستوردات الصناعة التحويلية

ثالثاً : هيكل الميزان التجاري للصناعة التحويلية

المبحث الأول : واقع الصناعة التحويلية في سوريا وأهميتها النسبية:

إن الموقع الجغرافي المتميز الذي تشغله سوريا بين القارات الثلاث كان له الأثر الكبير لنشوء الصناعة وتطورها في سوريا ، فقد كانت المدن السورية محطات هامة للقوافل التجارية من جميع أنحاء العالم، وأصبحت دمشق من أشهر المدن في الصناعات اليدوية كصناعة الدامسكو والبروكار والسيوف الدمشقية، وقامت الصناعة السورية من خلال استخدام المواد المحلية المتوفرة وخصوصاً القطن والحرير الطبيعي والمواد الغذائية بأنواعها، فكان قطاعا صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية يشكلان أهم الصناعات التحويلية في سوريا[1]، وفي العصر الحديث تطورت هذه الصناعات وشكلت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الصافي لقطاع الصناعة 64% عام 1975 لتنخفض إلى حوالي 32% عام 1990 ثم شهدت أعوام التسعينات اللاحقة تطوراً لهذه النسبة إلى أن وصلت إلى 53% عام1995 ثم تراجعت فجأة إلى 36% عام 1996[2]. وإن دراستنا ستكون بالتفصيل للصناعة التحويلية خلال المدة الأخيرة من خلال عدة مؤشرات اقتصادية وهي : الإنتاج – الناتج المحلي الصافي – رؤوس الاموال المستثمرة – التشغيل – الاستيراد والتصدير ونسبتها إلى مجموع القطاع الصناعي، ومقارنتها مع القطاعات الصناعية الأخرى كالصناعة الاستخراجية وصناعة الماء والكهرباء ومقدار تطور الإنفاق الحكومي للصناعة التحويلية وذلك في القطاعين العام والخاص .

---

[1] د. نهاد خليل دمشقية ،التكامل الصناعي السوري اللبناني الإمكانات والفرص ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2002 ، ص161 .

[2] محمد شوقي محمد ، تمويل الاستثمار العام والخاص في الصناعات التحويلية في سورية ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد والتخطيط ، عام 2001 ، ص 50 – 53 .

أولاً: الناتج الصافي في الصناعة التحويلية :

الجدول (3/1) إنتاج الصناعة التحويلية في سورية وصافي الناتج وحصة القطاع العام فيها مليون ل.س

البيان	قيمة الإنتاج للصناعة التحويلية	معدل نمو إنتاج الصناعة التحويلية	إنتاج القطاع العام التحويلي	معدل نمو إنتاج القطاع العام	النسبة %	صافي الناتج للصناعة التحويلية	معدل نمو صافي الناتج للصناعة التحويلية	صافي الناتج للقطاع العام التحويلي	معدل نمو صافي القطاع العام	النسبة %
2000	327303	-4.3	167436	15.4	51.15	28913	-49.9	-12791	-345	-44.2
2001	352952	7.8	176001	5.1	49.86	70665	144	21011	264	29.7
2002	362170	2.6	183223	4.1	50.5	73931	4.6	23910	13.7	32.3
2003	381357	5.3	190069	3.8	49.86	77404	4.7	30546	27.7	39.5
2004	459963	20.6	210288	10.6	45.71	114310	47.7	31228	2.2	27.3
2005	574238	24.8	285603	35.8	49.61	121678	6.4	33475	7.2	27.5
2006	701709	22.1	399063	39.7	56.87	118718	-2.4	29083	-13.1	24.5
2007	783831	11.7	444185	11.3	56.66	116938	-1.5	26738	-8.1	22.8
2008	910432	16.1	540093	21.6	59.32	134227	14.7	20247	-24.3	15.08
2009	774383	-14.9	392935	-27.2	50.74	155675	15.9	35338	74.5	22.7
2010	915469	18.2	487105	24	53.2	181199	16.4	39668	12.3	22

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام من عام 2000 إلى عام 2011 (إحصاءات صناعية) النسب من إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول (3/1) أن صافي الناتج المحلي للصناعة التحويلية ارتفع تدريجياً من 28913 مليون ل.س عام 2000 إلى 70665 مليون ل.س عام 2001 بمعدل نمو كبير بلغ 144% ليستمر بالارتفاع بمعدلات نمو ضعيفة ، ليرتفع في العام 2004 ليبلغ 114310 مليون ل.س بمعدل نمو بلغ 47.7% عن العام السابق ، ليتراجع الناتج الصافي في العامين 2006-2007 بمعدلات نمو سالبة بلغت (2.4-)%، (1.5-)% على التوالي ليعود الارتفاع في الاعوام 2008-2009 ليصل في العام 2010 إلى 181199 مليون ل.س بمعدل نمو 16.4% .

أما الناتج الصافي للصناعة التحويلية في القطاع العام خلال الفترة المدروسة تراوح بين (12791-، 39668)[1] مليون ل.س وبمعدل نمو بلغ (410)%، مع ملاحظة انخفاض شديد في الأعوام 2000 و2006 و2007 و2008. حيث أن معدل النمو في العام 2006 سالب ووصل إلى (13.1-)% بعد أن كان (7.2)% في عام 2005. وبقي معدل النمو سالب في

[1] المصدر : المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات صناعية .

العامين 2007 و2008. ثم عاد وارتفع في السنوات اللاحقة ليصبح معدل النمو في العام 2009 حوالي(74.5)% ، وفي عام 2010 حوالي (12.3)% مع ملاحظة أن نسبة صافي الناتج للقطاع العام للصناعة التحويلية إلى صافي الناتج للصناعات التحويلية بقيت أقل من القطاع الخاص فتراوحت النسبة في القطاع العام من(44.2- و27.5)% ليكون 22% عام 2010 بينما نسبة القطاع الخاص فهي 144%، وذلك نتيجة النسبة السالبة للناتج للقطاع العام في عام 2000 وتراوحت النسبة في القطاع الخاص من (84،70)% خلال فترة الدراسة ليصل إلى 78%[1] في عام 2010 كما في الجدول التالي.

الجدول (3/2) الإنتاج وصافي الناتج المحلي للقطاع الخاص في الصناعة التحويلية في سورية الوحدة :مليون ل.س

البيان	إنتاج القطاع الخاص التحويلي	معدل نمو إنتاج القطاع الخاص التحويلي %	نسبته إلى إنتاج الصناعة التحويلية الكلي %	صافي الناتج للقطاع الخاص التحويلي	معدل نمو صافي الناتج الخاص التحويلي %	نسبته إلى صافي الناتج المحلي للصناعة التحويلية %
2000	**159867**	**-**	**48.85**	**41704**	**-**	**144.2**
2001	**176951**	**10.7**	**50.14**	**49654**	**19.0**	**70.3**
2002	**178947**	**1.1**	**49.5**	**50021**	**0.73**	**67.7**
2003	**188866**	**5.5**	**50.14**	**47382**	**-5.3**	**60.5**
2004	**249677**	**32.2**	**54.29**	**83081**	**75.3**	**72.7**
2005	**288635**	**15.6**	**50.39**	**88204**	**6.1**	**72.5**
2006	**302646**	**4.9**	**43.13**	**94664**	**7.3**	**75.5**
2007	**339646**	**12.2**	**43.34**	**90200**	**-4.7**	**77.2**
2008	**370339**	**9.0**	**40.68**	**113980**	**26.4**	**84.92**
2009	**381448**	**3**	**49.26**	**120340**	**5.6**	**77.3**
2010	**428364**	**12.3**	**46.8**	**141531**	**17.6**	**78**

المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة (إحصاءات صناعية) النسب من إعداد الباحث

ويبين الجدول أن صافي الناتج للصناعات التحويلية في القطاع الخاص تراوح بين (41704،141531) مليون ل.س خلال فترة الدراسة، وبمعدل نمو بلغ (239)%. مع ملاحظة الانخفاضين في عامي 2003، 2007 حيث كان معدل النمو في كل من العامين سالب (5.3-)و(4.7-) بعد أن كان موجب دوماً ليعود ليرتفع بعد ذلك ليصل إلى 17.6% عام 2010 . أما بالنسبة للإنتاج فنلاحظ من الجدولين السابقين الارتفاع التدريجي لإنتاج الصناعة التحويلية خلال فترة الدراسة مع تعثر في بعض السنوات كعام 2009 ،حيث انخفض الإنتاج في القطاعين العام والخاص ليكون معدل نمو إنتاج القطاع العام (27.2-) في العام 2009 بعد أن

[1] النسب من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الاحصائية للسنوات المذكورة ،احصاءات صناعية .

كان (21.6) في العام 2008 وكذلك في القطاع الخاص انخفض معدل نمو الإنتاج من 9% ليصبح 3% عام 2009 ليعود ليزداد في عام 2010 ليكون معدل النمو 24% للقطاع العام و12.3% للقطاع الخاص. كما أن نسبة إنتاج كل من القطاعين العام والخاص بالنسبة لإنتاج الصناعة التحويلية الكلي فهو متقارب وتراوح بين(43 و53)%[1] في كلا القطاعين العام والخاص. وبمقارنة الناتج الصافي للصناعة التحويلية مع الصناعات الأخرى (الاستخراجية، والماء والكهرباء) فإننا نجد تراوح صافي الناتج المحلي في القطاع العام الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج للصناعات الاستخراجية من عام 2000 وحتى عام 2010 بين (182692،612712)[2] مليون ل.س وبمعدل النمو بلغ (142)% خلال فترة الدراسة . حيث التذبذب في صافي الناتج فارتفع في عام 2000 لينخفض في عامي 2001 و 2002 ليعود ويرتفع بعد ذلك ويستمر بالارتفاع حتى عام 2008 ليصل إلى أعلى قيمة والبالغة 612712 مليون ل.س وينخفض بعد ذلك في عامي 2009 و 2010 . أما صافي الناتج المحلي في القطاع العام الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج لصناعة الماء الكهرباء خلال فترة الدراسة تراوح بين 6376 مليون ل.س عام 2000 و 27851 مليون ل.س عام 2010 وبمعدل نمو من بلغ (142)% . حيث تغير صافي الناتج صعوداً وهبوطاً ليرتفع في العامين 2001 و2002 ، ليتراجع تراجع حاد في العامين 2003 و 2004 بمعدل نمو سالب بلغ (67-)% ليستمر بالارتفاع بعد ذلك حتى العام 2008 ليعود الانخفاض في العامين 2009 و 2010 . وشكلت الصناعة الاستخراجية النسبة الكبرى من صافي الناتج المحلي الصناعي العام حيث لم يتجاوز الناتج الصافي للصناعة التحويلية في القطاع العام ال6.3% من الناتج الصافي للصناعة في القطاع العام في عام 2010 . بينما شكلت الصناعة الاستخراجية حوالي 91% ولم تشكل صناعة الماء والكهرباء سوى 2.7%[3] من صافي الناتج المحلي للصناعة في القطاع العام . أما بالنسبة لصافي الناتج المحلي في القطاع الخاص الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج للصناعات الاستخراجية فقد تراوح

---

[1] النسب الواردة من اعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الاحصائية للسنوات المذكورة ،احصاءات صناعية .

[2] المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات صناعية ، لمزيد من التفصيل انظر الملحقين (25- 26) .

[3] النسب الواردة من اعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الاحصائية للسنوات المذكورة ،احصاءات صناعية .

بين (53-،1655)[1] مليون ل.س خلال فترة الدراسة ومعدل النمو بلغ (43.5-)%. حيث بقي صافي الناتج المحلي متزايد حتى عام 2004 حيث أصبح فيها صافي الناتج المحلي سالب وبمعدل نمو سالب وبلغ (104-)% ليعود ليرتفع ليصل إلى أعلى قيمة له في عام 2006 ثم يعود للانخفاض حتى عام 2010 .

فالصناعة التحويلية تشكل النسبة الكبرى من صافي الناتج المحلي الصناعي الخاص بنسبة 99% من مجموع صافي الناتج المحلي للقطاع الخاص الصناعي . بينما لم يشكل قطاع الصناعة الاستخراجية سوى(1)% أما صناعة الماء والكهرباء فمعدومة في القطاع الخاص الصناعي وذلك في عام 2010 . مع ملاحظة أن الصناعة التحويلية ككل بشقيها العام والخاص قطاع ضعيف المساهمة في الناتج المحلي ويعاني من ضعف في القيم المضافة وتدهور المستويات الانتاجية وانخفاض مستويات الجودة وبالتالي بعيد عن أشكال المنافسة ، فالنسب التالية هي لكل من الصناعة التحويلية والاستخراجية نسبة إلى الناتج المحلي الصافي للقطاع الصناعي ككل[2] :

%	2001	2002	2005	2006	2008	2010
تحويلية	26.4	25.3	25	23	17.4	23
استخراجية	65.3	64.5	71.5	76	79	75

أما باقي النسبة المتبقية فهي لصناعة الماء و الكهرباء .

فلم تشكل الصناعة التحويلية سوى نسبة 27 % من مجمل صافي الناتج المحلي للقطاع الصناعي في عام 2000 بينما بلغت نسبة صافي الناتج المحلي للصناعة الاستخراجية 65% ونسبة صناعة الماء والكهرباء 8% ، وانخفضت نسبة صافي الناتج المحلي للصناعة التحويلية في عام 2010 الى 23% وارتفعت نسبة الصناعة الاستخراجية إلى 75% ونسبة صناعة الماء والكهرباء 2% فقط ، وهذا دليل ايضاً على ضعف أداء الصناعة التحويلية وزيادة الاعتماد على نواتج الموارد الاستخراجية والثروات الباطنية ، كما في الشكلين التاليين :

---

[1] المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات صناعية ، لمزيد من التفصيل انظر الملحقين (25- 26) .

[2] النسب الواردة من اعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الاحصائية للسنوات المذكورة ،احصاءات صناعية .

الشكل (3/1) نسبة الصناعة التحويلية والاستخراجية والماء والكهرباء من صافي الناتج المحلي عام 2000

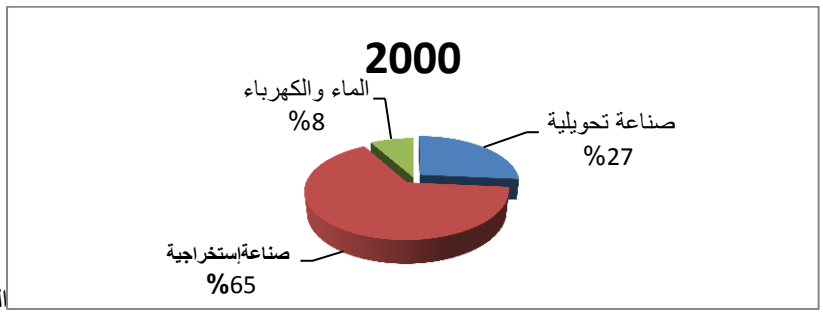

الشكل(3/1)

الشكل(3/2) نسبة الصناعة التحويلية والاستخراجية والماء والكهرباء من صافي الناتج المحلي عام 2010

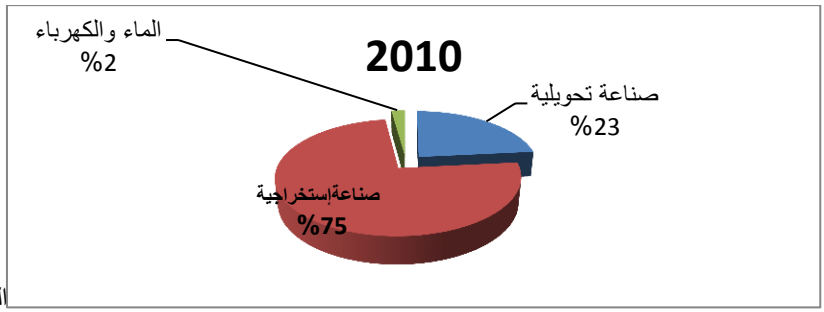

الشكل (3/2)

أما بالنسبة للإنتاج في الصناعة الاستخراجية في القطاع العام فاستمر الإنتاج بالارتفاع بمعدل نمو موجب لغاية عام 2008 لينخفض في عام 2009 بمعدل نمو (24.6-)% ليعود ليرتفع في عام 2010 ليصبح (654536)[1] مليون ل.س بمعدل نمو يبلغ (29.4)% . أما في صناعة الماء والكهرباء فإن الانتاج يبقى متقارب حتى عام 2005 حيث يزداد ازدياد واضح بمعدل نمو يصل إلى (218)% ليواصل بعد ذلك الارتفاع التدريجي حتى عام (2010).

وبالنسبة للقطاع الخاص في الصناعة الاستخراجية فبقي الانتاج مستمراً بالتزايد حتى عام 2007 حيث الانخفاض الواضح في هذا العام من 2823 مليون ل.س عام 2006 إلى1118 مليون ل.س وبمعدل نمو (60-)%، ليعود ليرتفع في السنين اللاحقة حتى عام 2010 . كما أن القطاع الخاص في الصناعة الاستخراجية بقيت حصته خجولة أمام نسبة القطاع العام ذلك لأن غالبية هذا القطاع تابع للدولة ، أما انتاج صناعة الماء والكهرباء للقطاع الخاص فهي معدومة .

[1] المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات صناعية ، والنسب من اعداد الباحث ، لمزيد من التفصيل انظر الملحقين (25- 26) .

ثانياً: التشغيل في الصناعة التحويلية[1]:

بلغ عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية حوالي 231482 عامل عام 2000 ليتوالى ارتفاع عدد العمال تدريجياً في الأعوام اللاحقة بمعدلات نمو متقاربة تراوحت بين 1.8% وَ 5.7% ليصل عدد العمال في الصناعة التحويلية إلى 275990 عامل في العام 2010 ، بينما تراوح عدد العمال في القطاع العام للصناعة التحويلية خلال الفترة المدروسة بين (94497 عامل في عام 2010 كأدنى قيمة و109471عامل عام 2002 كأعلى قيمة) علماً أن معدل نمو عدد العمال خلال الفترة المدروسة كان متناقصاً وبلغ (12−)%. بينما تراوح عدد العاملين في الصناعات التحويلية للقطاع الخاص خلال الفترة المدروسة بين (124245عامل في عام 2000 وّ 181493عامل في عام 2010)، علماً أن معدل النمو موجب دوماً و بلغ خلال الفترة المدروسة (46%). كما أن عدد العمال في القطاع الخاص للصناعة التحويلية هو الأعلى وارتفع تدريجياً من عام2000 إلى عام 2010، وذلك بمعدل نمو موجب دوماً وتدرج من 3.5% عام 2000 إلى 5.2% عام 2006 ليكون 3.2% عام 2010، بينما عدد العمال في القطاع العام للصناعة التحويلية يحتل المرتبة الثانية من حيث العدد مع ملاحظة التناقص التدريجي لعدد العمال في القطاع العام حتى عام2010 ، وبمعدل نمو سلبي بلغ (1.1−)% عام 2001 ليكون (5.4−)% عام2009 و(2−)% عام 2010، وتراجعت تدريجياً نسبة العاملين في الصناعة التحويلية القطاع العام من 46.3% من أصل العاملين في الصناعة التحويلية عام 2000 إلى 34.2% عام 2010، بينما القطاع الخاص ارتفعت نسبة التشغيل لدى هذا القطاع بالنسبة لمستوى التشغيل في الصناعة التحويلية من53.6% عام 2000 الى 65.8 % عام 2010 كما هو مبين في الشكل (3/3) .

[1] الأرقام الواردة في الفقرة مصدرها المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعات الاحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات صناعية ، وهيئة الاستثمار السورية (تقارير الاستثمار السنوي : الثاني والثالث والرابع والخامس للأعوام 2010,2009,2008,2007) ، النسب من إعداد الباحث لمزيد من التفصيل انظر الملحقين (14− 15) .

الشكل (3/3) تطور عدد العاملين في فروع القطاع الصناعي السوري (الوحدة :عامل)

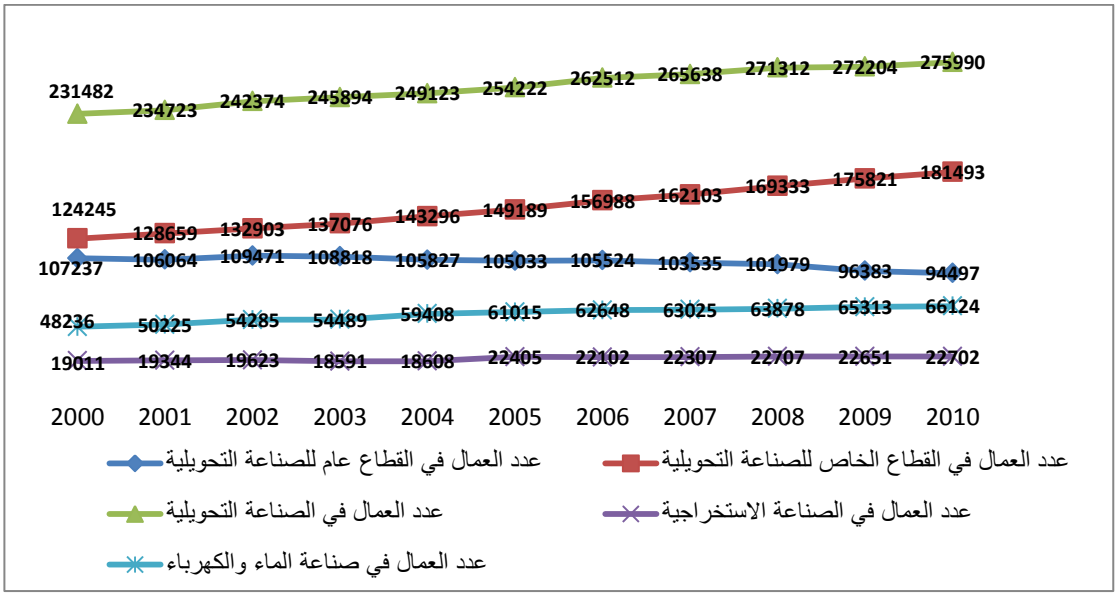

المصدر: المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، المكتب المركزي للإحصاء، وهيئة الاستثمار السورية النسب من إعداد الباحث ،

ص – ت : صناعة تحويلية

ولكي يمكننا متابعة تطور عدد العمال في الصناعة التحويلية نقارن عدد العمال في الصناعة التحويلية مع عدد العمال في الصناعتين الاستخراجية والماء والكهرباء[1] . فكما هو مبين في الشكل السابق فقد تراوح عدد العاملين في الصناعات الاستخراجية خلال الفترة المدروسة بين (19011 عامل في عام 2000إلى 22707 عامل عام 2008) ليصل عدد العمال في العام 2010 إلى 22702عامل علماً أن معدل نمو عدد العمال من عام (2000–2010) بلغ (19%). بينما عدد العاملين في صناعة الماء والكهرباء خلال نفس الفترة تراوح بين (48236 ، 66124) علماً أن معدل النمو بلغ (37%). وبالنسبة للصناعة التحويلية ككل فإن نسبة التشغيل في الصناعة التحويلية تشكل النسبة الأكبر من التشغيل في القطاع الصناعي بلغت حوالي 77 % في مختلف السنوات وبلغت 75.6% عام 2010 بمعدل نمو متباين من 2.4 % عام 2000 ليكون 5.7%عام 2006 ليبلغ (1.6-) % عام 2009 وَ 1.4 % عام 2010، أما نسبة التشغيل في الصناعة الاستخراجية فهي النسبة الأقل فتراوحت من5.6% كحد

[1] تجدر الاشارة إلى ان عدد العمال في قطاع الصناعة الاستخراجية وصناعة الماء والكهرباء هو للقطاع العام فقط ، لأن عدد العمال في القطاع الخاص للصناعة الاستخراجية قليلة جداً ولا يمكن اخذها بالحسبان ، أما عدد العمال في صناعة الماء والكهرباء فهو معدوم في ظل سيطرة الدولة على هاتين الصناعتين الاستخراجية والماء والكهرباء.

أدنى و 6.2% من مجموع التشغيل في الصناعة عام 2010، بمعدل نمو متقارب بلغ 0.25 % و1.1% في العامين 2009 و2010 على التوالي ، مع ملاحظة الانخفاض الكبير في عام 2003 بمعدل نمو بلغ (5.25−)% والارتفاع الواضح في عام 2005 ليكون معدل النمو فيها 20.4% . أما بالنسبة للتشغيل في صناعة الماء والكهرباء فإن نسبتها تبلغ حوالي 18% من مجموع التشغيل في الصناعة بمعدلات نمو بلغت 4.1 % عام 2000 ليبلغ 9%عام 2004 و1.3% عام 2010.

المبحث الثاني : الاستثمار في الصناعة التحويلية

أولاً: رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة التحويلية :

يكتسب القطاع الصناعي وبخاصة الصناعة التحويلية أهمية كبيرة في تركيبة الاقتصاد الوطني، باعتباره الأقدر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة وقيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني ،وكذلك تفعيل عملية التنمية لما يتمتع به من ديناميكية ذاتية وعلاقات ترابطية واسعة مع كافة القطاعات الاقتصادية وتنوع هائل في الأنشطة . إضافة إلى إمكانية استخدام التكنولوجيا المتطورة ، لذلك العمل على زيادة توجه الاستثمارات نحو هذه الصناعة وتطور الوزن النسبي لهذا القطاع يعد من العناصر المهمة والأساسية، وتعطي صورة واضحة عن مدى التطور الحاصل على مستوى الاقتصاد الوطني ككل. ويتبين لنا من خلال دراسة تطور رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة، أن رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات التحويلية للقطاع العام خلال الفترة المدروسة تراوحت بين (57474.5 – 169174)[1] مليون ل.س ، علماً أن معدل نمو الأموال المستثمرة في القطاع العام خلال هذه الفترة بلغ (194)% مع ملاحظة معدل النمو من عام (2000-2006) بلغ (801)% وهو معدل نمو عالي حيث وصلت رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع العام إلى أعلى قيمة لها في عام 2006 وهو(517846) مليون ل.س، ولكن انخفضت تدريجياً بعد عام 2006 بمعدل نمو سالب ليبلغ في العامين 2009 وَ2010 على التوالي 142405 مليون ل.س و169194 مليون ل.س ، وبنسبة تراوحت من 41% عام 2000 لتصل نسبة رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع العام إلى 81% وهي أعلى نسبة عام 2006 من أصل رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع الصناعة التحويلية لتنخفض النسبة إلى 49% عام 2010 ، مقابل نسبة 59% لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الخاص للصناعة التحويلية عام 2000 لتتراجع النسبة إلى 19% عام 2006 لتكون 51%[2] عام 2010 . أما رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات التحويلية للقطاع الخاص خلال الفترة نفسها تراوحت من80729 مليون

---

[1] المصدر :المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعات الاحصائية للسنوات المذكورة ، وهيئة الاستثمار السورية (تقارير الاستثمار السنوي : الثاني والثالث والرابع والخامس للأعوام 2010,2009,2008,2007) .

[2] النسب من إعداد الباحث .

ل.س عام 2000 ليصل عام 2002 إلى89636.1 مليون ل.س ليكون في العام 2006 حوالي 124951 مليون ل.س ، ليكون 177817 مليون ل.س عام 2010 علماً أن معدل نمو الأموال المستثمرة في هذه الفترة بلغ (120)%. حيث توالى الارتفاع التدريجي لرؤوس الأموال المستثمرة عام بعد عام في القطاع الخاص .

أما بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية ككل : فإن الارتفاع التدريجي لرؤوس الأموال المستثمرة بقي مستمراً من 138203.1 مليون ل.س عام 2000 ليكون 186998.4 مليون ل.س عام 2002 لينخفض في العام 2003 إلى 169445.5 مليون ل.س حيث تراجعت بمعدل نمو سالب حوالي (9.4-)% ليرتفع بعد ذلك ليصل إلى أعلى قيمة له في عام 2006 إلى 642797 مليون ل.س بمعدل نمو بلغ (19.5)% بسبب الارتفاع الاستثنائي في عدد عمال القطاع العام في الصناعة التحويلية لينخفض بعد ذلك في عام 2007 إلى 257185.5 مليون ل.س بمعدل نمو بلغ (59-)% ليعود ويتابع التزايد المستمر حتى عام 2010 إلى 347011.3 مليون ل.س، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (3/4) يوضح تدرج رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات التحويلية

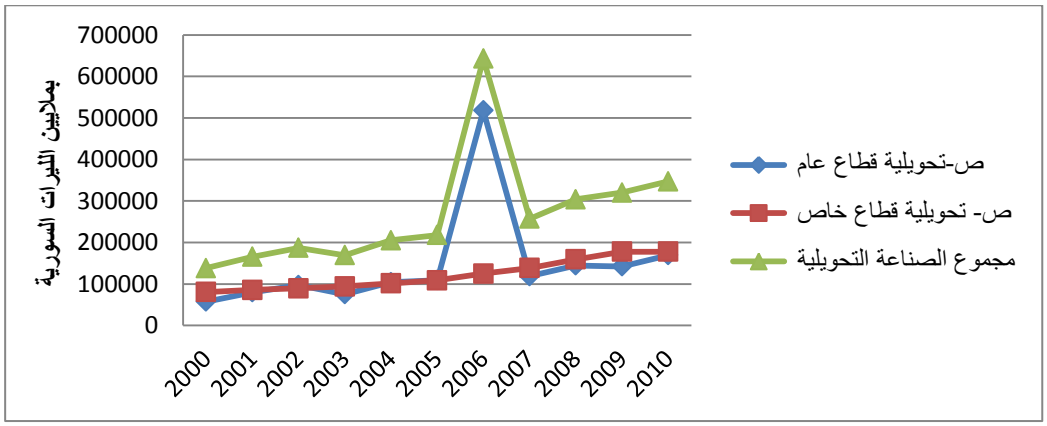

المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة (إحصاءات صناعية)

وبمقارنة رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة التحويلية مع غيرها من الصناعات الأخرى نلاحظ أن رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات الاستخراجية خلال الفترة المدروسة تراوحت بين (397426.4،44181) مليون ل.س علماً أن معدل نمو الأموال المستثمرة في الصناعة الاستخراجية خلال هذه الفترة بلغ (51-)% مع ملاحظة معدل النمو من عام (2000-2004) بلغ (197.5)% ثم بدأ بالانخفاض، ويلاحظ من مقارنة معدل النمو من عام (2000-2005)

والذي بلغ (114)% مع معدل النمو من عام (2000–2006) والذي بلغ (67–)% أن هناك انخفاض كبير في معدل نمو رأس المال المستثمر في الصناعات الاستخراجية في عام 2006. ليعود لتزداد رؤوس الأموال المستثمرة في العامين 2007 و 2008 وتنخفض بعد ذلك حتى عام 2010 . كما أن رؤوس الأموال المستثمرة في صناعات الماء والكهرباء خلال الفترة تراوحت بين (181790– 466220)[1] مليون ل.س علماً أن معدل نمو الأموال المستثمرة خلال الفترة المدروسة بلغ (111.5)%. واستمرت بالارتفاع حتى وصل إلى الذروة عام 2008 لينخفض بعد ذلك في العامين اللاحقين .كما في الشكل التالي :

الشكل (3/5) رؤوس الأموال المستثمرة في القطاعات الصناعية المختلفة

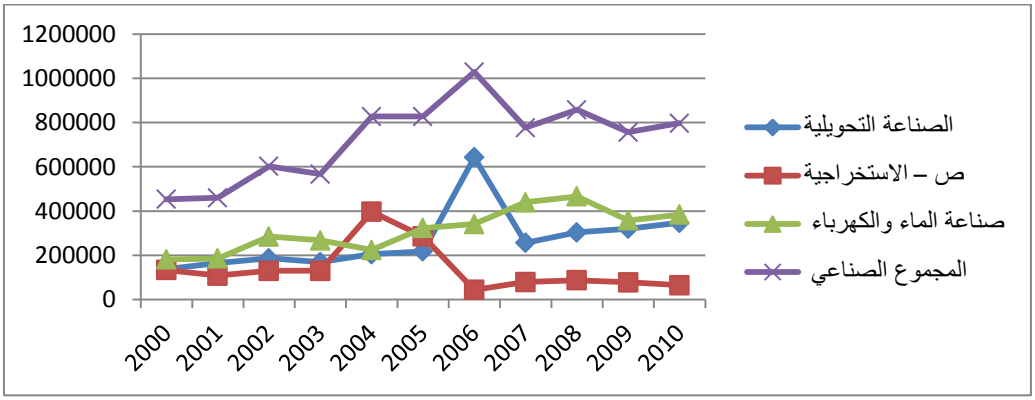

المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة (إحصاءات صناعية)

ويتبين من الشكل السابق أن القطاعات الصناعية كانت متقاربة نسبتها من بعضها البعض بالمتوسط في البداية بالنسبة للمجموع الصناعي أي حوالي 30 % من مجموع رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي ، فقطاع الصناعة التحويلية بقي محافظاً على نسبة متقاربة من 30.4% عام 2000 ليرتفع إلى 35.9% عام 2001 لينخفض إلى 24.6% عام 2004 حتى ارتفع في عام 2006 ليشكل 62.4% من مجموع رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي ثم ليعود وينخفض ليصل في عام 2010 إلى 43.5%[2] مع ملاحظة الانخفاض الكبير في نسبة الصناعة الاستخراجية في الأعوام الأخيرة لتشكل نسبة 8.2% من مجموع الاستثمارات في القطاع الصناعي أما صناعة الماء والكهرباء فشكلت في العام 2010 نسبة 48%.

[1] المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة (إحصاءات صناعية) ، لمزيد من التفصيل انظر الملحق (24)

[2] النسب من إعداد الباحث

ثانيا : الإنفاق الإنمائي الفعلي على الصناعة التحويلية :

تراوح الإنفاق الإنمائي الفعلي على الصناعات التحويلية في القطاع العام خلال الفترة المدروسة بين (3988 كحد أدنى ،16835 كحد أعلى)[1] مليون ل.س ومعدل نمو بلغ (75%) ، مع ملاحظة ارتفاع كبير في العام 2006 فقد توالى الارتفاع التدريجي للإنفاق حتى وصل إلى أعلى قيمة له في ذلك العام بقيمة 16835 مليون ل.س بمعدل نمو بلغ 145% عن عام 2005، ليتراجع في العام 2007 إلى 13845 مليون ل.س وينخفض انخفاض حاد في العام 2008 بقيمة 5759 مليون ل.س بمعدل نمو سالب (58.4-)% عن عام 2007 ليرتفع في العام 2009إلى 7369 مليون ل.س بمعدل نمو 30% ليعود لينخفض انخفاض بسيط في عام 2010 إلى 6977 مليون ل.س بمعدل نمو (5.3-)%. أما بالنسبة للإنفاق الفعلي على الصناعات الاستخراجية في القطاع العام فتراوح خلال الفترة المدروسة بين (3843،17321) مليون ل.س ومعدل النمو بلغ (95)%، ووصل الانخفاض إلى أقل قيمة له 3843 مليون ل.س في العام 2003 ليرتفع في اللأعوام اللاحقة ارتفاعات متلاحقة ليصل إلى 16571 مليون ل.س عام 2007 ، لينخفض في العام 2008 إلى 15379 مليون ل.س بمعدل نمو بلغ (7.2-)% ليبلغ الانفاق أعلى قيمة له في العام 2009 بقيمة 17321 مليون ل.س بمعدل نمو 12.6% عن عام 2008، ثم بعد ذلك أنخفض الإنفاق في العام 2010 عما كان له في العام 2009إلى 13707 مليون ل.س بمعدل نمو سالب بلغ (20.8-)% .كما أن الإنفاق الإنمائي الفعلي على صناعة الماء والكهرباء في القطاع العام تراوح بين (1216،44571) مليون ل.س فأقل قيمة للإنفاق في عام 2002 ليرتفع تدريجياً ليبلغ أعلى قيمة في العام 2010 ومعدل النمو بلغ (267)%.

وبمقارنة الإنفاق على الصناعة التحويلية مع الإنفاق على كل من الصناعة الاستخراجية وصناعة الماء والكهرباء بالنسبة للإنفاق الفعلي لكلي على الصناعة في القطاع العام . يتبين أن الإنفاق على الصناعة التحويلية تشكل النسبة الأقل بين الصناعات في معظم السنوات فبلغت نسبتها 17% من مجموع الإنفاق الفعلي على الصناعة في القطاع العام عام 2002

[1] المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة (إحصاءات صناعية) ، النسب من إعداد الباحث .

ليرتفع في العام 2006 إلى أعلى نسبة له ليبلغ الإنفاق على الصناعة التحويلية في ذلك العام 29.6% من أصل الإنفاق الفعلي على الصناعة لتشكل نسبة الإنفاق على الصناعة التحويلية في عام 2010 حوالي 10.7% بينما صناعة الماء والكهرباء تستحوذ النسبة الأكبر من الانفاق وبلغت 52.5% عام 2002 والاستخراجية بلغت نسبتها 30.5 % لتشكل نسبة الإنفاق لصناعة الماء والكهرباء 68.3%[1] والإنفاق للاستخراجية21% وذلك في العام 2010.

ثالثاً :التمويل المصرف للقطاع الصناعي :

يتجلى الوجه الآخر للإنفاق على القطاع الصناعي الخاص والعام عن طريق الدعم والقروض المقدمة من المصارف العامة والخاصة، ويمكننا القول من المصارف العامة فقط ، لأن المصارف الخاصة مساهمتها في هذا المجال قليلة جداً وتكاد تكون معدومة .

ولم تقدم القروض للصناعة سوى التمويل الضئيل جداً ولم تجتاز نسبة القروض والتسليفات الممنوحة من المصارف للصناعة ال 8.5 % بينما الجزء الأكبر من كتلة الإقراض المصرفي فهي للأعمال المتعلقة بالتجارة. والشكل التالي يبين نسبة القروض الممنوحة من المصارف إلى النشاطات الاقتصادية المختلفة .

الشكل (3/6) يوضح توزيع التسليفات (القروض) وفقًا للنشاط الاقتصادي باستثناء التسليفات الممنوحة للحكومة المركزية

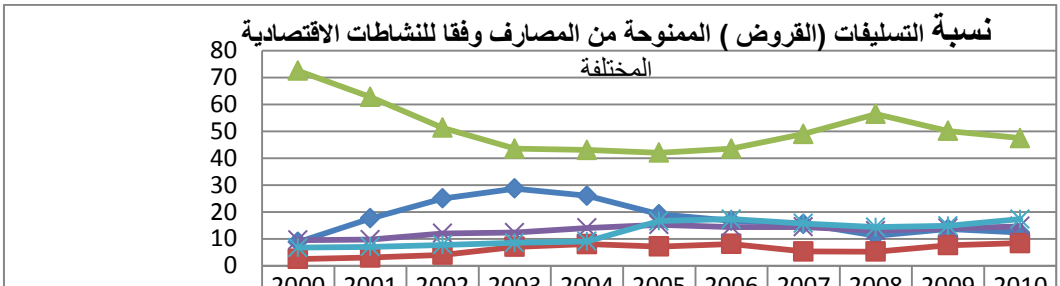

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة	8.8	17.6	25	28.7	26	19.1	16.7	15.5	11.1	13.6	12.3
الصناعة	2.5	3	4	7	8	7.1	8.1	5.3	5.2	7.6	8.4
تجارة	72.5	62.7	51.3	43.5	43	42	43.5	49	56.4	50.1	47.4
الإنشاءات العقارية	9.5	9.7	12	12.3	14	15.2	14.4	14.4	13	13.9	14.6
أخرى	6.7	7	7.7	8.5	9	16.6	17.3	15.7	14.3	14.8	17.3

النسب من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات التطورات النقدية والمصرفية للسنوات المذكورة ، المصرف المركزي والنشرات الربعية للمصرف المركزي

[1] النسب من اعداد الباحث

حيث يبين الشكل أن التجارة تشكل النسبة الأكبر من حجم القروض المقدمة للنشاطات الاقتصادية فكانت 72.5% عام 2000 لتكون 47.4 % عام 2010 ، بينما الزراعة فشكلت حوالي 8.8 % عام 2000 لترتفع إلى 19.1 % عام 2005 لتنخفض إلى 12.3 % في عام 2010 ، بينما الإنشاءات العقارية فبلغت 9.5 % لعام 2000 لترتفع إلى 14.6 % عام 2010 وهناك نشاطات اقتصادية تأتي تحت بند (أخرى) بلغت نسبتها 6.7% عام 2000 لتصل إلى 17.3 % عام 2010 .

أما قطاع الصناعة (ومن ضمنها الصناعة التحويلية كجزء رئيسي من الصناعة) فكانت نسبتها الأقل من بين النشاطات الاقتصادية وتحظى بالتمويل المصرفي الأقل والأضعف فكانت نسبة الإقراض المصرفي للقطاع الصناعي 2.5 % فقط عام 2000 بقيمة 6437 مليون من أصل 263967 مليون مجموع التسليفات المصرفية لترتفع تدريجياً من عام لآخر لتصل إلى أعلى نسبة وهي 8.4 % فقط في عام 2010 بقيمة 101980 مليون من أصل 1213205 مليون وهذه النسبة دليل على ضعف الاهتمام بالقطاع الصناعي عامة والصناعة التحويلية خاصة وهذه النسبة الضعيفة من التمويل سيجد الصناعي السوري نفسه مضطراً إلى الاعتماد إلى موارده وتمويله الذاتي لتمويل مشاريعه الصناعية ،رغم أن ما يوفره المستثمر عادة لا يتجاوز 40% من مجموع التكاليف المطلوبة[1]. وبالتالي تتعرقل المشاريع الصناعية ولا يمكنها الارتقاء وتطوير الأداء ، ولا المنافسة والتصدير للأسواق العالمية .أما بالنسبة لتوزيع الإقراض المصرفي إلى القطاعات الاقتصادية، فالشكل التالي يوضح نسبة التسليفات والقروض الممنوحة من المصارف لكل قطاع من القطاعات (الخاص ، العام الاقتصادي، والعام الإداري أي الحكومة المركزية).

[1] د. محمد صافي أبودان – واقع الصناعة في سورية ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة – دمشق ، جمعية العلوم الاقتصادية ، 2004

الشكل (3/7) يوضح نسبة توزيع التسليفات (القروض) وفقًا للقطاعات الاقتصادية

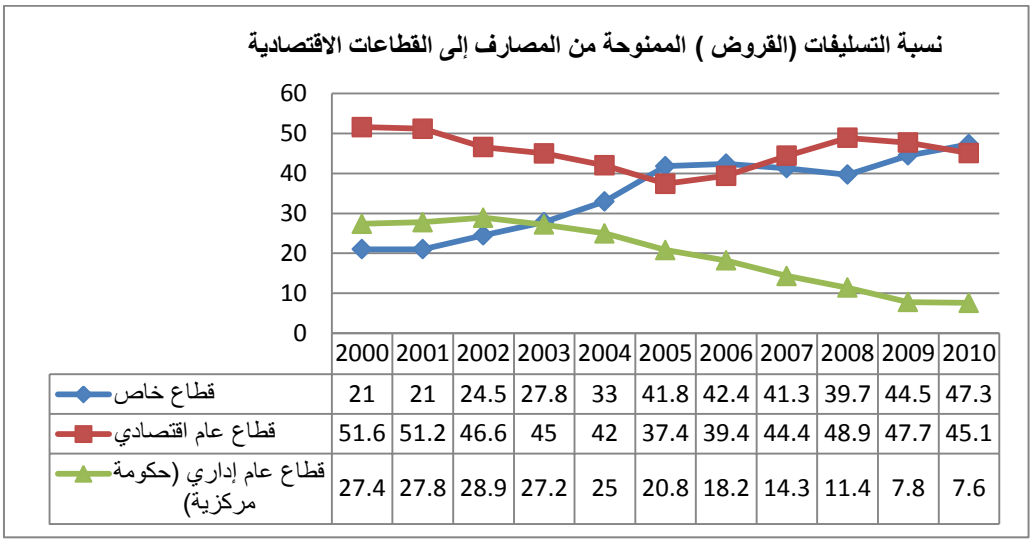

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قطاع خاص	21	21	24.5	27.8	33	41.8	42.4	41.3	39.7	44.5	47.3
قطاع عام اقتصادي	51.6	51.2	46.6	45	42	37.4	39.4	44.4	48.9	47.7	45.1
قطاع عام إداري (حكومة مركزية)	27.4	27.8	28.9	27.2	25	20.8	18.2	14.3	11.4	7.8	7.6

النسب من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات التطورات النقدية و المصرفية للسنوات المذكورة والنشرات الربعية للمصرف المركزي

ويتبين من الشكل السابق أن القروض المصرفية للقطاع الخاص لم تبلغ نسبتها سوى 21 % من كتلة الإقراض المصرفي عام 2000 وقيمتها 76611 مليون ل.س وارتفعت هذه النسبة تدريجياً لتصل عام 2010 إلى 47.3 % بقيمة 620846 مليون ل.س بينما كانت النسبة الأكبر من حجم القروض المصرفية والتسليفات تذهب للقطاع العام وذلك بسبب أهمية هذا القطاع للاقتصاد الوطني ورغبة المصارف في الابتعاد عن مشاكل الديون المشكوك فيها لدى القطاع الخاص رغم أنها وقعت في هذا الفخ مع القطاع العام[1] وبلغت هذه النسبة 51.6% عام 2000 لتنخفض على اقل قيمة في عام 2005 وبلغت 37.4 % لتكون 45.1 % عام 2010 .

أما النسبة الباقية فكانت لتمويل القطاع العام الإداري (الحكومة المركزية) فكانت 27.4% عام 2000 ليتراجع الدعم المصرفي المقدم للحكومة المركزية لتصل إلى 7.6% عام 2010 .

من خلال ما تقدم يتبين ضعف الإنفاق الحكومي للقطاع الصناعي بشكل عام والصناعة التحويلية بشكل خاص سواء في الإنفاق الإنمائي الفعلي للقطاع العام أو عن طريق التمويل المصرفي وتقديم الدعم والقروض للقطاع الصناعي في القطاعين الخاص والعام .

[1] محمد شوقي محمد – تمويل الاستثمار العام والخاص في الصناعات التحويلية في سورية – بحث مقدم لنيل الماجستير في الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق 2001 .

المبحث الثالث :الميزان التجاري لسلع الصناعة التحويلية

إن التبادل التجاري يمكن اعتباره كمؤشر يمكننا من خلاله التعرف على بنية القطاع الصناعي السوري وذلك باستخدام معيارين هما التبادل التجاري (صادرات ومستوردات) للمواد حسب نوع الاستخدام وحسب طبيعة المواد . **أما** دراستنا للتبادل التجاري في الصناعة التحويلية ستتم بمقارنة تطور المستوردات والصادرات في الصناعة التحويلية مع التبادل التجاري في النوع الآخر من القطاع الصناعي وهو صناعة التعدين .

أولاً : صادرات الصناعة التحويلية

من خلال دراسة الصادرات الصناعية السورية خلال فترة الدراسة فإننا نجد التالي[1] :

- **الصادرات بحسب نوع الاستخدام** : إن تحليلنا لبنية صادرات الصناعة السورية يتبين أن النسبة الأكبر من هذه الصادرات هي لسلع الاستهلاك الوسيط ، والتي بلغت نسبتها 86.8% من مجمل الصادرات الصناعية السورية عام 2002، ولتكون 71.6% عام 2005 و63.7% عام 2010، بينما بلغت النسبة 65%عام 2011 وبلغت نسبتها بالمتوسط حوالي 56% ، حيث توالى الارتفاع التدريجي من هذه الصادرات وبمعدلات نمو موجبة دوماً ماعدا العام 2009 حيث انخفض التصدير من سلع الاستهلاك الوسيط من 442329 مليون ل.س عام 2008 إلى 272236 مليون ل.س عام 2009 وبمعدل نمو سالب بلغ (38.5-)% ليعود الارتفاع بعد ذلك في الأعوام اللاحقة. أما صادرات سلع الاستهلاك النهائي فكانت نسبتها 33% عام 2010 وعام 2011 ، وتراوحت نسبتها بالمتوسط 43% خلال فترة الدراسة وبمعدلات نمو موجبة دوماً حتى العام 2008 فوصلت صادرات سلع الاستهلاك النهائي عام 2008 إلى 259108 مليون ل.س لتتوالى الانخفاضات بعد ذلك، بقيمة 210060 مليون ل.س عام 2009 بمعدل نمو سالب بلغ (19-)%عن عام 2008 ، بينما بلغت الصادرات من سلع الاستهلاك النهائي عامي 2010 و2011 على التوالي 199144 مليون ل.س و171551 مليون ل.س بمعدل نمو سالب بلغ على التوالي (5-)% و(13-)%، أما صادرات الأصول المصنعة الثابتة فنسبتها أقل من 1%

---

[1] الارقام الواردة بالاعتماد على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للسنوات المذكورة ، الصادرات والمستوردات حسب التصنيف الدولي المعدل، نوع الاستخدام ، طبيعة المواد ونوع القطاعات ، النسب من إعداد الباحث ، لمزيد من التفصيل انظر الملحق (27) .

في جميع السنوات ، مع الاشارة إلى أن نسبة صادرات القطاع العام من الأصول الثابتة لا تتراوح نسبتها سوى من (2 وحتى 10)% فقط في معظم السنوات ،أما النسبة الأكبر فهي للقطاع الخاص ، وبالنسبة لصادرات القطاع العام من سلع الاستهلاك النهائي فتتراوح من (0.5 وحتى1.5)% فقط بينما القطاع الخاص هو المسيطر على صادرات هذه السلع ، أما صادرات القطاع العام من سلع الاستهلاك الوسيط فشكل النسبة الأكبر وتراوح بين (62-94)%.

- الصادرات حسب طبيعة المواد[1] :

إن الصادرات بحسب طبيعة المواد هي بمعظمها مواد خام حيث تتراوح نسبة صادرات المواد الخام من (44 ،77)% من مجمل الصادرات وبمعدلات نمو موجبة دوماً خلال فترة الدراسة، ماعدا العام 2009 حيث انخفضت الصادرات إلى 211564 مليون ل.س بعد أن بلغت الصادرات عام 2008 حوالي 287808 مليون ل.س ، وبالتالي معدل النمو سالب في عام 2009 بلغ (26.5-)% لتعود الصادرات لترتفع عام 2010 لتبلغ 281467 مليون ل.س بمعدل نمو موجب بلغ 33% عن العام السابق ، وفي العام 2011 عادت وانخفضت الصادرات إلى 250403 مليون ل.س بمعدل نمو سالب عن العام الذي يسبقه وبلغ (11-)%، أما صادرات المواد النصف مصنعة فتراوحت نسبتها من (16،6)% فقط من مجمل الصادرات الصناعية وبمعدلات موجبة دوماً حيث الارتفاع التدريجي لقيم صادرات النصف مصنعة حتى العام 2008 حيث بلغ التصدير أعلى قيمة له 140864 مليون ل.س ، لتتوالى الانخفاضات بعد العام 2008 لتبلغ قيمة تصدير المواد النصف مصنعة 81161 مليون ل.س عام 2009 بمعدل سالب بلغ (42-)% لينخفض التصدير إلى 70040 مليون ل.س ، وإلى 61310 مليون ل.س عامي2010 و2011 على التوالي وبمعدلات نمو سالبة على التوالي (14-)% و(12.5-)% ، أما صادرات المواد المصنعة فتراوحت نسبتها من(17 ،40)% وبمعدلات نمو موجبة دوماً حتى العام 2008 حيث بلغت قيمة الصادرات في هذا العام أعلى قيمة لها

[1] الارقام الواردة بالاعتماد على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للسنوات المذكورة ، الصادرات والمستوردات حسب التصنيف الدولي المعدل، نوع الاستخدام ، طبيعة المواد ونوع القطاعات ، النسب من إعداد الباحث ، لمزيد من التفصيل انظر الملحق (27).

279126 مليون ل.س، لتنخفض في العام 2009 إلى 195605 مليون ل.س بمعدل نمو سالب بلغ (30-)% ، لترتفع الصادرات في العام 2010 إلى 217557 مليون ل.س بمعدل نمو موجب بلغ 11% ليعود وتنخفض صادرات المواد المصنعة في العام 2011 إلى 193394 مليون ل.س بمعدل نمو بلغ (11-)% وبنسبة بلغت 38% من إجمالي الصادرات . وهذه النسبة من صادرات المواد المصنعة هي بمعظمها للمواد المصنعة البسيطة والسلع الاستهلاكية والصناعات البسيطة وصناعات اللمسة الاخيرة ، وذلك لأنه كما رأينا إن مجمل صادراتنا من الأصول الثابتة والسلع الرأسمالية والمعدات الثقيلة لا تتجاوز ال(1)% وتكاد تكون معدومة، مع الاشارة إلى أن نسبة صادرات القطاع العام من المواد الخام تشكل النسبة الأكبر من صادرات هذه السلع وتراوحت بين (65-89)% خلال فترة الدراسة اما صادرات القطاع العام من السلع المصنعة فبلغ حوالي 54% في الأعوام 2000 و 2001 لينخفض إلى 13% عام 2005 و15% عام 2008 ليعود ويرتفع إلى 19% عامي 2010 و2011 والنسبة الباقية هي للقطاع الخاص ، أما صادرات القطاع العام من السلع النصف مصنوعة فنلاحظ تراجع هذه الصادرات من 43% عام 2000 إلى 24% عام 2002 وإلى 9% عام 2005 لتكون 1.5% عام 2008 ليعود ويرتفع إلى 9% عام 2011، في ظل سيطرة القطاع الخاص لصادرات هذه السلع وتراجع صادرات القطاع العام .

أما بالنسبة لصادرات سلع الصناعة التحويلية: تبين إحصاءات التجارة الخارجية للقطاع الصناعي خلال فترة الدراسة التغيرات التي طرأت على تصدير القطاع الصناعي ككل سواء (العام أو الخاص) ، فصادرات صناعة التعدين[1] وذلك كصناعة مقارنة مع الصناعة التحويلية فإننا نلاحظ أن القطاع العام هو القطاع المسيطر والوحيد تقريباً في صناعة التعدين ،هذه الصناعة المتعلقة بأنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي . بينما المساهمة ضئيلة جداً للقطاع الخاص ويقتصر بأنشطة أخرى متعلقة بالتعدين[2]. ولا تبلغ نسبة مساهمة القطاع الخاص في

---

[1] قطاع التعدين ويشمل :(تعدين الفحم و اللغنيت استخراج الخث، استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط والغاز باستثناء خدمات المسح، تعدين ركازات اليورانيوم والثوريوم ، تعدين ركازات الفلزات ،أنشطة أخرى للتعدين) وذلك بحسب المجموعات الإحصائية

[2] وذلك بحسب تصنيف المكتب المركزي للإحصاء ،المجموعات الاحصائية ، إحصاءات التجارة الخارجية .

التصدير المتعلق بصناعة التعدين سوى أقل من (0.5)%[1] أما نسبة (99.5) % فهي للقطاع العام . ففي القطاع العام فأنه اعتبارا من عام 2000 وحتى عام 2010 نلاحظ التذبذب في تصدير صناعة التعدين هبوطاً وصعوداً وذلك لاختلاف كميات استخراج النفط والغاز الطبيعي وتقلبات أسعاره عالمياً، فوصلت قيمة الصادرات من صناعة التعدين عام 2002 إلى (198309) مليون ل.س . لتنخفض الصادرات بعد ذلك في العامين 2003 و 2004 ليصل إلى أقل قيمة له في العام 2004 وتبلغ (137449) مليون ليرة سورية . وذلك بمعدل نمو سالب عن عام 2003 ويبلغ (−18) ، ليعود ويرتفع في عام 2005 ليبلغ (181006) مليون ل.س ، بمعدل نمو (31.5)% لينخفض في عام 2006 ليرتفع في عام 2007 ليصل إلى أعلى قيمة له وذلك في العام 2008 وتبلغ (235779) مليون ليرة سورية ، وذلك لارتفاع أسعار النفط عالمياً، ليعود ويتذبذب في العامين 2009 و2010 هبوطاً في العام 2009 وارتفاعاً في عام 2010 ليبلغ (209432) مليون ليرة سورية بمعدل نمو عن عام 2009 يبلغ 50.5% . بعد أن كان معدل النمو سالب في العام 2009 وبلغ(−41)% .

أما صادرات الصناعة التحويلية فالقطاع الخاص هو القطاع ذو الأهمية الأكبر في التصدير في الصناعة التحويلية ويحتل الجزء الأكبر من نسبة التصدير في الصناعة التحويلية وخصوصاً في الخمس سنوات من(2006 وحتى 2010) ، فتراوحت نسبة تصدير القطاع الخاص في الصناعة التحويلية في الفترة (2000 – 2005) من (53إلى77) % وبعد ذلك في الفترة (2006– 2010) ارتفعت نسبة تصدير القطاع الخاص ارتفاعاً كبيراً لتكون حوالي 88% عام 2008 و73% عام 2010 . ويمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة لدور القطاع الخاص التحويلي في التصدير إلى:

[1] النسب من إعداد الباحث، بالاعتماد على المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعات الاحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات التجارة الخارجية .

1 – التزايد المستمر لصادرات القطاع الخاص حيث الارتفاع المتواصل في الصادرات عام بعد عام ما عدا الأعوام 2003 – 2009 – 2010 والتي حصل فيها انخفاض في الصادرات ليكون في أقل قيمة له وتبلغ (31612)[1] مليون ل.س في عام 2003 ، وماعدا ذلك فالتزايد وبمعدلات نمو مرتفعة وقفزات كبيرة كما في العامين 2006 و 2008 فوصل معدل النمو إلى 180% عام 2006 ، لتصل قيمة الصادرات إلى أعلى قيمة عام 2008 بمعدل نمو بلغ 46.8 % عن عام 2007 ، لتنخفض بعد ذلك في العامين 2009 و2010 لتصل قيمة الصادرات في القطاع الخاص إلى (174818) مليون ل.س في العام 2010 بمعدل نمو(12−)% .

2– ضعف دور مؤسسات القطاع العام التي تعمل في الصناعة التحويلية في عملية التصدير ،وعدم قدرتها على تطوير الصناعات الممكن تصديرها والمنافسة في الأسواق العالمية. فصادرات القطاع العام التحويلي ضئيلة جداً أمام القطاع الخاص التحويلي كما بينا سابقاً، كما أن صادرات القطاع العام التحويلي يحكمها التذبذب صعوداً وهبوطاً عام بعد عام وفي الأعوام التي يكون فيها ارتفاع في التصدير وهي الأعوام (2004 – 2006 – 2007 – 2010) يكون هذا الإرتفاع بسيط. ففي العام 2005 وصلت قيمة الصادرات إلى أقل قيمة لها في القطاع العام التحويلي وبلغت(20086) مليون ل.س ، لترتفع قيم الصادرات في العامين 2006 و 2007 كالتالي على التوالي (39767 و 50268) مليون ل.س بمعدلات نمو على التوالي 98 % و26.5 %، ليعود التراجع في العامين 2008 و2009 بمعدلات نمو على التوالي (9.7−)%و(18.3−)% ليعود الارتفاع في عام 2010 إلى 65185 مليون ل.س بمعدل نمو 75.7%[2]وبمقارنة عمليات التصدير في القطاع الصناعي يتبين أن كل من صادرات القطاع العام في صناعة التعدين وصادرات القطاع الخاص في الصناعة التحويلية هما القطاعان الأكثر مساهمة ويشكلان النسبة الأكبر في عملية التصدير في القطاع الصناعي .

فكانت صادرات صناعة التعدين (قطاع عام) حتى عام 2006 تشكل القيمة الأكبر بين الصادرات الصناعية يليها صادرات القطاع الخاص للصناعة التحويلية التي ازدادت تدريجياً

---

[1] المصدر : المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات التجارة الخارجية .

[2] النسب من إعداد الباحث .

لتزيد قيمة هذه الصادرات عن صادرات القطاع العام لصناعة التعدين في عام 2006 وتبقى كذلك حتى عام 2010 لتعود لتصبح قيمتها أقل من صادرات القطاع العام لصناعة التعدين وذلك لانخفاض صادرات الصناعة التحويلية ابتداء" من عام 2008، وارتفاع صادرات صناعة التعدين (قطاع عام) ابتداء" من عام 2009 ، كذلك مع المساهمة القليلة لكل من القطاع العام في الصناعة التحويلية والنادرة للقطاع الخاص في صناعة التعدين .

ثانياً: مستوردات الصناعة التحويلية

بالنسبة للمستوردات في القطاع الصناعي السوري فهو كالتالي :

- بحسب نوع الاستخدام في الصناعة :

بلغت نسبة استيراد سلع الاستهلاك النهائي بالمتوسط خلال فترة الدراسة حوالي 12.2%[1]، وبمعدلات نمو موجبة دوماً ماعدا العامين 2003 و2005 حيث معدل النمو سالب في هذين العامين فقد توالى الارتفاع التدريجي لقيم مستوردات سلع الاستهلاك النهائي لتنخفض المستوردات الى 30086 مليون ل.س في العام 2003 بعد أن بلغت قيمة المستوردات 33177 مليون ل.س عام 2002 وبالتالي معدل النمو عام 2003 بلغ (9.3-) % لترتفع المستوردات في العام 2004 إلى 59336 مليون ل.س بمعدل نمو موجب بلغ 97% عن عام 2003 ليعود الانخفاض في العام 2005 لتكون قيمة المستوردات 54452 مليون ل.س بمعدل نمو سالب عن العام السابق وبلغ (8.2 -)% ، إن هذا التذبذب في مستوردات سلع الاستهلاك النهائي سببه تغير أنواع المواد المسموح باستيرادها وتقلب أسعارها ، ومن ثم توالى الارتفاع التدريجي لمستوردات سلع الاستهلاك النهائي ليصل في العامين 2010 و2011 إلى 113856 مليون ل.س و 118826 مليون ل.س على التوالي بمعدلات نمو بلغت 30% و4.4% على التوالي وبنسبة بلغت 14% و12.3% من إجمالي المستوردات. بينما استحوذ استيراد سلع الاستهلاك الوسيط النسبة الأكبر من المستوردات وبلغت بالمتوسط حوالي 71% ، حيث توالى الارتفاع

[1] النسب من إعداد الباحث ، بالاعتماد على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للسنوات المذكورة ، الصادرات والمستوردات حسب التصنيف الدولي المعدل، نوع الاستخدام ، طبيعة المواد ونوع القطاعات .

التدريجي لقيم مستوردات سلع الاستهلاك الوسيط وبمعدلات نمو موجبة دوماً حتى العام 2004 حيث انخفض استيراد السلع الوسيطة إلى 128497 مليون ل.س بعد أن كان 143288 مليون ل.س عام 2003 ومعدل نمو سالب عام 2004 بلغ (10.3-)% ، وفي العام 2005 ارتفع استيراد المواد الوسيطة إلى 350109 مليون ل.س بمعدل نمو بلغ في ذلك العام 173% واستمر الارتفاع التدريجي بعد ذلك العام حتى العام 2009 الذي انخفض فيه استيراد السلع الوسيطة إلى 507736 مليون ل.س بعد أن بلغ عام 2008 حوالي 668523 مليون ل.س بمعدل نمو سالب بلغ (24-)% ليعود الارتفاع التدريجي وبمعدلات موجبة بلغت 5.2% و20.5% في العامين 2010 و2011 على التوالي ، لتبلغ مستوردات سلع الاستهلاك الوسيط على التوالي 534117 و 643560 مليون ل.س وبنسبة بلغت 65.7 % و66.6% على التوالي من إجمالي المستوردات ، أما نسبة استيراد الأصول الثابتة فبلغت بالمتوسط 16.8 % من إجمالي المستوردات وبمعدلات نمو موجبة دوماً ما عدا العامين 2005 و 2008 حيث معدل النمو سالب في هذين العامين وبلغا (51-)% و(14-)% ، وتراوح استيراد الأصول الثابتة الرأسمالية من 42507 مليون ل.س عام 2000 ليرتفع الاستيراد في العامين 2001 و2002 إلى 60261 مليون ل.س و66551 مليون ل.س على التوالي ليصل في العام 2004 إلى 201173 مليون ل.س وبلغت نسبة الاصول الثابتة في ذلك العام إلى حوالي 52% ، ليعود الانخفاض في العام 2005 إلى 97807 مليون ل.س وبمعدل نمو بلغ (51-)% ، ليستمر الارتفاع التدريجي للمستوردات من الاصول الثابتة حتى بلغ عام 2008 حوالي 117259 مليون ل.س لتتراجع المستوردات عام 2009 لتبلغ 100651 مليون ل.س بمعدل نمو بلغ (14-)% لترتفع المستوردات بعد ذلك باستمرار لتبلغ عامي 2010 و2011 على التوالي 164236 مليون ل.س و 202542 مليون ل.س وبنسبة بلغت على التوالي 20 % و21% وبمعدل نمو على التوالي 38 % و23% ، مع الاشارة إلا أن نسبة مستوردات القطاع العام من المواد الاستهلاكية تراوحت من 11% عام 2000 لترتفع إلى 21% عام 2002 لتتراجع إلى 4% عام 2008 واقل من 1% عام 2010 و7% عام 2011 والنسبة الباقية هي للقطاع الخاص ، أما مستوردات القطاع العام من المواد الوسيطة فتراوحت بين (37-41)% في معظم السنوات ماعدا العام

2011 فتراجعت إلى 20% ، أما مستوردات القطاع العام من الأصول الثابتة فتراجع تدريجياً من 37% عام 2000 ليصل إلى 4% عام 2011 في ظل ازدياد دور القطاع الخاص .

– بحسب طبيعة المواد المستوردة[1] :

بلغت نسبة استيراد السلع المصنعة بالمتوسط ما يقارب 40% حيث بلغت قيمة مستوردات السلع المصنعة خلال فترة الدراسة 70928 مليون ل.س عام 2000 لترتفع المستوردات ارتفاعات متتالية وبمعدلات نمو موجبة دوماً بلغت بالمتوسط 24% لتصل مستوردات السلع المصنعة عام 2008 إلى 421899 مليون ل.س وهي أعلى قيمة تصل إليها لتتراجع في العام 2009 إلى 282377 مليون ل.س بمعدل نمو سالب بلغ (33–)% ليعود الارتفاع في العامين 2010 و2011 إلى 420728 مليون ل.س و 485645 مليون ل.س على التوالي . أما بالنسبة للمواد والسلع النصف مصنعة فبلغت نسبتها بالمتوسط حوالي 48 % من إجمالي المستوردات ، فتراوحت قيمة مستوردات المواد نصف المصنعة من 93374 مليون ل.س عام 2000 بنسبة بلغت حوالي 50%، ليتوالى الارتفاع التدريجي لمستوردات المواد نصف المصنعة حتى العام 2005 وبلغت في ذلك العام 192253 مليون ل.س وبنسبة بلغت 38% من إجمالي المستوردات وبمعدل نمو وسطي في ذلك الفترة 13% ، لتتراجع المستوردات في العام 2006 لتبلغ 183245 مليون ل.س بمعدل نمو سالب (5–)% وبنسبة بلغت 34.5% من إجمالي المستوردات ، لترتفع مستوردات السلع نصف المصنعة في الأعوام اللاحقة لتصل إلى 344087 مليون ل.س عام 2008 وبنسبة بلغت 41.3% من إجمالي المستوردات لتتراجع المستوردات من السلع نصف المصنعة في العامين 2009 و2010 إلى 340270 مليون ل.س و310328 مليون ل.س وبنسبة بلغت 48.2% و39% ومعدل نمو بلغ (1–)% و (9–)% على التوالي لترتفع المستوردات في العام 2011 إلى 390018 مليون ل.س بنسبة 41% ومعدل نمو موجب بلغ 26% . بينما المواد الخام فبلغت نسبة المستوردات منها وسطياً حوالي 12% وتراوحت قيمتها من 23233 مليون ل.س عام 2000 بنسبة بلغت 12% لتتراجع في العامين 2001

[1] الارقام الواردة بالاعتماد على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للسنوات المذكورة ، الصادرات والمستوردات حسب التصنيف الدولي المعدل، نوع الاستخدام ، طبيعة المواد ونوع القطاعات ، النسب من إعداد الباحث ، لمزيد من التفصيل انظر الملحق (28).

و2002 إلى 22660 مليون ل.س و21621 مليون ل.س على التوالي ومعدل نمو سالب (2.5-)% و (4.5-)% وبنسبة بلغت 10.3% و 9.2%على التوالي لتعود مستوردات المواد الخام لترتفع في الأعوام اللاحقة وبمعدلات نمو متقاربة لتصل قيمة مستوردات المواد الخام إلى 91569 مليون ل.س في العام 2009 وهي أعلى قيمة تصل إليها مستوردات المواد الخام وبنسبة بلغت 12.8% ، لتتراجع المستوردات في العام 2010 إلى 81153 مليون ل.س بمعدل نمو (11.4-)% وبنسبة بلغت 10% من إجمالي المستوردات ، لترتفع مستوردات المواد الخام إلى 88365 مليون ل.س عام 2011 بمعدل نمو 9% ونسبة 9% أيضاً ، مع الإشارة إلى أن مستوردات القطاع العام من المواد الخام تراوحت بين (5-10)% فقط خلال معظم سنوات الدراسة ماعدا العام 2006 فبلغ 20% ، أما مستوردات القطاع العام من المواد المصنعة فتراوح بين (27 -58)% والنسبة الباقية للقطاع الخاص ، أما المواد النصف مصنعة فلم تتجاوز مستوردات القطاع العام من (2-17)% فقط والنسبة الباقية هي للقطاع الخاص.

أما في ما يخص الصناعة التحويلية فإذا قارنا قيمة المواد المستوردة لصناعة التعدين وذلك (كصناعة مقارنة) مع الصناعة التحويلية، فنجد أنه في القطاع العام خلال الفترة (2000-2010) تراوحت قيمة الاستيراد بين أعلى قيمة وأدنى قيمة بين (183،10171) مليون ل.س ، علماً أن أدنى قيمة كانت في العامين 2002 و 2003 ليرتفع ارتفاعاً كبيراً ليصل إلى أعلى قيمة له في العامين 2006 و 2007 بمعدل نمو مرتفع حيث وصل معدل النمو بين العامين 2005 و2006 إلى 433% لينخفض الاستيراد انخفاضاً حاداً في العام 2008 بمعدل نمو سالب (87.5-)% وذلك لانخفاض الاستيراد للصناعات المتعلقة باستخراج النفط والغاز، بعد ذلك نلاحظ التذبذب في العامين 2009 و 2010 من ارتفاع ثم انخفاض بمعدل نمو 387% و6.11- % على التوالي . بينما قيمة المواد المستوردة لصناعة التعدين في القطاع الخاص فتراوحت من (1191) مليون ل.س عام 2000 لتصل إلى (5132) مليون ل.س عام 2010 فتوالى الارتفاع التدريجي المتتابع في هذه الفترة ، ماعدا العام 2006 فقد انخفض بمعدل نمو سالب يبلغ (25-)%[1].

[1] النسب من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات التجارة الخارجية .

وشكل استيراد القطاع الخاص النسبة الأكبر من مستوردات قطاع صناعة التعدين ليشكل القطاع الخاص في العام 2003 أكبر نسبة له وبلغت 89% وفي العام 2004 نسبة 81.7% بينما استيراد القطاع العام فقد كان ضئيل جداً بالمقابل ليكون نسبته في العامين 2003 و2004 حوالي 11%و18.3% على التوالي مقارنة مع القطاع الخاص ،ويستمر الأمر حتى العام 2006 ليصبح استيراد القطاع العام يشكل النسبة الأكبر مقارنة بالقطاع الخاص وذلك نتيجة الارتفاع الكبير لقيمة الاستيراد في القطاع العام في تلك الفترة وخصوصاً ما يتعلق باستخراج النفط والغاز، فقد بلغت نسبة استيراد القطاع العام في عام 2006 حوالي 79% لتكون نسبة القطاع الخاص 21 %، لتعود لتنخفض نسبة القطاع العام بعد العام 2008 لتكون نسبة القطاع العام والخاص في العام 2010 على التوالي 53% و47%[1].

وبدراسة عمليات الاستيراد في قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة المدروسة فإنه يتبين أن القطاع الخاص أكثر استيراداً من القطاع العام ، ففي القطاع العام فإننا نلاحظ التذبذب في قيم الاستيراد، فانخفض الاستيراد في عام 2003 إلى أقل قيمة له وبلغ (51350)[2] مليون ل.س بمعدل نمو بلغ (22-)% عن عام 2002 ،واستمر الاستيراد بالارتفاع التدريجي بمعدل نمو موجب ليصل إلى أعلى قيمة له في عام 2008 وبلغ (289050) مليون ل.س لينخفض بعد ذلك في عام 2009 انخفاض حاد بمعدل نمو (68-)[3]% ليعود ويرتفع عام 2010 بمعدل نمو 108 %، أما بالنسبة لاستيراد الصناعات التحويلية في القطاع الخاص فنلاحظ الارتفاع التدريجي والمتواصل خلال فترة الدراسة فارتفع استيراد الصناعة التحويلية من حوالي 150706 مليون ل.س في الأعوام الأولى للدراسة ليصل الاستيراد عام 2010 إلى 536328 مليون ل.س ،وبمعدلات نمو متفاوتة حيث معدلات النمو كانت بحدود 22 % خلال الفترة (2000-2006) لترتفع معدلات النمو في الفترة (2006 -2010) إلى 28%. وكما هو ملاحظ أن استيراد القطاع الخاص في الصناعة التحويلية يشكل النسبة الأكبر من استيراد الصناعة التحويلية وذات قيم أكبر من استيراد القطاع العام وبلغت نسبة القطاع الخاص 69.5 % عام

---

[1] النسب من إعداد الباحث .

[2] المصدر : المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات التجارة الخارجية .

[3] النسب من إعداد الباحث .

2002 ليتراجع إلى 57% عام 2007 ليرتفع إلى 85 % عام 2009 ليصبح 73 % عام 2010 وبالتالي بالمقابل فإن النسبة الأقل لاستيراد الصناعة التحويلية هي للقطاع العام .

ولدى مقارنة الاستيراد في كل من القطاعين (العام والخاص) في كلا الصناعتين التحويلية والتعدين ، فإن استيراد صناعة التعدين لا يكاد يذكر أمام استيراد الصناعة التحويلية ، فالقطاع ذو القيمة الأكبر والأكثر مساهمة في عملية الاستيراد هو القطاع الخاص في الصناعة التحويلية كما بينا سابقاً، ووصلت نسبته في عام 2010 إلى 99 % من نسبة استيراد القطاع الخاص في الصناعتين (التحويلية والتعدين). بينما استيراد القطاع الخاص في صناعة التعدين فشكل 1%. ووصلت نسبة استيراد القطاع العام في الصناعة التحويلية إلى97 % عام 2010 مقابل 3 % للقطاع العام صناعة التعدين.

ثالثاً : هيكل الميزان التجاري للصناعة التحويلية :

من خلال ما تبين من التحليل السابق وبعد مقارنة النسب السابقة يتبين أن معظم صادراتنا هي مواد خام ومواد نصف مصنعة (سلع وسيطة تدخل في الصناعة) وبعض الصناعات البسيطة ، فتفتقر الصناعة السورية لوجود الصناعات الثقيلة والأساسية والصناعات ذات القيم المضافة الكبيرة . أما المستوردات فأغلبه مواد مصنعة ومواد نصف مصنعة وهذا دليل على ضعف القطاع الصناعي السوري وعدم وجود صناعات يمكنها من النهوض بهذا القطاع الحيوي في سوريا . وفي ظل سيطرة القطاع الخاص على النسبة الأكبر من التبادل التجاري الذي يعتمد على الصناعات الخفيفة والاستهلاكية ذات التكلفة القليلة والربح العالي، فبلغت نسبة صادرات القطاع الخاص بالمتوسط خلال فترة الدراسة حوالي 63 % أما القطاع العام فبلغت نسبة التصدير فيه بالمتوسط حوالي 37% على الرغم من أن نسبة التصدير في القطاعين العام والخاص كانت متقاربة ومناصفة بين القطاعين وأحياناً تكون نسبة القطاع العام تزيد على نسبة القطاع الخاص وذلك من العام 2000 وحتى العام 2005، وبعد ذلك العام تراجع القطاع العام أمام سيطرة القطاع الخاص أما المستوردات فبلغت نسبة استيراد القطاع الخاص بالمتوسط 69.5% ، بينما القطاع العام فبلغت نسبته بالمتوسط 30.5% فقط .

وبمقارنة التبادل التجاري للصناعة التحويلية من استيراد وتصدير في القطاعين العام والخاص، فإنه يتبين أن الميزان التجاري للصناعة التحويلية خاسر وفي كلا القطاعين العام والخاص يتبين أن قيم استيراد الصناعة التحويلية في القطاع العام دائماً أعلى من تصدير القطاع العام للصناعة التحويلية في كافة السنوات فتراوح العجز في الميزان التجاري في القطاع العام من (34554)[1] مليون ل.س عام 2002 و(23177) مليون ل.س عام 2003 ليصل العجز عام 2008 إلى أكبر قيمة ويبلغ (243633)[2] مليون ل.س لينخفض العجز في عام 2009 وذلك لانخفاض الاستيراد أمام التصدير في ذلك العام فوصل إلى (55259) مليون ل.س ليعود ليزداد العجز في عام 2010 إلى (127688) مليون ل.س .

أما بالنسبة للعجز في الميزان التجاري في القطاع الخاص للصناعة التحويلية فتراوح من (114227) مليون ل.س عام 2002 ليصل العجز إلى أقل حد له عام 2006 ويبلغ (90668) مليون ل.س ليصل العجز إلى أعلى قيمة له في عام 2010 ويبلغ (361510) مليون ل. س وذلك بسبب الفارق الكبير بين الاستيراد الذي بقي يزداد تدريجياً، وبين التصدير الذي انخفض في العامين 2009 و2010، والملاحظ أن العجز في القطاع الخاص أكبر بشكل واضح من العجز في القطاع العام على الرغم من إن الفاعلية الأكبر من استيراد وتصدير هي للقطاع الخاص وتراجع القطاع العام كما رأينا سابقاً. وبلغت حصة التبادل التجاري للصناعة التحويلية من إجمالي التبادل التجاري الكلي خلال ثلاث سنوات متتالية 2008-2009 و2010 وفق النسب التالية :

[1] المصدر: المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات التجارة الخارجية ، النسب من إعداد الباحث .

[2] المصدر: المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات التجارة الخارجية ، النسب من إعداد الباحث .

بلغت نسبة المستوردات للصناعة التحويلية من حجم الاستيراد الكلي كالتالي :

%	2008	2009	2010
قطاع عام	99.1	86.6	73.3
قطاع خاص	88.6	87.3	88.4
كلي	92.3	87.2	89.7

وبلغت نسبة صادرات الصناعة التحويلية من حجم الصادرات الكلية كالتالي :

%	2008	2009	2010
قطاع عام	16	20.5	22.6
قطاع خاص	80	64.5	62.3
كلي	54.3	48.2	42.2

ويتضح من خلال نسب الصناعة التحويلية من التبادل التجاري الكلي أن نسب الاستيراد أكبر قيمة من نسب التصدير، وهذا يدل أيضاً على وجود العجز في الميزان التجاري في الصناعة التحويلية وفي كلا القطاعين العام والخاص .

خلاصة

على الرغم من أهمية الصناعة التحويلية في سوريا، إلا أن الإنفاق الحكومي المقدم لهذه الصناعة لم يرتق إلى المستوى المطلوب، الذي يمكن من خلاله تطوير هذه الصناعة والنهوض بها، كما أن نسبة الانفاق على هذه الصناعة هي النسبة الأقل بين فروع القطاع الصناعي المختلفة. فبالنسبة للإنفاق الانمائي الفعلي على القطاع العام في الصناعة التحويلية ضعيف جداً ولا يشكل سوى جزء قليل من إجمالي الانفاق على القطاع الصناعي، وكذلك التمويل والدعم المصرفي المقدم للقطاع الصناعي ضعيف جداً ولا يكاد يذكر ، ويمكن القول أن الصناعة التحويلية لا تلق أي تمويل مصرفي يمكن أخذه بالحسبان ، وهذا الضعف في الانفاق الحكومي على القطاع الصناعي عامةً والصناعة التحويلية خاصةً ،أدى إلى تأثر الصناعة التحويلية سلباً وفي جميع مؤشراتها وخصوصاً القطاع العام فيها، فالناتج المحلي الصافي لهذه الصناعة ضعيف ولا يشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي الناتج الصافي للصناعة، وهذا الناتج بمعظمه للقطاع الخاص، على الرغم من أن التشغيل في الصناعة التحويلية استحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي والحصة الأكبر هي للقطاع الخاص، مقابل تراجع عدد عمال القطاع العام ، أما التبادل التجاري في الصناعة التحويلية، فكان العجز في الميزان التجاري للصناعة التحويلية هو المسيطر وفي كلا القطاعين العام والخاص ، كذلك تراجع الاستثمار في الصناعة التحويلية في السنوات الأخيرة وخصوصاً القطاع العام .

الفصل الرابع :الانفاق الحكومي ودوره في صناعة الغزل والنسيج

المبحث الأول : تطور صناعة الغزل والنسيج وأهميتها النسبية

أولاً : الإنتاج والناتج المحلي الصافي في صناعة الغزل والنسيج

ثانياً : الاستثمار في صناعة الغزل والنسيج

ثالثاً : التشغيل في صناعة الغزل والنسيج

رابعاً: الميزان التجاري للسلع المصنعة في صناعة الغزل والنسيج

المبحث الثاني :أهمية الإنفاق الحكومي على صناعة الغزل والنسيج

أولاً : تطور الإنفاق الحكومي على صناعة الغزل والنسيج

ثانياً: تحليل مدى أثر الانفاق الحكومي على صناعة الغزل والنسيج

تحتل صناعة الغزل والنسيج مكانة بارزة في القطاع الصناعي السوري ، وتلعب دوراً هاماً في نهوض الاقتصاد الوطني، فصناعة الغزل والنسيج من الصناعات المتأصلة في سوريا وتعود في أصولها إلى التاريخ البعيد ، فهذه الصناعة ليست مستحدثة في سوريا ، وعراقتها متأتية بفضل العوامل الجغرافية والبشرية لسورية التي جعلت هذه المنطقة نقطة التقاء الحضارات الإنسانية وممراً للقوافل التجارية ومركزاً للتبادل التجاري بين القارات ، مما جعل سورية مركزاً للعديد من الصناعات أهمها صناعة الغزل والنسيج . واكتسبت هده الصناعة شهرة عالمية في القرن التاسع عشر، ومع بداية القرن العشرين بدأت صناعة النسيج السورية تغزو الأسواق العربية وبعض الأسواق العالمية ، وبعض منتجات النسيج السورية اتخذ الاسم المتداول لها في سورية في البلاد الأجنبية مثل الدامسكو والأغباني والبروكار وغير ذلك والتي استطاعت أن تكتسب شهرة عالمية حتى يومنا هذا ، وهناك ما يقارب الثلاثين صنفاً من أصناف الأقمشة القطنية والحريرية النفيسة المستعملة لأغراض الملابس والمفروشات تصنع في مختلف بلدان العالم اتخذت اسم دمشق رمزاً لشهرتها . وفي يومنا هذا تعد صناعة الغزل والنسيج من الأركان الأساسية من أقسام الصناعة التحويلية والتي تشكل بدورها عماد الصناعة في سورية. وإن دراستنا ستكون بالتفصيل لصناعة الغزل والنسيج خلال المدة الأخيرة من خلال عدة مؤشرات اقتصادية وهي : الإنتاج – الناتج المحلي الصافي – رؤوس الاموال المستثمرة – التشغيل – الاستيراد والتصدير ونسبتها إلى مجموع الصناعات التحويلية والقطاع الصناعي ككل ، ومدى الانفاق الحكومي على هذه الصناعة ، ومقارنتها مع الصناعة الغذائية كجزء مشابه لصناعة الغزل والنسيج في الصناعة التحويلية وذلك في القطاعين العام والخاص .

المبحث الأول : تطور صناعة الغزل والنسيج وأهميتها النسبية

أولاً: الإنتاج والناتج المحلي الصافي في صناعة الغزل والنسيج:

أ – الإنتاج في صناعة الغزل والنسيج:

تعتبر صناعة الغزل والنسيج من الصناعات الرائدة والمتجذرة في سوريا، فالمؤسسة العامة للصناعات النسيجية إحدى مؤسسات القطاع العام الصناعي التي تقدم الغزل والنسيج بإنتاج لا بأس به، بالإضافة للقطاع الخاص الذي تطور تدريجياً حتى شكل عنصر رئيسي في إنتاج الصناعة النسيجية. فتراوحت قيمة الإنتاج في صناعة الغزل والنسيج خلال فترة الدراسة بين عامي (2000–2010) ، من (76732)[1] مليون ل. س عام2001 كأقل قيمة مشكلاً نسبة 21.7% من قيمة الإنتاج في الصناعة التحويلية وبعد ذلك ارتفع الإنتاج تدريجياً ليصل إلى (123508) مليون ل.س عام2010 كأعلى قيمة، بمعدل نمو بلغ حوالي 61% ما بين عامي(2000 و2010). مع ملاحظة أنه على الرغم من زيادة الإنتاج بشكل متواصل عام بعد عام إلا أن نسبة إنتاج صناعة الغزل والنسيج أمام الصناعة التحويلية كانت تنخفض تدريجياً من 21.7% عام 2001 لتصل إلى 17.8% عام 2005 وإلى 11.7%عام 2008 لتعود لترتفع إلى 14.4% عام 2009 و13.5% عام 2010. وبمقارنة الإنتاج في صناعة الغزل والنسيج مع مثيلاتها من الصناعات التحويلية كالصناعة الغذائية، فنلاحظ أن الصناعة الغذائية تراوحت نسبتها من الصناعة التحويلية من 24.3% عام 2000 بقيمة (85912) مليون لتتراجع إلى 20% عام 2005 لتصل إلى 14.5%عام 2008 لترتفع إلى 19% عام 2010 بقيمة (174144) مليون ل.س . مما يدل على أن إنتاج الصناعة الغذائية أعلى من إنتاج صناعة الغزل والنسيج .

وهذه النسبة من إنتاج صناعة الغزل والنسيج يقع بمعظمه للقطاع الخاص في الصناعات النسيجية ، فإذا تابعنا نسبة كل من القطاعين الخاص والعام نلاحظ أن القطاع العام في صناعة الغزل والنسيج متعثر ولم يبلغ سوى 18.5% من نسبة الإنتاج في صناعة الغزل والنسيج في

[1] المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات صناعية ، النسب من إعداد الباحث .

عام 2000 بقيمة (14238) مليون ل. س مقابل (81.5)% للقطاع الخاص بقيمة (62494) مليون ل.س ولتبقى نسبة القطاع العام متقاربة من بعضها وتكون 21.8% عام 2005 لتتراجع إلى 15.4%عام 2009 ولتصبح 19.4%عام 2010 مقابل 78.2% ، 84.6% و80.6% للقطاع الخاص على التوالي ولتكون القيمة (42364)[1] مليون ل.س للقطاع الخاص، ولتتراجع في القطاع العام إلى (5179) مليون في العام 2010. وإذا ما قارنا نسبة إنتاج القطاعين العام والخاص في صناعة الغزل والنسيج مع إنتاج القطاعين العام والخاص في الصناعة الغذائية، نلاحظ أن النسب في الإنتاج متقاربة في القطاعين العام والخاص في الصناعة الغذائية وتراوحت بين 50.8% للقطاع العام عام 2000 مقابل 49.2 % للقطاع الخاص لتصل إلى 41.2%عام 2010 مقابل 58.8% للخاص، وهذا دليل على فعالية القطاعين العام والخاص في الإنتاج في الصناعة الغذائية كنسب متقاربة . وأيضاً تراجعت نسبة القطاع العام في ظل تزايد القطاع الخاص. كما أن نسبة إنتاج القطاع العام في الغزل والنسيج من إنتاج القطاع العام في الصناعة التحويلية تراوحت من 8% عام 2000 إلى 3.8% عام 2008 لتصل إلى 5% فقط عام 2010. بينما نسبة إنتاج القطاع العام في الصناعة الغذائية من القطاع العام التحويلي فبلغت من 24.8% عام 2000 لتصل إلى 14.7% عام 2010. أما بالنسبة للقطاع الخاص في صناعة الغزل والنسيج فبلغت من 35.3% عام 2000 لتكون 23.2% عام 2010 من القطاع الخاص في الصناعة التحويلية مما يدل على أن القطاع الخاص في صناعة الغزل والنسيج يشكل جزء مهم في القطاع الخاص التحويلية بينما الصناعة الغذائية فتراوح القطاع الخاص حوالي 24% في معظم السنوات .

[1] المصدر: المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات صناعية، النسب من إعداد الباحث .

ب – الناتج في صناعة الغزل والنسيج:

تراوح الناتج المحلي الصافي لصناعة الغزل والنسيج خلال فترة الدراسة من(21297)[1] مليون ل.س عام 2000 ليبقى حوالي هذه القيمة حتى العام 2005، فارتفع في ذلك العام إلى (33928) مليون ل.س بمعدل نمو بلغ (57.7)% عن العام 2004 ليتراوح حول هذه القيمة ليصل عام 2009 إلى (41184) مليون ل.س وعام 2010 إلى (47543) مليون ل.س بمعدل نمو بلغ على التوالي 14.5% و15.4% في العامين 2009 و2010 .

وتراوحت نسبة الناتج المحلي الصافي لصناعة الغزل والنسيج من الناتج الصافي للصناعة التحويلية من 28.5% عام 2000 لينخفض إلى 20.5% عام 2004 ليرتفع إلى 27.8% عام 2005 وليستمر بقرابة هذه النسبة ليصل إلى 26.2 %عام 2010.

وعند مقارنة الناتج المحلي الصافي في صناعة الغزل والنسيج مع الناتج الصافي في الصناعة الغذائية خلال فترة الدراسة نلاحظ أن الناتج الصافي في الصناعة الغذائية بدء بالارتفاع من عام 2000 ليبلغ حوالي (17598) مليون ل.س عام 2001 بنسبة أقل من صناعة الغزل والنسيج وتبلغ 23.5% . كما في الشكل (4/1)

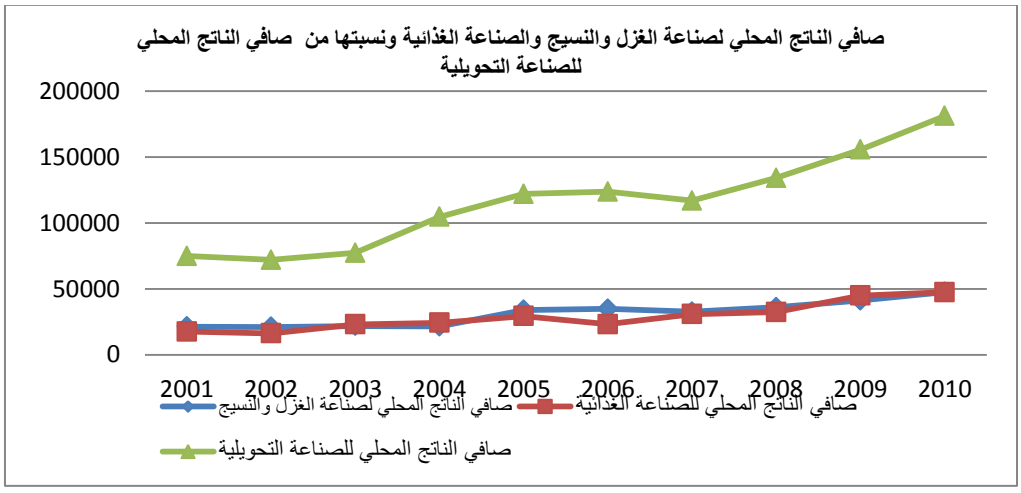

المصدر: المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة (إحصاءات صناعية)

الذي يظهر صافي الناتج المحلي لصناعتي الغزل والنسيج والغذائية ونسبتها من صافي الناتج المحلي في الصناعة التحويلية، وتبقى نسبة صافي الناتج المحلي لصناعة الغزل والنسيج أعلى

[1] المصدر: المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات صناعية ،النسب من إعداد الباحث ، لمزيد من التفصيل انظر الملحق رقم (20) .

من الناتج الصافي للصناعة الغذائية حتى العام 2003 و 2004، حيث زاد صافي الناتج المحلي للصناعة الغذائية على صافي الناتج لصناعة الغزل والنسيج وبلغ 23.2%عام 2004بقيمة (24286)[1] مليون ل.س، كذلك بين الشكل أن صافي الناتج المحلي للصناعة الغذائية في الأعوام 2005 و2006 و2008 انخفضت نسبته إلى أقل ما هو عليه في صناعة الغزل والنسيج ليشكل 24% بقيمة (32386) مليون ل.س مقابل 26.8% للغزل والنسيج ومن ثم كانت الصناعتان متقاربتان في صافي الناتج المحلي عام 2010 لتشكل الصناعتين الغذائية والغزل والنسيج 26.2% من نسبة صافي الناتج المحلي للصناعة التحويلية بقيمة (47543) مليون ل.س للغزل والنسيج و(47475) مليون ل.س للصناعة الغذائية .أما إذا قارنا فعالية كل من القطاعين العام والخاص ونسبتهما في تكون صافي الناتج المحلي لصناعة الغزل والنسيج خلال فترة الدراسة فإن الشكل التالي (4/2) يظهر التفوق الواضح للقطاع الخاص على القطاع العام في صناعة الغزل والنسيج في تكوين صافي الناتج المحلي:

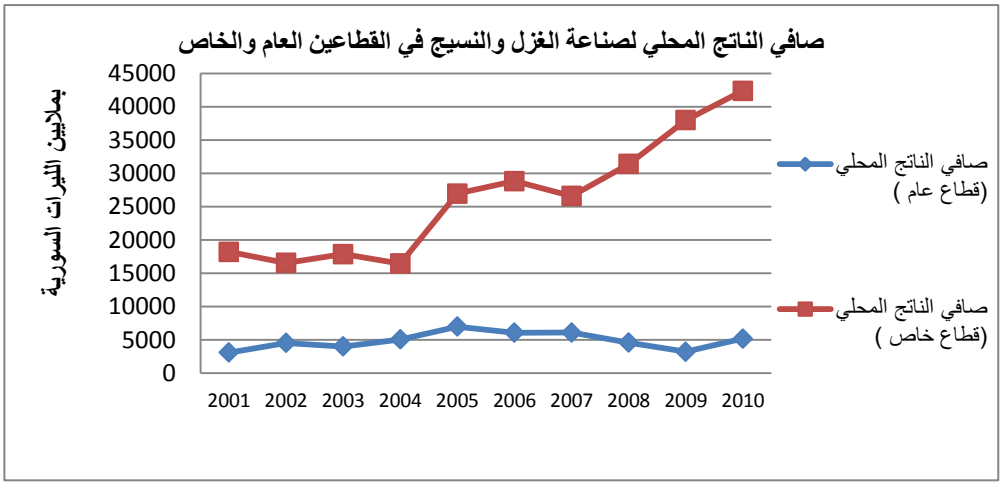

المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة (إحصاءات صناعية)

فبلغ صافي الناتج المحلي للقطاع الخاص في صناعة الغزل والنسيج حوالي (18215)[2] مليون ل.س في عامي 2000 و2001 وشكل نسبة 85.5% من صافي الناتج لصناعة الغزل والنسيج ، مقابل 14.5% للقطاع العام بقيمة (3082) مليون ل.س، ليرتفع صافي ناتج القطاع

[1] المصدر: المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات صناعية ،النسب من إعداد الباحث .

[2] المصدر: المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات صناعية ،النسب من إعداد الباحث .

الخاص إلى(26949) مليون ل.س بمعدل نمو موجب بلغ 63.7% في العام 2005 على الرغم من تراجع النسبة في هذا العام إلى 79.5% مقابل 20.5% للقطاع العام.

وبعد ذلك ارتفع صافي الناتج للقطاع الخاص في العام 2008 ليصل إلى (31404) مليون ل.س واستمر بالارتفاع المتواصل بعد ذلك العام حتى 2010 ليصل إلى (42364) . حيث بلغ معدل النمو بين العامين 2007 و2010 حوالي 59.3%) حيث شكل القطاع الخاص في أخر ثلاث سنوات 2008 – 2009– 2010 النسب التالية 87.5%– 92.2% و 89% .

بينما نلاحظ من الشكل أيضاً: أن القطاع العام بقي على حاله بعد ذلك مع التراجع في بعض السنوات ليكون في العام 2010 يشكل (5179) مليون ل.س ونسبته 11% فقط .

وبمقارنة صافي الناتج في قطاعي صناعة الغزل والنسيج العام والخاص مع صافي الناتج في القطاعين العام والخاص في الصناعة الغذائية، فإننا نجد أن صافي الناتج في القطاعين العام والخاص في الصناعة الغذائية متقارب في كلتا الصناعتين ، فبلغ صافي الناتج المحلي للقطاع الخاص في عام 2000 حوالي (8002) مليون ل.س مشكلا نسبة 45.5% من صافي الناتج المحلي للصناعة الغذائية مقابل (9596) مليون ل.س للقطاع العام وبنسبة 54.5% وارتفع صافي الناتج في القطاع العام واستمر في الارتفاع ليصل إلى (20.935) مليون ل.س بنسبة 44% وهذه القيمة مرتفعة مقارنة مع نسبة صافي الناتج للقطاع العام في صناعة الغزل والنسيج في العام 2010 والتي ذكرنا سابقا أنها تبلغ (5179) مليون فقط .ووصل صافي الناتج المحلي للقطاع الخاص في الصناعة الغذائية إلى (26540) مليون ل.س في العام 2010 .

أي أن القطاع الخاص خلال هذه المدة زاد على صافي الناتج في القطاع العام بعد أن كان القطاع العام يزيد القطاع الخاص في العام 2001، كما أن نسبة صافي ناتج القطاع العام في الغزل والنسيج أقل من نسبة صافي الناتج للصناعة الغذائية من القطاع العام التحويلي . فلم يشكل القطاع العام في صناعة الغزل والنسيج سوى 11.7% عام 2000 ليرتفع إلى 20.8% عام 2005 ليصل إلى 22.7% عام 2008 ليتراجع إلى 13% عام 2010 من نسبة القطاع العام التحويلي ،بينما صافي الناتج المحلي للقطاع العام في الصناعة الغذائية فتراوحت من 36.4% عام 2000 لتكون 40.3 % عام 2005 لتتراجع إلى 25.7%عام 2006 لتصل إلى

56.7 % عام 2008 ولتستقر عند 52.8% عام 2010 وهي نسبة مرتفعة من أصل صافي الناتج للقطاع العام التحويلي .

بينما نسبة صافي ناتج القطاع الخاص في صناعة الغزل والنسيج هي الأكبر مقارنة مع نسبة صافي ناتج القطاع الخاص في الصناعة الغذائية بالنسبة إلى صافي الناتج في القطاع الخاص التحويلي وكان كالآتي[1]:

	2010	2009	2006	2005	2000
صناعة الغزل والنسيج	%37.5	%30.4	%30.4	%31.5	%30
الصناعة الغذائية	%16.5	%17.8	%18.7	%16.5	%19

وهذا يؤكد على فعالية القطاع الخاص في صناعة الغزل والنسيج مقابل ضعف القطاع العام في هذه الصناعة وفعالية القطاع العام في الصناعة الغذائية مقابل تضاؤل دورها في صافي الناتج المحلي في القطاع الخاص .

[1] النسب من إعداد الباحث

ثانيا": الاستثمار في صناعة الغزل والنسيج :

الجدول (4/1) المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في صناعة الغزل والنسيج والصناعة الغذائية : الوحدة : مليون ل.س

البيان	ص-غزل ونسيج عام	ص-غزل ونسيج خاص	مجموع ص- الغزل والنسيج	ص- غذائية عام	ص – غذائية خاص	مجموع ص- الغذائية	**مجموع الاستثمارات في الصناعة**
	1	2	3	4	5	6	7
2000	17718	5233.4	22951.4	2647.5	13169	15816.5	453552.3
2001	19342.2	5858	25200.2	4348.1	14589.7	18937.8	459902.4
2002	21697.4	6398.3	28095.7	3414	15849	19263	602476.8
2003	24965	7260.8	32225.8	5381	17461	22842	567185.8
2004	28916	8481.1	37397.1	5533.6	20041.2	25574.8	827168.2
2005	27594.	9739.9	37333.9	5654.5	22878	28532.5	827063
2006	38782	14070	52852	5365	26294.1	31659.1	1028631
2007	39477	14889	54366	5299	29089.5	34388.5	776608.8
2008	43884	16630	60514	6718	32214.1	38932.1	857628.8
2009	34132	18259	52391	7418	39747.3	47165.3	756773.3
2010	42706	18260.5	60966.5	8842	39750	48592	796830.3

المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ،إحصاءات صناعية . وبيانات وزارة الصناعة وهيئة الاستثمار السورية (تقارير الاستثمار السنوي: الثاني والثالث والرابع والخامس للأعوام 2007،2008،2009،2010).

يلاحظ من الجدول رقم(4/1) أن الأموال المستثمرة في صناعة الغزل والنسيج في القطاع العام من عام (2000–2010) تراوح بين (17718، 43884) مليون ل.س ومعدل نمو الأموال المستثمرة خلال فترة الدراسة بلغ (141%). حيث توالى الارتفاع التدريجي حتى وصل إلى أعلى قيمة له في عام 2008 وهي (43884) مليون ل.س ليعود لينخفض في عام 2009 بمعدل نمو سالب(22.2–)% ليعود الارتفاع في العام 2010 بمعدل نمو بلغ 25%، بينما تراوحت رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الخاص في صناعة الغزل والنسيج بين (5233.4) مليون ل.س عام 2000 ليتوالى الارتفاع التدريجي حتى عام 2010ليصل إلى (18260.5) مليون ل.س وبمعدلات نمو موجبة دوماً ، بينما الأموال المستثمرة في صناعة الغزل والنسيج ككل فتراوحت خلال فترة الدراسة بين (22951.4 ، 60966.5) مليون ل.س وبمعدل نمو بلغ (166%). حيث ارتفعت قيم الاستثمار تدريجياً ابتداء من عام 2000 وحتى عام 2010 كما في الشكل (4/3):

الشكل رقم (4/3) المجموع التراكمي لرؤوس الأموال في صناعة الغزل والنسيج في القطاعين العام والخاص

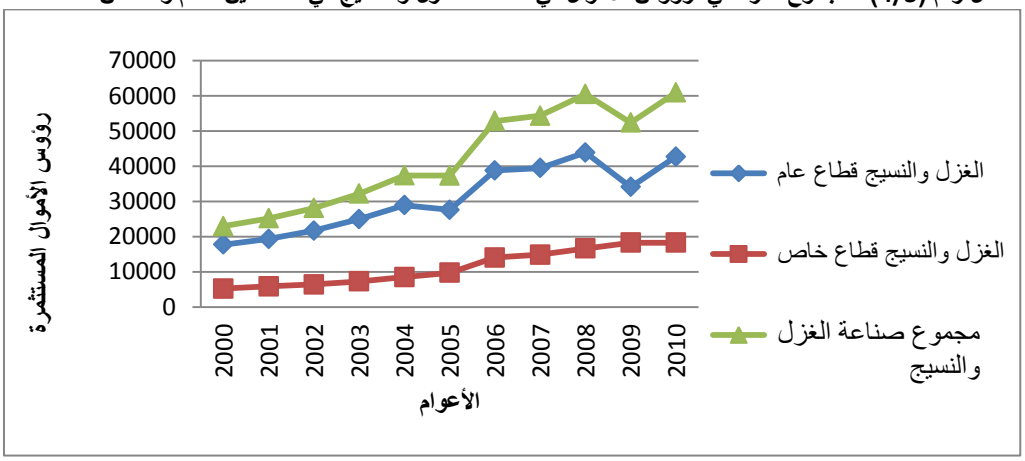

المصدر: المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ،إحصاءات صناعية . وبيانات وزارة الصناعة وهيئة الاستثمار السورية (تقارير الاستثمار السنوي: الثاني والثالث والرابع والخامس للأعوام 2010،2009،2008،2007)

فقد حقق الاستثمار في صناعة الغزل والنسيج قفزة كبيرة في معدل النمو في عام 2006 حيث بلغ معدل النمو في ذلك العام في القطاعين العام والخاص والإجمالي كالتالي على التوالي 40.5%[1] و 41.5 % و44.4% وهي أعلى معدل يصلها معدل نمو الاستثمارات في صناعة الغزل والنسيج.

ويتبين من الشكل أيضاً أن النسبة الأكبر لرؤوس الأموال المستثمرة في صناعة الغزل والنسيج هي للقطاع العام وقد شكلت نسبة القطاع العام حوالي 77.1% عام 2000 لتبقى ضمن هذه الحدود لتصل عام 2010 إلى حوالي 70%. بينما نلاحظ ضعف الاستثمارات في القطاع الخاص ولم يشكل سوى نسبة تراوحت من (22% إلى 30%) بين العامين 2000 و2010.

وهذا يدل على ضعف اتجاه رؤوس الأموال باتجاه صناعة الغزل والنسيج وسيطرة الدولة على القسم الأكبر من هذه الصناعات . بينما نلاحظ العكس في الصناعة الغذائية كنوع من المقارنة بينها وبين صناعة الغزل والنسيج كقطاعين رئيسين من الصناعة التحويلية ، فنجد أن القطاع الخاص يسيطر بشكل كبير على الصناعة الغذائية بنسبة وصلت من (76.4%عام 2003 كأقل نسبة لتصل إلى84.5 %عام 2007 كأعلى نسبة) لتصل عام 2010 إلى النسبة 81.8%.

[1] النسب من إعداد الباحث ، بالاعتماد على أرقام المجموعات الاحصائية للسنوات المذكورة ، احصاءات صناعية .

فقد توالى الارتفاع التدريجي لرؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص تدريجيا من (13169) مليون ل.س عام 2000 ليصل إلى (39750) مليون ل.س عام 2010 ، بينما القطاع العام لم يشكل سوى نسبة تراوحت من (15.4 % كأقل نسبة إلى 23.5% كأعلى نسبة) مع نمو بسيط خلال أعوام الدراسة فبلغت قيمة الاستثمار(2647.5) مليون ل.س عام 2000 ليزداد ببطء ليصل إلى (8842) مليون ل.س عام 2010. مع ملاحظة الاستمرار في معدل النمو الموجب للصناعة الغذائية ككل ، ووصل إلى (19.7)%عام 2001 ليبلغ معدل النمو عام 2009إلى أعلى قيمة له وهي 21.1% ليتراجع معدل النمو إلى 3% في العام 2010 كما هو ملاحظ في الجدول السابق، كما أنه لم تبلغ نسبة رؤوس الأموال المستثمرة في صناعة الغزل والنسيج من الصناعة التحويلية كجزء رئيسي من هذه الصناعة سوى ما بين (15إلى16)%، لتصل عام 2010 إلى 17.5% بينما لم تصل هذه الاستثمارات نسبتها من مجموع الاستثمارات في القطاع الصناعي ككل سوى من (5-7)% لتصل عام 2010 إلى 7.6%. وبالمقارنة مع الصناعة الغذائية فلم تشكل الصناعة الغذائية سوى حوالي نسبة 11.5% في معظم السنوات لتكون (14.1)% من مجموع الاستثمارات في الصناعة التحويلية ونسبة حوالي (3-4)% من مجموع الاستثمارات في القطاع الصناعي وَ6% عام 2010 وهذا دليل على ضعف الاستثمارات أيضا في الصناعة الغذائية وتذهب جميع رؤوس أموال الاستثمارات في الصناعة التحويلية للصناعات الهندسية والكيميائية .

وهذا دليل على ضعف اتجاه الاستثمارات سواء الخاص والعام نحو قطاع الغزل والنسيج على الرغم من أهميته وعراقته في سوريا وضعف الاهتمام بهذه الصناعة .

ثالثاً: التشغيل في صناعة الغزل والنسيج :

إن صناعة الغزل والنسيج كغيرها من الصناعات الأخرى يمكنها أن تساهم في مشكلة البطالة، من خلال تطوير الصناعات النسيجية وزيادة عدد العمال في هذه الصناعة على الرغم من الصعوبات التي تواجه العمال في ظل التطور التكنولوجي وبعد أن أصبحت الآلة تحل محل العامل في العمل. فمن المعروف أن هدف أي منشأة اقتصادية بشكل عام وصناعية بشكل خاص العمل على زيادة الإنتاج ، وخفض التكاليف وبالتالي زيادة الربحية. ويأتي ذلك من خلال تخطيط القوى العاملة وزيادة الجهود المبذولة من قبل العاملين ، ومع ذلك فإن عدد العاملين في قطاع الغزل والنسيج نلاحظ تطور عددهم كالتالي :

تراوح عدد العمال في صناعة الغزل والنسيج في القطاع العام من عام (2000،2010) من 24158[1] عامل عام 2010 كأقل قيمة و29027 عامل عام 2002 كأعلى قيمة ومعدل نمو من عام (2000 وحتى 2010) بلغ (−11)% .

فقد كان التذبذب في عدد العمال صعوداً وهبوطاً في الأعوام 2000،2001،2002 فتراوح عدد العمال 27094 عامل عام 2000 لينخفض إلى 25669 عامل في عام 2001 ليعود الارتفاع إلى 29027 عامل عام 2002 وبعد ذلك بدأ التراجع في أعداد العمال في صناعة الغزل والنسيج في القطاع العام تدريجياً ليصل عام 2010 إلى (24158) عامل كما هو ملاحظ بالشكل(4/4) :

[1] المصدر: المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات صناعية ، النسب من إعداد الباحث.

الشكل رقم(4/4) يوضح عدد العمال في صناعة الغزل والنسيج في القطاعين العام والخاص

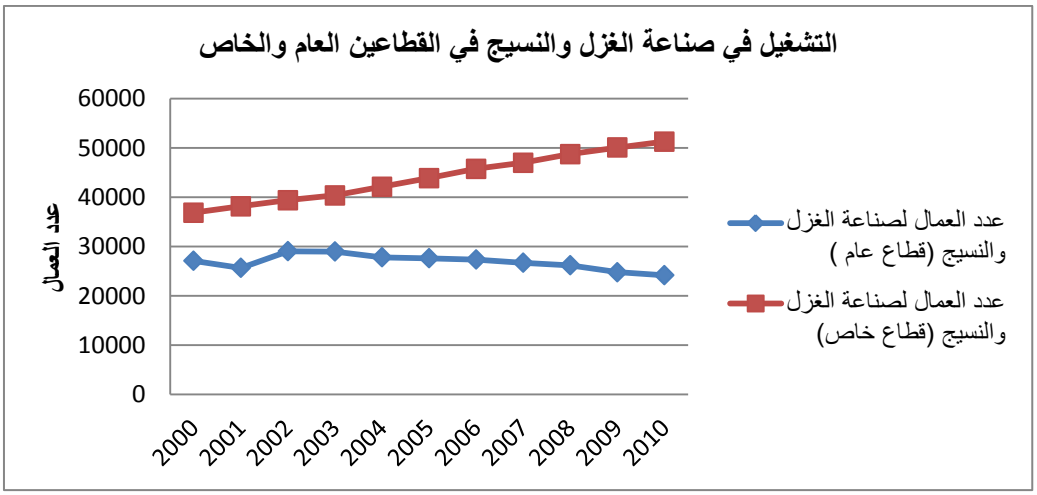

المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة (إحصاءات صناعية)

الذي بين التراجع المستمر لأعداد العمال في القطاع العام بينما كان الارتفاع التدريجي لأعداد العمال في صناعة الغزل والنسيج القطاع الخاص الذي ارتفع من 36866 عامل عام 2000 ليصل إلى 51264عامل 2010 بمعدل نمو بلغ من عام(2000 إلى 2010) حوالي (39)%. وبالتالي بلغ عدد عمال صناعة الغزل والنسيج (عام + خاص) عام 2000 حوالي 63960 عامل وارتفع تدريجياً ليصل إلى (75422) عامل عام 2010، وكما بين الشكل أن نسبة القطاع الخاص أكبر من نسبة القطاع العام لعمال صناعة الغزل والنسيج فتراوحت نسبة عدد عمال القطاع الخاص بالنسبة لعدد العمال العاملون في صناعة الغزل والنسيج من 57.6% عام2000 مقابل 42.3% للقطاع العام لتصل نسبة القطاع الخاص إلى 68% عام 2010 مقابل 32%. وأيضاً عند مقارنة عدد العمال في صناعة الغزل والنسيج مع عدد عمال الصناعة الغذائية نلاحظ الانخفاض التدريجي لعدد العمال في الصناعة الغذائية القطاع العام الذي كان يشكل النسبة الأكبر في عام 2000 بحوالي 52% بقيمة 23559 عامل مقابل 48% للقطاع الخاص بقيمة (21758) عامل ، والارتفاع التدريجي للقطاع الخاص الذي أصبح يشكل في عام2010 النسبة الأكبر لتصل إلى 62.5% بقيمة 36641 عامل مقابل 37.5% للقطاع العام بقيمة(22058) عامل . وبمعدل نمو سالب للقطاع العام بلغ من عام (2000 إلى 2010) حوالي (6-)% ومعدل نمو موجب لعدد العمال في القطاع الخاص بلغ (68)%. وبمقارنة عدد العمال في صناعة الغزل والنسيج مع عدد العمال في الصناعة الغذائية

نجد أن عدد عمال صناعة الغزل والنسيج نسبتها أكبر من نسبة الصناعة الغذائية مقارنة مع العمال في الصناعة التحويلية ككل .

فشكلت نسبة العمالة في صناعة الغزل والنسيج من أصل العمالة في الصناعة التحويلية حوالي28% عام 2000 مقابل 19.5%[1] للصناعة الغذائية مع ملاحظة استمرار هذه النسبة في بقية الأعوام مع فروق بسيطة لتكون النسبة في العام 2010 (27)% للصناعة النسيجية و(21)% نسبة الصناعة الغذائية من أصل الصناعة التحويلية . أما النسبة الباقية فهي للفروع الأخرى من الصناعة التحويلية كالصناعة الكيميائية والصناعات الهندسية. وشكلت العمالة في صناعة الغزل والنسيج نسبة مهمة من العمالة الصناعية الذين يعملون في القطاع الصناعي ككل فتراوحت نسبته من حوالي (21.6إلى20.7)% بينما الصناعة الغذائية فتراوحت من (15إلى 16)% من مجموع العمال في القطاع الصناعي وهذه نسبة جيدة (نسبة الغزل والنسيج) مقارنة مع الصناعات الأخرى التحويلية والاستخراجية وصناعة الماء والكهرباء.

[1] النسب من اعداد الباحث ، لمزيد من التفصيل انظر الملحقين 22- 23 .

رابعاً :الميزان التجاري للسلع المصنعة في صناعة الغزل والنسيج

أ: المستوردات في صناعة الغزل والنسيج

تراوحت مستوردات صناعة الغزل والنسيج من حوالي(8515)[1] مليون ل.س في العام 2000، إلى(11068.2) مليون ل. س عام 2005 بمعدل نمو موجب بلغ 29% ، ليتراجع في العامين 2006 و2007 ليكون (9576.5) مليون ل. س عام 2007 بمعدل نمو سالب بلغ (9.8-)% ، ليرتفع تدريجياً بعد ذلك ليصل إلى (14485.8) مليون عام 2009 ولينخفض إلى (14350.6) مليون ل.س عام 2010 مع ملاحظة أن الاستيراد في القطاعين العام والخاص في صناعة الغزل والنسيج كان كالتالي : تراوحت المستوردات في القطاع العام خلال فترة الدراسة بين (10.16 مليون ل.س كأدنى قيمة في عام 2009، ليصل 1796.5 مليون ل.س كأعلى قيمة عام 2003) ليتراجع إلى 87.3 مليون ل.س عام 2010 ومعدل النمو بلغ (94-)% خلال فترة الدراسة . كما أن الاستيراد في صناعة الغزل والنسيج في القطاع الخاص تراوح بين (7067.6 مليون ل.س عام 2002 كأدنى قيمة ، 14475.9 مليون ل.س كأعلى قيمة في العام 2009 ليتراجع عام 2010 إلى14263 مليون ل.س ومعدل نمو خلال فترة الدراسة بلغ 102%. فالملاحظ إذاً إن القطاع الخاص يحتل النسبة الأكبر في استيراد الغزل والنسيج بينما القطاع العام بقيت نسبته قليلة ، وبلغت نسبة القطاع الخاص 83% عام 2000 مقابل 17% للقطاع العام لتصل إلى (92.5)%عام 2004 مقابل (7.5)% لاستيراد القطاع العام لتنخفض النسبة إلى 89.3 % عام 2007 مقابل 10.7% للقطاع العام لتشكل نسبة القطاع الخاص 99.4 % عام 2010 مع سيطرة القطاع الخاص على استيراد الغزل والنسيج مقابل 0.6 %[2] فقط للقطاع العام . وبالمقارنة مع الصناعة الغذائية نرى كذلك سيطرة القطاع الخاص على الاستيراد في الصناعة الغذائية بنسبة تصل إلى 85.5% عام 2000 لتصل عام 2010 إلى 97 % في ظل قلة مستوردات القطاع العام في الصناعة الغذائية وسيطرة القطاع الخاص على ذلك.

---

[1] المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات التجارة الخارجية .

[2] النسب من إعداد الباحث ، بالاعتماد على أرقام المجموعات الاحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات التجارة الخارجية.

وإذا قارنا مستوردات صناعة الغزل والنسيج مع مستوردات الصناعة التحويلية ككل نلاحظ ما يلي :

أن نسبة مستوردات كل من صناعة الغزل والنسيج والصناعة الغذائية لا تشكل سوى قيمة ضئيلة جداً أمام استيراد الصناعة التحويلية ، فبلغت النسبة حوالي 4% لمستوردات صناعة الغزل والنسيج و11.5% لمستوردات الصناعة الغذائية عام 2000 ، لتصل في عام 2010 إلى حوالي 2% فقط لصناعة الغزل والنسيج وحوالي 12.5 % للصناعة الغذائية وهذا دليل أن القيمة الأكبر من استيراد الصناعة التحويلية يذهب لاستيراد الصناعات الأخرى من أقسام الصناعة التحويلية كالصناعة الهندسية والصناعة الكيميائية.

ب: الصادرات في صناعة الغزل والنسيج

تراوحت صادرات صناعة الغزل والنسيج حوالي (12106)[1] مليون ل.س عام 2000 ليكون التذبذب بعد ذلك في العامين التاليين، لتنخفض الصادرات في عام 2004 إلى (10486) مليون ل. س، ليرتفع بعد العام 2004 ارتفاعات متلاحقة ليبلغ التصدير في العام 2008 حوالي 72216 مليون ل.س، ليتراجع التصدير إلى النصف تقريباً بقيمة (37403) مليون عام 2009 وإلى (31525) مليون عام 2010 وهذا التراجع سببه تراجع صادرات القطاع الخاص في صناعة الغزل والنسيج إلى النصف تقريباً فقد تراجعت هذه الصادرات من (70311) مليون ل. س عام 2008 إلى (35437) مليون ل. س في 2009 و(22722) مليون ل. س عام 2010 كما هو مبين في الشكل (4/5):

[1] المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات التجارة الخارجية .

الشكل(4/5) صادرات صناعة الغزل والنسيج في القطاعين العام والخاص

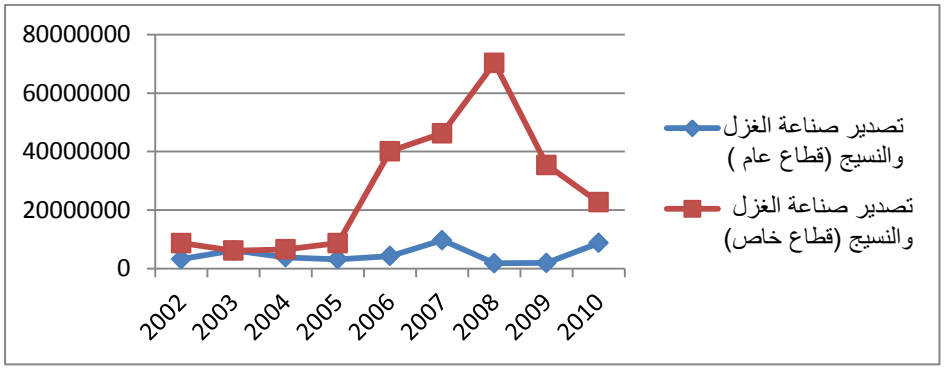

المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة (إحصاءاتالتجارة الخارجية)

وكما يتبين من الشكل السابق أن الحصة الأكبر من تصدير صناعة الغزل والنسيج هي للقطاع الخاص وخصوصاً بعد العام 2005 حيث تراوحت نسبة صادرات القطاع الخاص لصناعة الغزل والنسيج من عام 2000 وحتى 2005 من 72.5%[1] عام 2000 إلى 50% عام 2003 إلى 72.8% عام 2005، وبعد ذلك قفزت صادرات القطاع الخاص لتصل نسبتها من صادرات الغزل والنسيج 97% عام 2008 و95% عام 2009، ولتعود لتنخفض إلى 72% عام 2010 في ظل تراجع صادرات القطاع الخاص وارتفاع صادرات القطاع العام التي ارتفعت من (3321) مليون ل.س عام 2000 إلى (6276) مليون ل.س عام 2003 لتعود وتذبذب صعوداً وهبوطاً، لتصل عام 2010 إلى (8802) مليون ل.س بينما القطاع الخاص، فبعد عام 2005 ارتفعت صادراته ارتفاعاً كبيراً من (8752)[2] مليون ل.س عام 2005 إلى (40129) مليون ل.س عام 2006 بمعدل نمو وصل إلى (358)% ليصل إلى أعلى قيمة له عام 2008 وبلغت (70311) مليون ل.س، وبعد ذلك انخفض التصدير في القطاع الخاص إلى النصف كما ذكرنا سابقاً. وكما نلاحظ أيضاً من قيم صادرات الصناعة الغذائية سيطرة القطاع الخاص سيطرة شبه تامة على التصدير في ظل غياب دور القطاع العام أو مشاركته البسيطة فبلغت نسبة القطاع الخاص في عام 2000 ال 90.5%[3] مقابل 9.5% للقطاع العام لتصل إلى

[1] النسب من إعداد الباحث .

[2] المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ، إحصاءات التجارة الخارجية .

[3] النسب من إعداد الباحث .

98.4 % للقطاع الخاص و1.6% للقطاع العام في الصناعة الغذائية، أما بالنسبة لمقدار مساهمة صناعة الغزل والنسيج في صادرات الصناعة التحويلية .

فإننا نلاحظ أنه سواء صادرات الغزل والنسيج أو الصناعة الغذائية كنوع من المقارنة ضعيفة مقارنة مع صادرات الصناعات الأخرى من فروع الصناعة التحويلية الأخرى، فلم تشكل صادرات صناعة الغزل والنسيج سوى نسبة 5.5% عام 2000 من صادرات الصناعة التحويلية بينما كانت نسبة صادرات الصناعة الغذائية تشكل 2.8% فقط في ذلك العام .واستمرت هذه النسبة مع فروق بسيطة حتى العام 2006 حيث وصلت نسبة صادرات الغزل والنسيج إلى19% والغذائية إلى 15.2% ، وفي العام 2008 أصبحت صادرات الصناعة الغذائية نسبتها أكبر من صادرات الغزل والنسيج فكانت نسبة صادرات صناعة الغزل والنسيج (18.7)% ونسبة تصدير الصناعة الغذائية 27.7% من تصدير الصناعة التحويلية الإجمالي، وهذا دليل تحسين مستوى صادرات الصناعة الغذائية وزيادة الارتقاء بها لتنخفض النسبة في صناعة الغزل والنسيج إلى 13% في عام 2010 وصادرات الصناعة الغذائية شكلت 21.3% من صادرات الصناعة التحويلية .

ج : الميزان التجاري لصناعة الغزل والنسيج :

وبالنظر إلى حركة التبادل التجاري الخارجي لصناعة الغزل والنسيج ككل فكما هو مبين من قيم المستوردات وقيم التصدير التي ذكرناها سابقاً ، نجد أن قيمة التصدير كان أكبر من الاستيراد دوماً ماعدا العام 2004 حيث أن قيمة الاستيراد هي (10632) مليون ل.س بينما التصدير كان (10486) مليون ل.س أي زاد الاستيراد عن التصدير بفارق بسيط هو(146) مليون ل.س وكما في الشكل (4/6) :

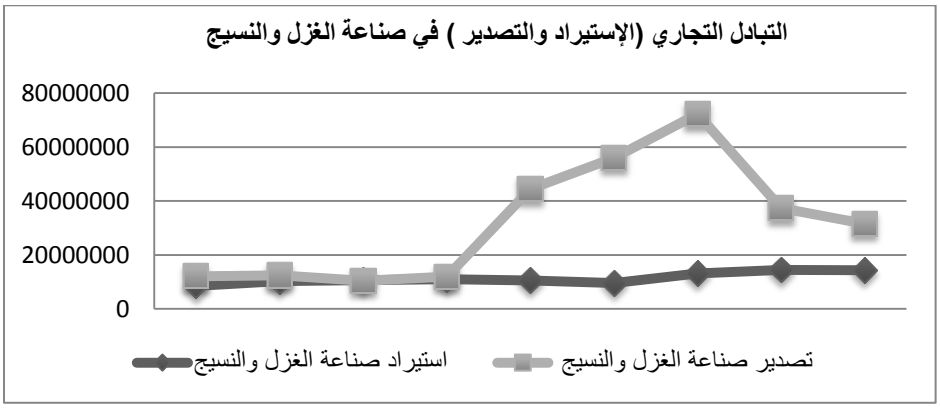

المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة (إحصاءاتالتجارة الخارجية)

وأن الفارق بين الاستيراد والتصدير بقي متقارب حتى العام 2005 وبعد ذلك ارتفعت قيمة التصدير بشكل واضح ووصل الفارق (الربح) إلى أعلى قيمة له في عام 2008 ويقدر بحوالي (95000) مليون ل.س بسبب ارتفاع صادرات القطاع الخاص لصناعة الغزل والنسيج كما بينا سابقاً ليعود الانخفاض في العامين 2009 و2010.

المبحث الثاني :أهمية الإنفاق الحكومي على صناعة الغزل والنسيج

أولاً: تطور الإنفاق الحكومي على صناعة الغزل والنسيج

بالنسبة للإنفاق الإنمائي الفعلي على صناعة الغزل والنسيج في القطاع العام خلال فترة الدراسة فقد تراوح بين 162[1] مليون ل.س عام 2000، حيث توالى الارتفاع التدريجي للإنفاق الحكومي على هذه الصناعة ، مع ملاحظة ارتفاع كبير في العام 2003 فبلغ معدل النمو في ذلك العام حوالي(1300)%[2]، حيث كانت أعلى نسبة إنفاق في عام 2003 وبلغت 2272 مليون ل.س ، وبعد ذلك انخفض الانفاق الانمائي الفعلي لصناعة الغزل والنسيج انخفاض حاد عام 2004 ليصل إلى أقل قيمة له خلال فترة الدراسة وبلغ 1212 مليون ل.س بمعدل نمو سالب بلغ (46-)% ، عن عام 2003 ليكون في العام 2005 حوالي 1252 مليون ل.س بمعدل نمو بلغ 3% فقط ، ليتوالى انخفاض الانفاق الانمائي الفعلي على صناعة الغزل والنسيج في الاعوام 2006 -2007- 2008 و2009 كالتالي على التوالي (792- 730 - 355 - 236) مليون ل.س وبمعدلات نمو سالبة بلغت (36.7-،7.8-،51-،33.5-)%، ليعود الارتفاع في الانفاق في العام2010 ليصل إلى 887.5 مليون ل.س بمعدل نمو بلغ 276%. ومعدل النمو إجمالي من عام (2000-2010) بلغ (448%). ولمقارنة صناعة الغزل والنسيج مع صناعات أخرى تابعة للصناعة التحويلية كالصناعة الغذائية والصناعة الهندسية يلاحظ أن الإنفاق الإنمائي الفعلي على الصناعات الغذائية في القطاع العام خلال فترة الدراسة تراوح بين (75،678) مليون ل.س كأعلى وأدنى قيمة خلال فترة الدراسة ، وبمعدل النمو بلغ (104%) مع ملاحظة ارتفاع كبير في العام 2005 و 2006 ليعود بعد ذلك التراجع حتى 2009 ليعود الارتفاع التدريجي في عام 2010 ويبلغ 417.5 مليون ل.س، بينما الإنفاق الإنمائي الفعلي على الصناعات الهندسية في القطاع العام فتراوح بين (2049،159) مليون ل.س كأدنى وأعلى قيمة ومعدل النمو بين عامي (2000-2010) بلغ 114% ،فتتالى الارتفاع التدريجي في الانفاق الانمائي على القطاع العام لهذه الصناعة بدءاً من العام 2000 بقيمة 202 مليون ل.س ليكون في العام

[1] المصدر: المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة ،إحصاءات صناعية .

[2] النسب من إعداد الباحث

2005 حوالي 575 مليون ل.س لينخفض في العامين 2006 و2007 ليتراوح الانفاق في هذين العامين إلى 519 و502 مليون ل.س على التوالي، حتى وصل إلى أصغر قيمة 159 مليون ل.س عام 2008 . ليرتفع عام2009 إلى أعلى قيمة له 2049 مليون ل.س بمعدل نمو بلغ في ذلك العام حوالي 1185%، ليعود الانخفاض في عام 2010 بقيمة 434 مليون ل.س بمعدل نمو سالب بلغ (78.8−)%. ويتبين من قيم الإنفاق السابقة ضآلة الإنفاق الحكومي على صناعة الغزل والنسيج حيث لم تشكل نسبة الانفاق الانمائي الفعل على القطاع العام في صناعة الغزل والنسيج سوى 4%[1] عام 2000 من إجمالي الإنفاق الإنمائي الفعلي على القطاع العام في الصناعة التحويلية ، لتصل نسبة الإنفاق على صناعةالغزل والنسيج عام 2003 الى أعلى نسبة لها وتبلغ 24.7 % من إجمالي الإنفاق على الصناعة التحويلية و تعود وتنخفض بعد ذلك لتصل إلى 12.7 % عام 2010، مع ملاحظة النسب القليلة أيضاً لكل من الصناعة الغذائية والهندسية لتبلغ نسبة الإنفاق على الصناعة الغذائية 6% ونسبة الصناعة الهندسية 6.5 % من الإنفاق على الصناعة التحويلية وذلك في عام 2010. وإجمالاً يمكن القول أن المشكلات الرئيسية التي تواجه صناعة الغزل والنسيج هي ضآلة الإنفاق على صناعة الغزل والنسيج فلا يشكل الإنفاق على صناعة الغزل والنسيج سوى قسم ضئيل من الإنفاق على الصناعة التحويلية وخصوصاً تراجع الإنفاق الإنمائي على القطاع العام في صناعة الغزل والنسيج ، ومعها كل من الصناعة الغذائية والهندسية، لأن معظم الانفاق على الصناعة التحويلية يذهب الى صناعات أخرى كالصناعة الكيميائية.

[1] النسب من إعداد الباحث

ومن المشكلات التي تواجه صناعة الغزل والنسيج أيضاً هو الضعف الكبير للتمويل المصرفي لهذه الصناعة وتكاد تكون معدومة ، لأنه كما رأينا ضآلة التمويل المصرفي للصناعة التحويلية[1] (سواء القطاعين العام والخاص) والتي تعد صناعة الغزل والنسيج من ضمن الصناعة التحويلية وإحدى صناعاتها. ويعود ضعف التمويل المصرفي للصناعة التحويلية إلى ضعف التمويل المصرفي للقطاع الصناعي ككل كما رأينا ولم تبلغ في أقصى حدودها من (2.5 – 8.5)% بين عامي (2000 – 2010) من إجمالي التمويل المصرفي للقطاعات الاقتصادية.

[1] فقرة (التمويل المصرفي للقطاع الصناعي) الفصل الثالث من هذا البحث ، ص 65-66-67 .

ثانياً: تحليل مدى أثر الانفاق الحكومي على صناعة الغزل والنسيج

أولاً: المجتمع الأصلي للدراسة:

يتألف المجتمع الأصلي من المؤسسات والشركات العاملة في قطاع الصناعة التحويلية في الجمهورية العربية السورية.

ثانياً: عينة الدراسة:

وهي عينة غرضية حيث يكون الأساس في المعاينة هنا هو حكم الخبير في اختيار الحالات المطلوبة و للتعرف على أنواع معينة من الحالات لدراستها دراسة متعمقة ، وقد قام الباحث باختيار قطاع الغزل والنسيج كعينة لقطاع الصناعات التحويلية.

ثالثاً: أداة الدراسة:

تتكون أداة الدراسة من بيانات إحصائية تتعلق بقطاع الغزل والنسيج حصل عليها الباحث من عدة مصادر وهي : المكتب المركزي للإحصاء (المجموعات الإحصائية) ومنشورات مصرف سورية المركزي كالنشرات الربعية وتقرير التطورات النقدية والمصرفية التي ينشرها المصرف وكذلك بيانات صادرة عن هيئة الاستثمار السورية وكذلك بيانات متعلقة بالقطاع الصناعي من وزارة الصناعة والشركات الصناعية سواء عامة أو خاصة .

رابعاً :الصعوبات التي واجهت الباحث:

يمكننا أن نوجز أهم الصعوبات بأنها هي الصعوبات التي يواجهها أي باحث هنا وهي ندرة المعلومات والبيانات التي يحتاجها الباحث وصعوبة الحصول عليها من المؤسسات المختلفة واتصاف هذه البيانات بالسرية .

خامساً : القوانين و المعادلات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدم في البحث مجموعة من القوانين والمعادلات الإحصائية التي تم من خلالها التحقق من فرضيات البحث وربط متغيراته مع بعضها البعض وهذه المعادلات هي: معامل ارتباط كندال

الذي يستخدم في حالة البيانات اللامعلمية وغير المنتظمة وفي حال البيانات الرتبية أي غير الكمية[1] كما هو الحال في البيانات المستخدمة لدينا و يعطى معامل ارتباط كندال بالعلاقة التالية:

$$k = \frac{\sum_{i=1}^{n}(xi - \overline{x})(yi - \overline{y})}{(n-1)SxSy}$$

حيث : x المتغير المستقل (الانفاق الحكومي) ،Y المتغير التابع (صناعة الغزل والنسيج)

n العينة ،s_x الانحراف المعياري لx، s_y الانحراف المعياري لy .

وتمت معالجة النتائج ضمن الرزمة الإحصائية (SPSS).

حيث سنقوم بدراسة أثر الإنفاق الحكومي على صناعة الغزل والنسيج بجميع متغيراتها الاقتصادية وبقطاعيها العام والخاص .

وبالتالي سنقسم الفرضية الأساسية للبحث القائلة : الإنفاق الحكومي لا يؤثر ايجابياً على صناعة الغزل والنسيج إلى فرضيتين رئيسيتين :

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية في القطاع العام للغزل والنسيج. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- لا يوجد تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على صافي الناتج المحلي في القطاع العام للغزل والنسيج.

الجدول (4/2) يبين ارتباط Kendall للفرضية

	العدد	ارتباط كندال	مستوى الدلالة	القرار
الإنفاق الحكومي	9	.444*	.048	دالة
صافي الناتج المحلي	9			

[1] سعد زغلول بشير ، دليل إلى البرنامج الاحصائي spss ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ، بغداد ،العراق ،2003 ، ص 144 .

نلاحظ من الجدول رقم (4/2): إن قيمة ارتباط كندال بلغت (*444.)، ومستوى الدلالة هو(0.048) أصغر من (0.05) وهي علاقة إيجابية ودالة عند مستوى الدلالة (0.05)، أي أننا واثقون بنسبة 95% أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي ارتفع صافي الناتج المحلي وبالتالي يوجد تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على صافي الناتج المحلي في القطاع العام للغزل والنسيج أي على نقيض الفرضية المدروسة . ولمعرفة مدى شدة هذا التأثير وهذا الارتباط نحسب R^2. وبعد حساب R^2 معامل التحديد (معامل الارتباط الحدي) والذي يوضح إنه كلما تغير المتغير المستقل وهو هنا (الانفاق الحكومي) درجة واحدة فإنه يؤثر بنسبةR^2 % في المتغير التابع[1] وبالتالي وذلك يعني إن ارتفاع الانفاق الحكومي درجة واحدة سيرفع الناتج R^2= (0.444)^2= 0.19: المحلي الصافي في القطاع العام للغزل والنسيج بمقدار 19% .

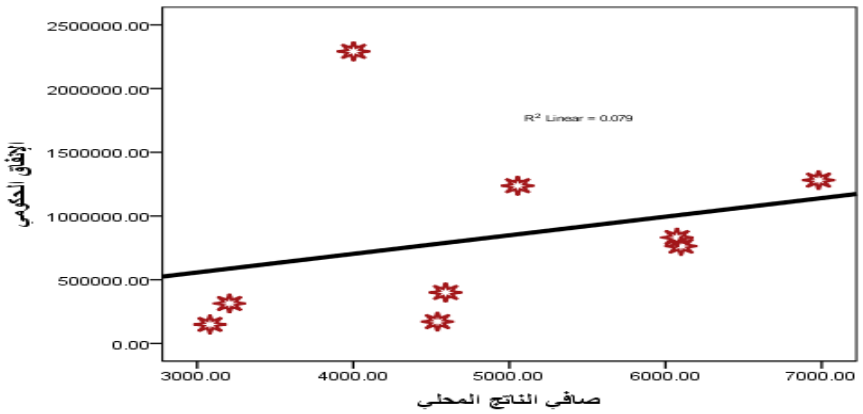

الشكل رقم (4/7) يبين انتشار العينة على منحنى الانحدار

[1] سعد زغلول بشير، مرجع سابق ،ص 140 .

- لا يوجد تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على عدد العمال في القطاع العام للغزل والنسيج.

الجدول (4/3) يبين ارتباط Kendall للفرضية

	العدد	ارتباط كندال	مستوى الدلالة	القرار
الإنفاق الحكومي	9	.500*	.030	دالة
عدد العمال	9			

نلاحظ من الجدول رقم (4/3): إن قيمة ارتباط كندال بلغت (*.500)، ومستوى الدلالة هو(0.030) أصغر من (0.05) وهي علاقة إيجابية ودالة عند مستوى الدلالة (0.05)، أي أننا واثقون بنسبة 95% أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي ارتفع عدد العمال وبالتالي نرفض الفرضية المدروسة. ويوجد تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على عدد العمال في القطاع العام للغزل والنسيج ومقدار هذا التأثير هو كما يلي : $R^2 = (0.500)^2 = 0.25$ أي إن زيادة الانفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة سيزيد من عدد العاملين (التشغيل) في القطاع العام للغزل والنسيج بمقدار 25 %.

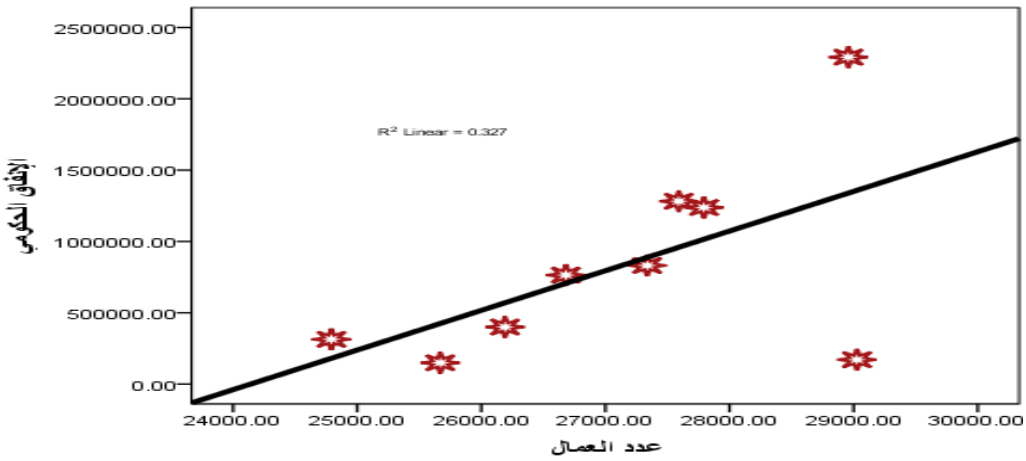

الشكل رقم (4/8) يبين انتشار العينة على منحنى الانحدار

- **لا يوجد تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على الاستيراد في القطاع العام للغزل والنسيج.**

الجدول (4/4) يبين ارتباط Kendall للفرضية

	العدد	ارتباط كندال	مستوى الدلالة	القرار
الإنفاق الحكومي	9	.222	.202	غير دالة
الاستيراد	9			

نلاحظ من الجدول رقم (4/4): إن قيمة ارتباط كندال بلغت (.222)، ومستوى الدلالة هو(0.202) أكبر من (0.05) بالتالي لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، بين الإنفاق الحكومي والاستيراد وبالتالي نقبل الفرضية ولا يوجد تأثير ملحوظ للإنفاق الحكومي على الاستيراد في القطاع العام للغزل والنسيج.

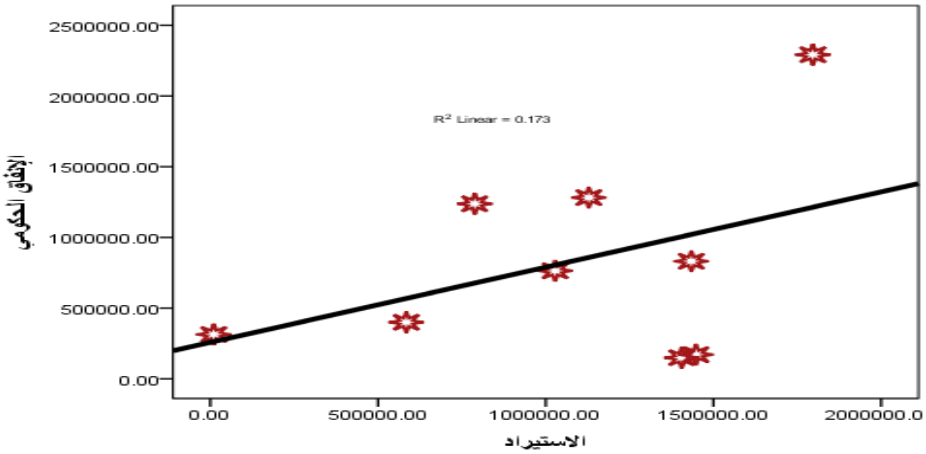

الشكل رقم (4/9) يبين انتشار العينة على منحنى الانحدار

- لا يوجد تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على التصدير في القطاع العام للغزل والنسيج.

الجدول (4/5) يبين ارتباط Kendall للفرضية

	العدد	ارتباط كندال	مستوى الدلالة	القرار
الإنفاق الحكومي	9	.278	.149	غير دالة
التصدير	9			

نلاحظ من الجدول رقم (4/5): إن قيمة ارتباط كندال بلغت (.278)، ومستوى الدلالة هو(0.149) أكبر من (0.05) بالتالي لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية ولا يوجد تأثير ملحوظ للإنفاق الحكومي على التصدير في القطاع العام للغزل والنسيج.

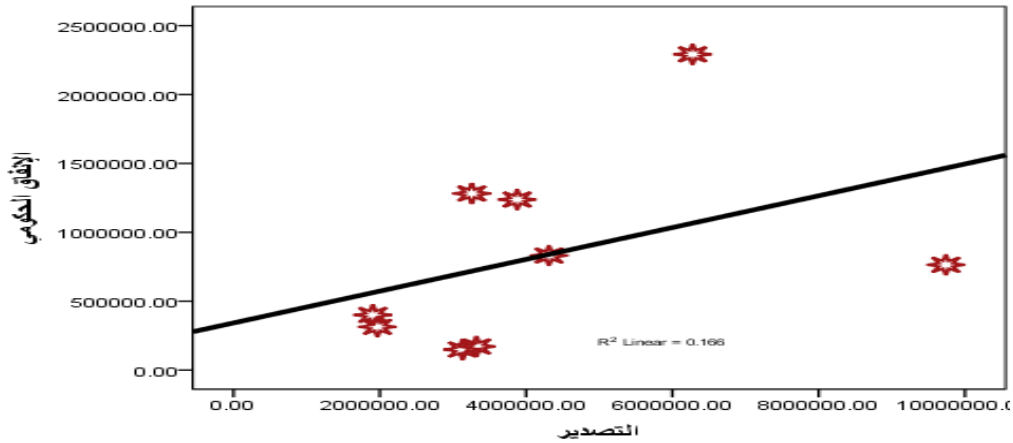

الشكل رقم (4/10) يبين انتشار العينة على منحنى الانحدار

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية في القطاع الخاص للغزل والنسيج. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- لا يوجد تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على صافي الناتج المحلي في القطاع الخاص للغزل والنسيج.

الجدول (4/6) يبين ارتباط Kendall للفرضية

	العدد	ارتباط كندال	مستوى الدلالة	القرار
الإنفاق الحكومي	9	.667**	.006	دالة
صافي الناتج المحلي	9			

نلاحظ من الجدول رقم (4/6): إن قيمة ارتباط كندال بلغت (.667**)، ومستوى الدلالة هو(0.006) أصغر من (0.05) وهي علاقة إيجابية ودالة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أننا واثقون بنسبة 99% أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي ارتفع صافي الناتج المحلي وبالتالي نرفض الفرضية ، ويوجد تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على صافي الناتج المحلي في القطاع الخاص للغزل والنسيج. و لمعرفة مقدار هذا التأثير نحسب $R^2=(0.667)^2=$ 0.44 أي إذا ارتفع الانفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة فإن هذا سيؤثر على الناتج المحلي الصافي لصناعة الغزل والنسيج في القطاع الخاص وسيزيده بمقدار 44 % .

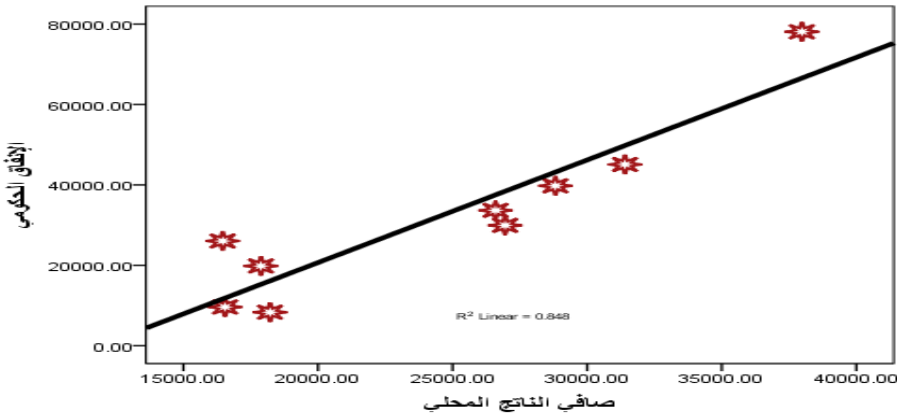

الشكل رقم (4/11) يبين انتشار العينة على منحنى الانحدار

- لا يوجد تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على عدد العمال في القطاع الخاص للغزل والنسيج.

الجدول (4/7) يبين ارتباط Kendall للفرضية

	العدد	ارتباط كندال	مستوى الدلالة	القرار
الإنفاق الحكومي	9	.944**	.000	دالة
عدد العمال	9			

نلاحظ من الجدول رقم (4/7): إن قيمة ارتباط كندال بلغت (.944**)، ومستوى الدلالة هو(0.00) أصغر من (0.05) وهي علاقة إيجابية ودالة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أننا واثقون بنسبة 99% أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي ارتفع عدد العمال وبالتالي نرفض الفرضية المدروسة، ويوجد تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على عدد العمال في القطاع الخاص للغزل والنسيج. ومقدار هذا التأثير هو كالتالي $R^2 = (0.944)^2 = 0.89$ أي أن زيادة وحدة واحدة للإنفاق الحكومي على قطاع صناعة الغزل والنسيج في القطاع الخاص سيؤثر على العمالة في هذا القطاع بمقدار 89 % وهو تأثير شديد.

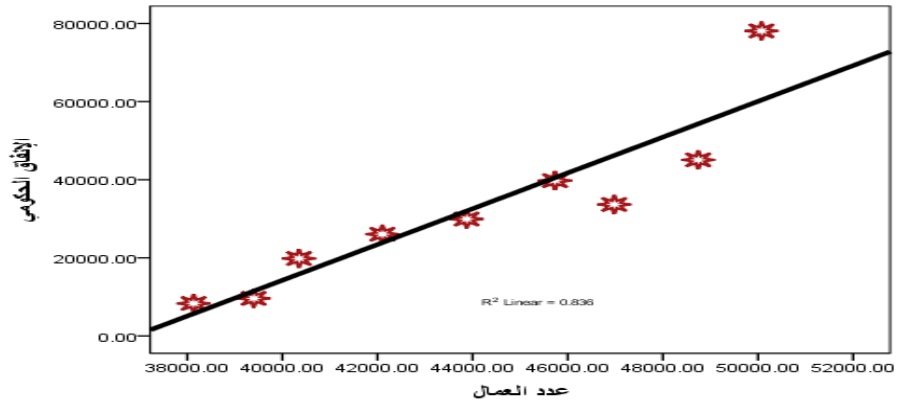

الشكل رقم (4/12) يبين انتشار العينة على منحنى الانحدار

- لا يوجد تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على الاستيراد في القطاع الخاص للغزل والنسيج.

الجدول (4/8) يبين ارتباط Kendall للفرضية

	العدد	ارتباط كندال	مستوى الدلالة	القرار
الإنفاق الحكومي	9	.611*	.011	دالة
الاستيراد	9			

نلاحظ من الجدول رقم (4/8): إن قيمة ارتباط كندال بلغت (*611.)، ومستوى الدلالة هو(0.011) أصغر من (0.05) وهي علاقة إيجابية وبالتالي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، أي أننا واثقون بنسبة 95% وبالتالي نرفض الفرضية ويوجد تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على الاستيراد في القطاع الخاص للغزل والنسيج. ومقدار هذا التأثير هو $R^2= (0.611)^2=0.37$ وبالتالي أي زيادة للإنفاق الحكومي على صناعة الغزل والنسيج سيزيد الاستيراد في القطاع الخاص لصناعة الغزل والنسيج بمقدار 37 %.

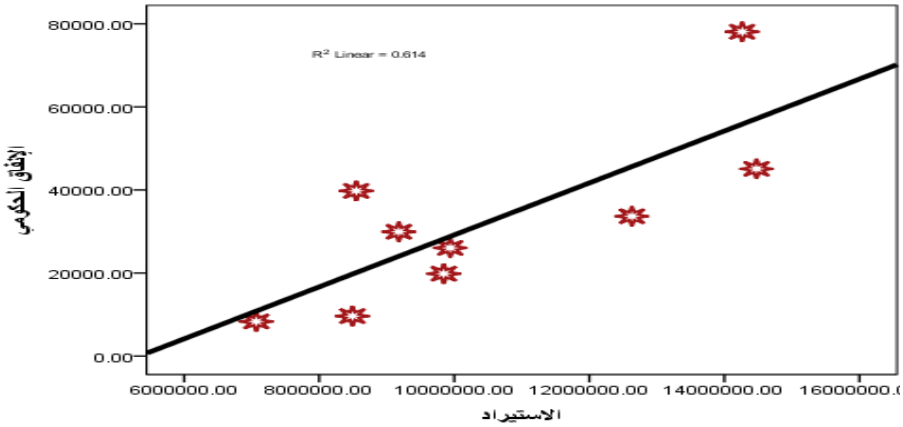

الشكل رقم (4/13) يبين انتشار العينة على منحنى الانحدار

- لا يوجد تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على التصدير في القطاع الخاص للغزل والنسيج.

الجدول (4/9) يبين ارتباط Kendall للفرضية

	العدد	ارتباط كندال	مستوى الدلالة	القرار
الإنفاق الحكومي	9	.389	.072	غير دالة
التصدير	9			

نلاحظ من الجدول رقم (4/9): إن قيمة ارتباط كندال بلغت (.389)، ومستوى الدلالة هو(0.072) أكبر من (0.05) بالتالي لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية ولا يوجد تأثير ملحوظ للإنفاق الحكومي على التصدير في القطاع الخاص للغزل والنسيج.

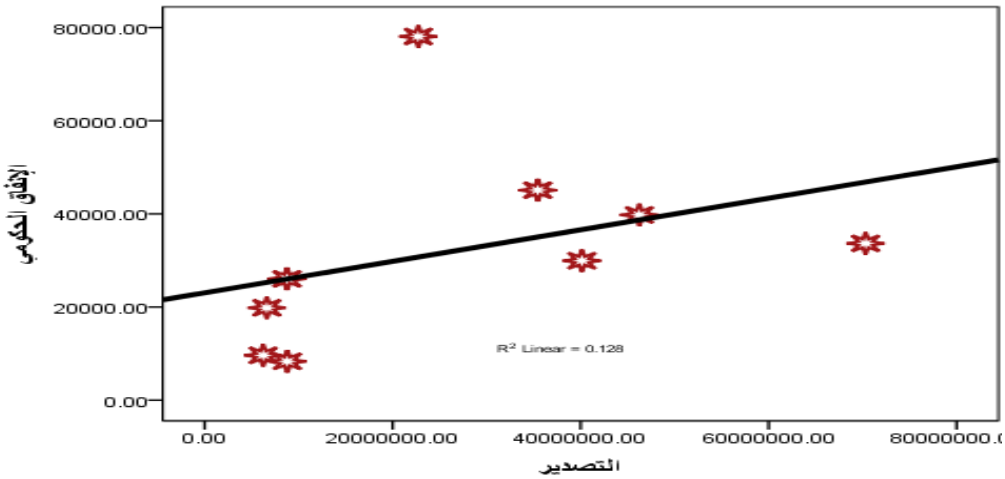

الشكل رقم (4/14) يبين انتشار العينة على منحنى الانحدار

خلاصة

تبين لنا من خلال التحليل السابق الأهمية الكبرى للإنفاق الحكومي ودوره المهم بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج، وذلك لآثاره المباشرة على هذه الصناعة الحيوية في سورية ، فتبين أن صناعة الغزل والنسيج ترتبط ارتباط وثيق بتغيرات الانفاق الحكومي المقدم لهذه الصناعة، فالإنفاق الانمائي الفعلي المقدم للقطاع العام في صناعة الغزل والنسيج ضعيف جداً ، ولا يشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي الانفاق الانمائي للقطاع العام في الصناعة التحويلية ، وكذلك انعدام التمويل المصرفي لهذه الصناعة ، هذا بدوره أثر سلباً على هذه الصناعة العريقة في سوريا، وخصوصاً القطاع العام فيها الذي تراجع دوره في الأعوام الأخيرة ، حيث تراجع كل من الانتاج والناتج المحلي الصافي والتشغيل في صناعة الغزل والنسيج في القطاع العام ، وذلك في ظل سيطرة كاملة للقطاع الخاص، أما التبادل التجاري فالميزان التجاري لصناعة الغزل والنسيج فهو رابح وذلك لسيطرة القطاع الخاص على التبادل التجاري وارتفاع صادراته عن مستورداته ، بينما الاستثمار فالنسبة الأكبر منه هي للقطاع العام في ظل ضعف الاستثمار في القطاع الخاص ، وهذا دليل على ان القطاع الخاص ذو فعالية أكبر من القطاع العام المتراجع دوماً في جميع المؤشرات ، مقابل سيطرة كاملة للقطاع الخاص والنسبة الأكبر له في جميع المؤشرات ، على الرغم من ضعف رؤوس الأموال المستثمرة فيه والتي تذهب بمعظمها القطاع العام.

خاتمة

تعددت النظريات التي تناولت دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، واختلفت هذه النظريات فيما بينها بين معارض ومؤيد لفكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومدى هذا التدخل، إلا انه مهما تعددت الآراء في هذا الشأن ، لا يمكن الاستغناء عن دور الدولة التدخلي وخصوصاً انفاقها العام ، وسعينا في هذا البحث إلى تبيين الأثر الكبير والفعَال للإنفاق الحكومي على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية وخاصةً القطاع الصناعي ، فالإنفاق العام يمثل التيار التمويلي الرئيسي للاقتصاد الوطني وبدونه لا يمكن لجميع القطاعات الاقتصادية بمختلف أنواعها أن تستمر، فتبين أن للإنفاق الحكومي الأثر البالغ على الصناعة التحويلية وصناعة الغزل والنسيج، فالإنفاق العام الضعيف أثر سلباً على هذه الصناعة وأدى إلى تدهور حالة هذه الصناعات في سوريا وضعف نسبة مساهمتها بالناتج المحلي الصافي والاستثمار والتبادل التجاري فيها، بينما العمل على زيادة الإنفاق الحكومي يعيد تفعيل دور الصناعة التحويلية وخاصة القطاع العام فيها والذي يعاني من التعثر والتراجع أمام القطاع الخاص، وذلك من خلال زيادة الدعم والتمويل والإنفاق عليه ، مما يؤدي إلى تحقيق تنمية متوازنة للصناعة التحويلية يمكنها من إعادة هيكلية هذه الصناعة وزيادة انتاجيتها وقيمتها المضافة وبالنتيجة دعم اقتصادنا الوطني وتعافيه بعد التعثر الشديد الذي أصابه جراء الازمة السورية والعقوبات الجائرة على اقتصادنا ، وإعادة دور صناعة الغزل والنسيج التي تمتاز بها سوريا بعراقتها وأصالتها وشهرتها العالمية إلى موقعها الحقيقي . إلا أن هذه النفقات الحكومية وتزايدها المستمر يجب أن يقابلها العمل على تغطية هذه النفقات من خلال الإيرادات الحكومية التي يجب إيجاد طرق ووسائل متجددة بما يمكن من زيادة إيرادات الدولة بالشكل الكافي وذلك للحد والتقليل من عجز الموازنة ولتلبية الإنفاق العام المتزايد، فيمكن القول أن ايجاد التوافق والتناغم بين السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية تمثل جوهر السياسة المالية للدولة ، وتكون السياسية الإنفاقية والضريبية طرفا ميزان تعمل الدولة على تحقيق التوازن بينهما، بالشكل الذي يحقق التطور والنمو لاقتصادنا الوطني، ويمكننا من الاعتماد على صناعتنا الوطنية وتطويرها والنهوض بها.

اختبار الفرضيات

من خلال ما تم دراسته فإنه تبين الآتي

1- إن الفرضية الأولى القائلة (الانفاق الحكومي لا يؤثر ايجابياً على تنمية الصناعات التحويلية)

ثبت عكسها وبالتالي نقض الفرضية هو أن الانفاق الحكومي يؤثر بشكل ايجابي على تنمية الصناعات التحويلية وهذا التأثير مباشر وكبير .

2- إن الفرضية الثانية القائلة (الانفاق الحكومي لا يؤثر ايجابياً على صناعة الغزل والنسيج) ثبت عكسها أيضاً ونقض هذه الفرضية هو أن الانفاق الحكومي يؤثر ايجابياً على صناعة الغزل والنسيج ، وهذا التأثير كبير والارتباط وثيق بين الانفاق الحكومي وصناعة الغزل والنسيج بكل مؤشرات هذه الصناعة وفي كلا القطاعين العام والخاص ، ماعدا الاستيراد والتصدير في القطاع العام ، والتصدير في القطاع الخاص لصناعة الغزل والنسيج فلا يؤثر الانفاق الحكومي بالشكل الكبير الذي يمكن أخذه بالحسبان في هذه المؤشرات بل هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل أكبر .

النتائج

توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية :

1 – يعاني القطاع الصناعي السوري من العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجهه وتقف عائقاً امام تطوره والنهوض به ، وأهم تحدي يواجه القطاع الصناعي السوري في الوقت الراهن هو ضعف أداء هذا القطاع في الاقتصاد السوري، وقلة نسبته في الناتج الصافي والاستثمارات والتبادل الخارجي والتشغيل، مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى وخاصة الصناعة التحويلية ذات الحصة الأقل من القطاع الصناعي ، هذا الضعف في تنمية هذه الصناعة جاء نتيجةً لعامل أساسي وهو ندرة التمويل المصرفي المقدم للقطاع الصناعي عامةً ومشاريع الصناعة التحويلية خاصةً ، فالقروض المقدمة لهذا القطاع تكاد لا تذكر . ومستوى الانفاق الحكومي والدعم الذي تلقاه مشاريع الصناعة التحويلية ضئيل جداً وهو الأضعف مقارنة بالصناعات الأخرى، ومن أقسام الصناعة التحويلية تحتل صناعة الغزل والنسيج المرتبة الأدنى من حيث الانفاق الحكومي عليها والذي أدى بهذه الصناعة إلى ما هي عليه الآن من تراجع وضعف.

2 – تراجع دور القطاع العام الصناعي تراجعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، وتراجع مساهمته في الصناعة السورية بشكل ملحوظ وتردي أحواله في السنوات الأخيرة في قطاع الصناعة التحويلية عامةً وصناعة الغزل والنسيج خاصةً، فالقطاع العام هو المتضرر الأكبر من ضآلة الانفاق الحكومي على هاتين الصناعتين، فمعظم مشاريع القطاع العام في صناعة الغزل والنسيج خاسرة وليست رابحة ولا يمكنها الاستمرار، بينما الدور الأكبر والأهم في هاتين الصناعتين هو للقطاع الخاص الذي تعاظم دوره في السنوات الأخيرة في ظل تراجع القطاع العام الصناعي .

المقترحات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يمكن تقديم المقترحات التالية التي يمكن من خلالها الارتقاء بالقطاع الصناعي في سوريا ومن أهمها :

1 – ضرورة إيجاد استراتيجية جديدة للعمل المصرفي تركز على جعل القطاع الصناعي يحتل المرتبة الأولى من حيث التمويل المصرفي وتقديم التسليفات المصرفية الضرورية لهذا القطاع، بما يلائم نهوض وتطوير هذا القطاع الحيوي في سوريا، ليكون الناهض الاساسي للاقتصاد الوطني خاصةً في ظل تراجع العائدات النفطية وانعدامها في ظل الأزمة السورية، وتوجيه الدعم الأكبر لمشروعات الصناعة التحويلية التي تشكل عماد القطاع الصناعي وصناعة الغزل والنسيج العريقة في سوريا منذ التاريخ. وضرورة العمل على وضع هيكلية جديدة لتمويل القطاع العام الصناعي وإعادة تفعيل دوره ، ومنحه القروض المناسبة وبتسهيلات جيدة ، هذا من شأنه أن يحرك عجلة التنمية في القطاع العام وخصوصاً في الصناعتين التحويلية والغزل والنسيج ، بما يمكنه من أخذ زمام المبادرة وإعادته الى دوره الريادي ونقله من قطاع متعثر إلى قطاع رابح، يمكنه من المنافسة وتحقيق معدلات نمو جيدة ومتناسبة مع متطلبات الاقتصاد الوطني .

2 – دعم وتطوير صناعة الغزل والنسيج وزيادة الاهتمام بها من خلال زيادة الانفاق الحكومي المقدم لهذه الصناعة، وذلك بتفعيل وتطوير دور المراكز والهيئات الداعمة لهذه الصناعة وبإشراف ودعم مباشر من قبل الحكومة، ويمكن اجمال هذه الهيئات الداعمة بإقامة مجلس أعلى للغزل والنسيج برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وإنشاء المراكز البحثية المتخصصة بهذه الصناعة العريقة، مهمة هذه المراكز البحثية القيام بدراسات معمقة لمتطلبات صناعة الغزل والنسيج وماهي الجهود والامكانيات الواجب توافرها للارتقاء بهذه الصناعة من حيث تحسين مواصفات السلعة المنتجة كي يمكنها المنافسة في الأسواق العالمية جودةً وسعراً، وإتباع أنظمة صيانة دورية للآلات، وإقامة صناعات مكملة ومتكاملة ومترابطة بدءاً من الخيوط وحتى الألبسة، واعادة الحياة لهذه الصناعات في حال وجودها، وإيجاد أسواق تصريف للسلع المنتجة من خلال إقامة المعارض للنسيج السوري في الخارج، ودراسة الاسواق الخارجية وأذواق المستهلكين في هذه الأسواق ليتماشى الانتاج مع متطلبات السوق المراد دخوله .

المراجع

أولاً: الكتب

أ: الكتب بالعربية :

1- سوزي عدلي الناشر، المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2003.

2- طارق الحاج ، المالية العامة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2000.

3- علي أحمد خليل – سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة والإصلاح المالي، دار زهران، عمان، 2002.

4- عطية عبد الواحد ، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

5- علي كنعان ، الاقتصاد المالي ، منشورات جامعة دمشق ، 2008- 2009 .

6- علي كنعان ، النظام النقدي والمصرفي السوري، دار الرضا للنشر والتوزيع، دمشق، 1999 .

7- فوزت فرحات ، المالية العامة والاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، 2003.

8- محمد خالد المهايني – خالد الخطيب – محمد خالد الحريري ، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي ، جامعة دمشق ، 2005 – 2006 .

9- نهاد خليل دمشقية، التكامل الصناعي السوري اللبناني الإمكانات والفرص، مركز دراسات الوحدة العربية،2002 .

ب :الكتب بالأجنبية :

1 –N. Barr، The Economics of the Welfare State، 4th ed، (Oxford: Oxford University Press، 2004)

2–Jessop،The transition to post–Fordism and the Schumpeterian work–fare state،in R .Burrows and B. Loader (eds.)، Towards a Post–Fordist Welfare State، (London :Rout ledge، 1994)

3 – A.O. Enabulele ،Humanitarian intervention and territorial sovereignty: the dilemma of two strange bedfellows .The International Journal of Human Rights، Vol. 14، 2012.

4– Democratization and Economic Reform. Annual Review of Political Science، Vol. 4 (2001)،Kurt Weyland ، Neoliberalism and Democracy in Latin America: A Mixed Record. Latin American Politics and Society، Vol. 64، No. 1 (2004).

5– Larry Diamond،Free Politics and Free Markets in Latin America ،Journal of Democracy، Vol. 6، No. 4 (1998).

6– Democracy and economic reform، in Edward P. Lazear، ed.، Economic Transition in Eastern Europe and Russia، (Stanford، CA: Hoover Institution Press،1995.

7– Norberto Bobbio ،Liberalism and democracy، (London: Verso، 1990); and William H Riker، Liberalism against Populism، (Waveland Press، 1982).

8– Antony Giddens ، The third way، 1998.

9– Keynes ،John .Maynard ،The general theory of Employment، Interest and Money ،Macmillan co LTD، London،1970.

10 - HM Government، "Building on progress: The role of the state"، Prime Minister's Strategy Unit، Cabinet Office،The UK،2007.

11 - SAMUELSON.PAUL A. "The Pure Theory of Public Expenditure" ، Review of Economics and Statistics،1954.

12-DELONG ، B، " What is Wrong in our Economies?" January 1998.

13 – Mimeo Quoted from TORRES، Raymond،" Towards A Socially Sustainable World Economy. An Analysis of the Social Pillars of Globalization) "Geneva، International Labor Office، (Studies on the Social Dimensions of Globalization، 2001.

14 - Koelln، K.، Rush، M. & Waldo، D.، Do government policy multipliers decrease with inflation?، Journal of Monetary Economics، 38،1996.

15 - Paul Kennedy،Globalization and its Discontents، New Perspectives Quarterly،Vol 13، No 4،Fall ،1996.

16 - James N Rosenau، New Dimensions of Security :The Interaction of Globalizing and Localizing Dynamics، Security - Dialogue، 1994.

17 - Martin Wolf، Will The Nation- State Survive Globalization? Foreign Affairs، http: //www.ForeignAffairs.Org//،Jan/Feb، 2001.

18- Martin Shaw، The State Of Globalization، From Review of International Political Economy 1997.

ثانياً:

التقارير والدراسات الصادرة عن المنظمات العربية والدولية :

1- جامعة الدول العربية :صندوق النقد العربي :التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام من عام 2000 إلى العام 2010.

2- الأمم المتحدة :

- تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة للأعوام 2005- 2006- 2007 - 2008 - 2009 .

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2007.

ثالثاً: الخطط والنشرات الإحصائية :

1- البيان الحكومي المالي للأعوام : من عام 2006 وحتى العام 2011 .

2- هيئة الاستثمار السورية : تقارير الاستثمار السنوي الثاني والثالث والرابع والخامس للأعوام 2007،2008،2009،2010 .

3- المكتب المركزي للإحصاء :

- المجموعات الإحصائية السورية من العام 2000 وحتى العام 2011 .

4 - مصرف سورية المركزي :

- النشرات الربعية للأعوام : من عام 2000 وحتى العام 2011 .

- نشرة التطورات النقدية والمصرفية من عام 2000 وحتى العام2011.

رابعاً: المراسيم و الدوريات:

1- المرسوم التشريعي رقم 54 لعام 2006.

2- المرسوم التشريعي رقم 92 لعام 1967 مادة (9) .

خامساً: الرسائل الجامعية :

1- أحمد الحق، التصنيع والنمو الحضاري، اطروحة ماجستير، جامعة دمشق، 2002.

2- أديب علي صقر ، صادرات الغزل والنسيج في سورية الواقع والأفاق ، اطروحة ماجستير ، جامعة دمشق ، 1997 .

3-أمين البشير، أثر قيام منظمة التجارة العالمية على الصناعة السورية ، اطروحة ماجستير ، جامعة دمشق ، 2008 .

4 - عثمان مصطفى، أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة (دراسة مقارنة) ، اطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس، القاهرة ، 2006.

5 - عفيف عبد الكريم صندوق، دور السياسة المالية العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى واقع الجمهورية العربية السورية ،اطروحة ماجستير، جامعة دمشق ،2000.

6 - علي برغوثه، النفقات العامة في سوريا من حيث مصادر تمويلها وأثرها على المتغيرات الكلية في الاقتصاد السوري – دراسة تحليلية ،اطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ، 2008.

7 -غسان غندور، الإيرادات الضريبية ودورها في تمويل الموازنة العامة، اطروحة ماجستير، جامعة دمشق ، 2008.

8 - محمد شوقي محمد ، تمويل الاستثمار العام والخاص في الصناعات التحويلية في سورية ،اطروحة ماجستير، جامعة دمشق،2001.

9- محمود ابراهيم العلي ،الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات في سورية ، اطروحة ماجستير ،جامعة دمشق ، 2002 .

10- نسرين الخطيب، مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، اطروحة ماجستير ، جامعة دمشق ، 2008 .

ملاحق البحث

الملحق (1) تطور حجم النفقات العامة الكلية بملايين الليرات السورية في سورية بالأسعار الجارية خلال الفترة 2000 – 2010

البيان	النفقات العامة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو النفقات العامة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
2000	246194	903943	27.2%	–	-
2001	274831	974008	28.2%	11.6%	7.8%
2002	314050	1016519	30.9%	14.3%	4.4%
2003	353651	1067265	33.1%	12.6%	5.0%
2004	405145	1263139	32.1%	14.6%	18.4%
2005	431402	1493766	28.9%	6.5%	18.3%
2006	493700	1698480	29.1%	14.4%	13.7%
2007	520531	2019810	25.8%	5.4%	18.9%
2008	548394	2445060	22.4%	5.35%	21%
2009	654573	2519151	26 %	19.4%	3%
2010	695384	2791800	25%	6.23%	10.8%

المصدر: العمليات المنفذة في الموازنة العامة للسنوات المذكورة، النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، النسب من إعداد الباحث.

الملحق (2) * تطور النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في موازنات بعض الدول العربية خلال الفترة 2000– 2010 (%)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	35.0	34.7	34.2	38.9	39.4	39.6	37.7	38.0	36.1	35.7	30.4
الجزائر	28.8	31.5	35.3	29.2	29.2	28.9	29.2	34.9	38.9	43.7	37.7
سوريا	30.5	32.6	31	33.5	32.0	28.9	92	25.8	22.4	25.4	25.8
مصر	26.1	26.8	30.8	31.9	27.4	30.2	32.6	31.2	31.5	34	30.3
لبنان	41.9	36.1	36.6	35.6	32.8	31.4%	36.9	36.2%	33.9	32.6	28.8
تونس	28.2	28.1	32.5	35.2	33.2	31.9	31.8	31.8	30.9	30.4	30.4

التقرير الاقتصادي العربي الموحد[1]، للسنوات المذكورة.

* إن النسب الواردة هي بيانات منشورة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات المذكورة والصادر عن صندوق النقد العربي ،وهذه النسب تختلف في سورية عن النسب المحسوبة في المصادر السورية، و ذلك بسبب أن هذه النسب قد حسبت بأخذ قيم النفقات والناتج المحلي الإجمالي للدول المذكورة بالدولار الأمريكي ، وغالبا ما يكون سعر الصرف الذي حسب به الناتج المحلي الإجمالي مثقلا ، وبالتالي سيختلف عن سعر الصرف الذي حسبت به باقي المؤشرات، كالنفقات العامة مما سيؤدي إلى اختلاف النسب.

[1] ttp://www.amf.org.ae/amf/website/pages/page.aspx?Type=8&ID=549&forceLanguage=ar

الملحق رقم (3) المدفوعات التقديرية في الموازنة العامة للدولة بحسب التبويب الوظيفي للنفقات العامة بملايين الليرة السورية

النفقات العامة حسب الوظيفة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الخدمات الجماعية والاجتماعية	150060	171326	186758	237122	268765	310392	335200	**373223**	**402993**	453468	480875	520817
الزراعة والغابات والأسماك	26123	27487	29375	32074	33541	26125	27778	32693	25593	30847	33489	36439
الصناعة الإستخراجية	10277	11449	14606	16490	16416	11150	12004	16349	15712	21605	17991	22955
الصناعة التحويلية	**16060**	17936	22839	25515	17563	12342	12110	11116	7654	9998	8110	7335
الكهرباء والماء والغاز	25685	30668	32421	32645	35395	34445	36532	39427	34611	41541	55721	68670
البناء والتشييد	1079	1098	1240	1228	1018	628	889	1029	884	1096	1190	1386
التجارة	2848	2752	2943	4102	5442	3109	4256	3621	2834	3383	4060	2802
النقل والمواصلات والتخزين	21970	35594	39697	39064	39401	25439	28520	32180	26343	37018	35389	39187
المال والتأمين والعقارات	1590	2888	3385	2658	3428	2673	4145	5363	4350	4334	4730	4971
نفقات أخرى	19708	200850	23127	29101	28530	33697	33558	73000	79026	81710	112445	130437
المجموع	**275400**	**322000**	**356389**	**420000**	449500	460000	495000	588000	600000	685000	754000	835000

المصدر: المدفوعات التقديرية في الموازنة العامة للدولة ، النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة

الملحق رقم (4) تطور النفقات الجارية والاستثمارية بملايين الليرات السورية بالأسعار الجارية في سورية خلال الفترة 2000 – 2010

لبيان	الناتج المحلي الإجمالي	النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	نسبة 3 إلى2	نسبة 4 إلى 2	نسبة 3 إلى 1	نسبة 4 إلى 1	معدل نمو النفقات الجارية	معدل نمو النفقات الاستثمارية
	1	2	3	4						
2000	903943	246194	151299	94895	61.5%	38.5%	16.7%	10.5%	–	–
2001	974008	274831	164761	110070	59.9%	40.1%	16.9%	11.3%	8.9%	16.0%
2002	1016519	314050	178332	135718	56.8%	43.2%	17.5%	13.4%	8.2%	23.3%
2003	1067265	353651	200780	152871	56.8%	43.2%	18.8%	14.3%	12.6%	12.6%
2004	1263139	405145	248498	156647	61.3%	38.7%	19.7%	12.4%	23.8%	2.5%
2005	1493766	431402	277044	154358	64.2%	35.8%	18.5%	10.3%	11.5%	-1.5%
2006	1698480	493700	317213	176487	64.3%	35.7%	18.7%	10.4%	14.5%	14.3%
2007	2019810	520531	325697	194834	62.6%	37.4%	16.1%	9.6%	2.7%	10.4%
2008	2445060	548394	375327	173067	68.4%	31.6%	15.3%	7%	15.2%	-11.2%
2009	2519151	654573	442180	212393	67.5%	32.5%	17.5%	8.4%	17.8%	22.7%
2010	2791800	695384	452319	243065	65%	35%	16.2%	8.7%	2.3%	14.5%

المصدر: العمليات المنفذة في الموازنة العامة للسنوات المذكورة، النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، النسب من إعداد الباحث.

الملحق (5) تطور حجم النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية بملايين الليرات السورية بالأسعار الثابتة في سورية خلال الفترة 2000– 2010

البيان	المخفض الضمني لناتج المحلي الإجمالي عام **2000=100**	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	النفقات العامة الكلية	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	معدل نمو النفقات العامة الكلية	معدل نمو النفقات الجارية	معدل نمو النفقات الاستثمارية
2000	1	903944	246194	151299	94895	-	-	-
2001	1.025	938678	268128	160742	107385	8.91%	6.24%	13.16%
2002	1.01	1006431	310941	176566	134374	15.97%	9.84%	25.13%
2003	1.0488	1017619	337196	191438	145758	8.44%	8.42%	8.47%
2004	1.1631	1085992	348332	213651	134681	3.30%	11.60%	-7.60%
2005	1.2973	1151462	332538	213554	118984	-4.53%	-0.05%	-11.65%
2006	1.4022	1211338	352090	226225	125864	5.88%	5.93%	5.78%
2007	1.5682	1288000	331929	207688	124241	-5.73%	-8.19%	-1.29%
2008	1.7110	1341515	320511	219361	101150	3.4%-	5.6%	18.6%-
2009	1.774	1420833	369606	249678	119928	15.3%	13.8%	18.5%
2010	1.899	1469703	368123	238188	127996	0.4-%	4.6-%	6.7%

المصدر: العمليات المنفذة في الموازنة العامة، النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للسنوات المذكورة، النسب من إعداد الباحث[1].

[1] تم حساب قيم النفقات الجارية والاستثمارية بالأسعار الثابتة بتقسيم قيمها بالأسعار الجارية على المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي

الملحق (6) تطور حجم الإيرادات العامة بملايين الليرات السورية بالأسعار الجارية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة 2000 – 2010

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإيرادات العامة (1)	245574	305286	301658	320939	342465	356290	434865	458571	490904	600830	634425
الناتج المحلي الإجمالي (2)	904622	974008	1016520	1067265	1263140	1493766	1698480	2019810	2445060	2519151	2791800
معدل نمو (1)	–	24.3%	-1.2%	6.4%	6.7%	4.0%	22.1%	5.5%	7.1%	22.4 %	5.6%
نسبة (1) إلى (2)	27.1%	31.3%	29.7%	30.1%	27.1%	23.9%	25.6%	22.7%	20%	23.8%	22.7%

المصدر :العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة،النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للسنوات المذكورة، النسب من إعداد الباحث.

الملحق (7) نسبة الإيرادات العامة في موازنات بعض الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000–2010 (%)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	30.8	31.4	30.0	36.1	36.6	34.3	33.4	32.9	31.5	26.7	24.9
الجزائر	38.5	35.5	35.48	37.6	36.3	40.8	42.7	39.6	46.5	36.6	36.3
سوريا	24.3	28.2	32.9	29.8	27.1	23.9	25.5	28.2	20.1	20.9	21.4
مصر	22.2	21.2	20.67	21.40	18.9	20.6	24.5	23.9	24.7	27.1	22.2
لبنان	18.6	18.4	22.3	22.0	22.9	22.5	24.4	24.0	24.1	22.9	20.3
تونس	29.4	29.8	30.34	32.0	30.7	29.3	30.2	29.8	27.3	27.7	29.2
المغرب	26.2	31.1	30.20	22.9	23.3	25.1	25.5	27.9	30.6	25.5	29.1

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام المذكورة

الملحق (8) تطور بنود الإيرادات العامة بملايين الليرات السورية بالأسعار الجارية ونسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة 2000 – 2010

البيان	الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات المتعلقة بالنفط	الإيرادات الضريبية الغير نفطية	الإيرادات الغير ضريبية الغير نفطية	نسبة (2) إلى (1) %	نسبة (3) إلى (1) %	نسبة (4) إلى (1) %
	(1)	(2)	(3)	(4)			
2000	903943	111485	88801	45288	12.3%	9.8%	5.0%
2001	974008	176743	92060	36483	18.1%	9.5%	3.7%
2002	1016519	140647	116008	45003	13.8%	11.4%	4.4%
2003	1067265	161090	117620	42229	15.1%	11.0%	4.0%
2004	1263139	141150	145405	55910	11.2%	11.5%	4.4%
2005	1493766	106153	160256	89881	7.1%	10.7%	6.0%
2006	1698480	126987	196332	111546	7.5%	11.6%	6.6%
2007	2019810	99634	221424	137513	4.9%	11.0%	6.8%
2008	2445060	131361	258048	101495	5.4%	10.5%	4.1%
2009	2519151	128229	290157	182444	5%	11.5%	7.3%
2010	2791800	196102	261621	176702	7%	9.4%	6.3%

المصدر: العمليات المنفذة في الموازنة العامة، النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للسنوات المذكورة، النسب من إعداد الباحث.

الملحق (9) تطور بنود الإيرادات النفطية بملايين الليرات السورية بالأسعار الجارية ونسبتها إلى الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة 2000 –2010

البيان	مجموع الإيرادات النفطية	الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة
2000	111485	903943	245574	12.3%	45.4%
2001	176743	974008	305286	18.1%	57.9%
2002	140647	1016519	301658	13.8%	46.6%
2003	161090	1067265	320939	15.1%	50.2%
2004	141150	1263139	342465	11.2%	41.2%
2005	106153	1493766	356290	7.1%	29.8%
2006	126987	1698480	434865	7.5%	29.2%
2007	99634	2019810	458571	4.9%	21.7%
2008	131361	2445060	490904	5.4%	26.8%

2009	128229	2519151	600830	5%	21.3%
2010	196102	2791800	634425	7%	31%

المصدر: العمليات المنفذة في الموازنة العامة، النشرات الربعية للسنوات المذكورة، النسب من إعداد الباحث

الملحق (10) تتطور بنود الإيرادات الضريبية غير النفطية بملايين الليرات السورية بالأسعار الجارية في سورية خلال الفترة 2000 -2010

البيان		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إيرادات ضريبية غير نفطية	1	88801	92060	116008	117620	145405	160256	196332	221424	258048	290157	261621
الضرائب على الدخل والأرباح	2	43912	34336	42148	38726	59073	59290	65022	74212	88639	126087	81379
الرسوم	3	12557	14444	5855	3821	3379	4494	6566	9145	16610	8640	10129
التجارة الخارجية	4	14708	20444	25312	28787	31327	30664	32877	33405	33112	37118	40904
ضرائب أخرى	5	17624	22836	42693	46286	51626	65808	91867	104662	119687	118312	129209
نسبة 2 الى 1		49.45%	37.30%	36.33%	32.92%	40.63%	37.00%	33.12%	33.52%	34.35%	43.45%	31.1%
نسبة 3 الى 1		14.14%	15.69%	5.05%	3.25%	2.32%	2.80%	3.34%	4.13%	6.44%	3%	3.8%
نسبة 4 الى 1		16.56%	22.21%	21.82%	24.47%	21.54%	19.13%	16.75%	15.09%	12.83%	12.8%	15.6%
نسبة 5 الى 1		19.85%	24.81%	36.80%	39.35%	35.50%	41.06%	46.79%	47.27%	46.38%	40.75%	49.5%

المصدر: العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة، النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للسنوات المذكورة

الملحق (11) تتطور الإيرادات النفطية بمختلف بنودها بملايين الليرات السورية بالأسعار الجارية خلال الفترة 2000 – 2010

البيان	مجموع الإيرادات النفطية	ضريبة الأرباح على الشركة السورية للنفط	الأتاوات	الضرائب الإضافية على منتجات البترول	فائض الشركة السورية للنفط	نسبة 2 الى 1	نسبة 3 الى 1	نسبة 4 الى 1	نسبة 5 الى 1
	1	2	3	4	5				
2000	111485	50503	26777	3097	31108	45.3%	24.0%	2.8%	27.9%
2001	176743	94846	31140	6101	44656	53.7%	17.6%	3.5%	25.3%
2002	140647	73326	27708	2338	37275	52.1%	19.7%	1.7%	26.5%
2003	161090	84569	31344	0	45177	52.5%	19.5%	0.0%	28.0%
2004	141150	62396	25429	0	53325	44.2%	18.0%	0.0%	37.8%
2005	106153	48000	32914	0	25239	45.2%	31.0%	0.0%	23.8%
2006	126987	5000	44341	2266	30380	3.9%	34.9%	1.8%	23.9%
2007	99634	65000	7779	0	26855	65.2%	7.8%	0.0%	27.0%
2008	131361	56000	9935	34800	30626	42.6%	7.6%	26.5%	23.3%
2009	128229	55321	8968	17330	46610	43.2%	7%	13.5%	36.3%
2010	196102	65467	10985	63242	56408	33.4%	5.6%	32.2%	28.8%

المصدر : العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة ، النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للسنوات المذكورة

الملحق (12) تطور الإيرادات الضريبية غير النفطية بملايين الليرات السورية بالأسعار الجارية ونسبة مساهمتها في الإيرادات العامة في سورية خلال الفترة 2000 – 2010

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإيرادات العامة (1)	245574	305286	301658	320939	342465	356290	434865	458571	490904	600830	634425
إيرادات ضريبية غير نفطية (2)	88801	92060	116008	117620	145405	160256	196332	221424	258048	290157	261621
نسبة (2) إلى (1)	36.2%	30.2%	38.5%	36.6%	42.5%	45.0%	45.1%	48.3%	%52.6	48.3%	41.2%

المصدر: العمليات المنفذة في الموازنة العامة، النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، النسب من إعداد الباحث

الملحق (13) تطور الإيرادات غير الضريبية غير النفطية بملايين الليرات السورية بالأسعار الجارية ونسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة في سورية خلال الفترة 2000 – 2010

البيان	الإيرادات غير الضريبية غير النفطية	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات غير الضريبية غير النفطية إلى الإيرادات العامة
2000	45288	245574	18.4%
2001	36483	305286	12.0%
2002	45003	301658	14.9%
2003	42229	320939	13.2%
2004	55910	342465	16.3%
2005	89881	356290	25.2%
2006	111546	434865	25.7%
2007	137513	458571	30.0%
2008	101495	490904	20.7%
2009	182444	600830	30.4%
2010	176702	634425	27.8%

المصدر: العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة، النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للسنوات المذكورة، النسب من إعداد الباحث

ملحق (14) تطور عدد العاملين في القطاع الصناعي السوري

البيان	ص– ت عام	ص- ت خاص	مجموع (ص-ت)	ص- الاستخراجية	ص- الماء والكهرباء	مجموع عدد العمال	نسبة 1 إلى3	نسبة 2 إلى 3	نسبة 3 إلى 5	نسبة 4 إلى 5
	1	2	3	4		5	%	%	%	%
2000	107237	124245	231482	19011	48236	298729	46.3	53.6	77.4	6.3
2001	106064	128659	234723	19344	50225	304292	45.18	54.8	77.1	6.3
2002	109471	132903	242374	19623	54285	316282	45.16	54.8	76.6	6.2
2003	108818	137076	245894	18591	54489	318974	44.2	55.7	77	5.8
2004	105827	143296	249123	18608	59408	327139	42.4	57.5	76.1	5.6
2005	105033	149189	254222	22405	61015	337642	41.3	58.6	75.2	6.6
2006	105524	156988	262512	22102	62648	347262	40.19	59.8	75.5	6.3
2007	103535	162103	265638	22307	63025	350970	39	61	75.6	6.3
2008	101979	169333	271312	22707	63878	357897	37.5	62.4	75.8	6.3
2009	96383	175821	272204	22651	65313	360168	35.4	64.5	75.5	6.2
2010	94497	181493	275990	22702	66124	364816	34.2	65.8	75.6	6.2

المصدر :المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة، المكتب المركزي للإحصاء. وهيئة الاستثمار السورية (الوحدة : عامل)
النسب من إعداد الباحث ، ص – ت : صناعة تحويلية

ملحق (15) معدل النمو لعدد العمال في القطاع الصناعي النسب من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (14)

نسبة النمو %	ص–ت عام	ص-ت خاص	مجموع (ص-ت)	ص- الاستخراجية	ص- الماء والكهرباء	مجموع عدد العمال الكلي
2000	-	-	-	-	-	-
2001	1.1-	3.5	2.4	1.75	4.1	1.8
2002	3.2	3.2	6.4	1.4	8.1	4
2003	0.6-	3.1	2.5	5.25-	0.3	0.8
2004	2.7-	4.5	1.8	0.1	9	2.5
2005	0.7-	4.1	3.4	20.4	2.7	3.2
2006	0.47	5.2	5.7	1.3-	2.7	2.8
2007	1.9-	3.2	1.3	0.9	0.6	1.06
2008	1.5-	4.4	2.9	1.8	1.3	2
2009	5.4-	3.8	1.6-	0.25	2.2	0.6
2010	2-	3.2	1.4	1.1	1.3	1.2

ملحق (16) الاستيراد للصناعة التحويلية في القطاعين العام والخاص بألوف الليرات السورية

البيان		2000	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
استيراد قطاع عام	**قيمة**	**66092830**	**51350293**	**75902338**	**165439263**	**197351498**	**274793143**	**289049787**	**92360324**	**192873197**
استيراد قطاع خاص	**قيمة**	**150706235**	**151003740**	**225396096**	**276285354**	**286270392**	**363910323**	**485558111**	**530956641**	**536327767**
المجموع	**قيمة**	**216799065**	**202354033**	**301298434**	**441724617**	**483621891**	**638703466**	**774607898**	**623316965**	**729200964**

المصدر : المجموعات الإحصائية السورية للسنوات المذكورة (إحصاءات التجارة الخارجية) ، المكتب المركزي للإحصاء

ملحق (17) التصدير للصناعة التحويلية في القطاعين العام والخاص بألوف الليرات السورية

البيان		2000	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تصدير القطاع العام	قيمة	31538900	**28172530**	32143181	20086311	39767482	50267822	45416207	**37101289**	**65184990**
تصدير القطاع الخاص	قيمة	36478728	31611974	43426517	69759713	195601841	231124820	339403746	198564004	174817837
المجموع	قيمة	**68017628**	**59784504**	**75569698**	**89846024**	**235369323**	**281392641**	**384819953**	**235665293**	**240002827**

المصدر : المجموعات الإحصائية السورية للسنوات المذكورة (إحصاءات التجارة الخارجية) ، المكتب المر كزي للإحصاء

ملحق (18) توزيع التسليفات (القروض) وفقًا للنشاط الاقتصادي باستثناء التسليفات الممنوحة للحكومة المركزية

بملايين الليرات السورية

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قطاع خاص	**76611**	**78737**	**83935**	**109404**	**147769**	**222 528**	**254 750**	**305 524**	**390 112**	**496 019**	**620 846**
الأهمية النسبية%	**21**	**21**	**24.5**	**27.8**	**33**	**41.8**	**42.4**	**41.3**	**39.7**	**44.5**	**47.3**
قطاع عام اقتصادي	**187356**	**191020**	**161639**	**177566**	**182331**	**199 195**	**236 772**	**327 862**	**480 183**	**532 197**	**592 359**
الأهمية النسبية%	**51.6**	**51.2**	**46.6**	**45**	**42**	**37.4**	**39.4**	**44.4**	**48.9**	**47.7**	**45.1**
قطاع عام إداري (حكومة مركزية)	**99187**	**103456**	**101324**	**107453**	**112869**	**110 600**	**109 281**	**105 741**	**111 712**	**86 501**	**99 739**
الأهمية النسبية%	**27.4**	**27.8**	**28.9**	**27.2**	**25**	**20.8**	**18.2**	**14.3**	**11.4**	**7.8**	**7.6**
المجموع	**363154**	**373213**	**346898**	**394423**	**442969**	**532 323**	**600 802**	**739 126**	**982 007**	**1 114 717**	**1 312 945**

المصدر: نشرات التطورات النقدية والمصرفية للسنوات المذكورة ، المصرف المركزي و النشرات الربعية للمصرف المركزي للسنوات المذكورة

ملحق (19) توزيع التسليفات الممنوحة من المصارف وفقًا للقطاع الاقتصادي متضمنة التسليفات الممنوحة للحكومة المركزية بملايين الليرات السورية

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة	23253	47502	60921	82447	85396	**80 424**	**82 039**	**98 326**	**96 286**	**140 026**	**149 092**
الأهمية النسبية %	8.8	17.6	25	28.7	26	**19.1**	**16.7**	**15.5**	**11.1**	**13.6**	**12.3**
الصناعة	6437	8333	9627	19840	26052	**29 937**	**39 777**	**33 667**	**45 090**	**78 100**	**101 980**
الأهمية النسبية %	2.5	3	4	7	8	**7.1**	**8.1**	**5.3**	**5.2**	**7.6**	**8.4**
تجارة	191285	168980	125956	124879	142460	**177 247**	**213 844**	**310 621**	**490 901**	**515 129**	**575 386**
الأهمية النسبية %	72.5	62.7	51.3	43.5	43	**42.0**	**43.5**	**49.0**	**56.4**	**50.1**	**47.4**
الإنشاءات العقارية	24971	26187	29529	35136	47384	**64 237**	**70 974**	**91 287**	**113 260**	**142 724**	**176 986**
الأهمية النسبية %	9.5	9.7	12	12.3	14	**15.2**	**14.4**	**14.4**	**13.0**	**13.9**	**14.6**
أخرى	18021	18755	19541	24668	28808	**69 878**	**84 887**	**99 485**	**124 759**	**152 237**	**209 761**
الأهمية النسبية %	6.7	7	7.7	8.5	9	**16.6**	**17.3**	**15.7**	**14.3**	**14.8**	**17.3**
المجموع	**263967**	**269757**	**245574**	**286970**	330100	**421 723**	**491 522**	**633 386**	**870 295**	**1 028 216**	**1 213 205**

المصدر : نشرات التطورات النقدية والمصرفية للسنوات المذكورة ، المصرف المركزي و النشرات الربعية للمصرف المركزي للسنوات المذكورة

ملحق (20) الإنتاج وصافي الناتج المحلي في القطاع الصناعي (صناعة الغزل والنسيج) بتكلفة عوامل الإنتاج القيمة يملايين الليرات السورية وبالأسعار الجارية

العام	البيان	الغزل والنسيج	الصناعات الغذائية	مجموع الصناعات التحويلية
2001	الإنتاج	76732	85912	352921
	صافي الناتج المحلي	21297	17598	74860
2002	الإنتاج	78610	94809	368257
	صافي الناتج المحلي	21084	16275	71965
2003	الإنتاج	83051	100285	381357
	صافي الناتج المحلي	21881	23053	77404
2004	الإنتاج	88244	103791	408632
	صافي الناتج المحلي	21511	24286	104711
2005	الإنتاج	102558	115667	575584
	صافي الناتج المحلي	33928	29316	122028
2006	الإنتاج	105217	117261	**630050**
	صافي الناتج المحلي	34892	23201	**123745**
2007	الإنتاج	100308	128394	**783831**
	صافي الناتج المحلي	32693	30802	**116938**
2008	الإنتاج	106887	132079	**910432**
	صافي الناتج المحلي	35995	32386	**134227**
2009	الإنتاج	111553	154911	**774383**
	صافي الناتج المحلي	41184	44913	**155675**
2010	الإنتاج	123508	174144	**915469**
	صافي الناتج المحلي	47543	47475	**181199**

المصدر : المجموعات الإحصائية السورية للسنوات المذكورة (إحصاءات صناعية) ،المكتب المر كزي للإحصاء

ملحق(21) النسب المئوية لرؤوس الأموال المستثمرة لصناعة الغزل والنسيج والصناعة الغذائية ونسبتها من الصناعة التحويلية

البيان	نسبة1على3	نسبة2على3	نسبة4على6	نسبة5على6	نسبة3على7	نسبة6على7
2000	77.1	22.8	16.7	83.2	5	3.4
2001	76.7	23.2	22.9	77	5.4	4.1
2002	77.2	22.7	17.7	82.2	4.6	3.1
2003	77.4	22.5	23.5	76.4	5.6	4
2004	77.3	22.6	21.6	78.3	4.5	3
2005	73.9	26	19.8	80.1	4.5	3.4
2006	73.3	26.6	16.9	83	5.1	3
2007	72.6	27.3	15.4	84.5	7	4.4
2008	72.5	27.4	17.2	82.7	7	4.5
2009	65.1	34.8	15.7	84.2	7	6.2
2010	70	30	18.1	81.8	7.6	6

النسب من إعداد الباحث ،بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4/1) ص (90) من هذا البحث

ملحق رقم (22) عدد العمال في صناعة الغزل والنسيج والصناعة الغذائية (الوحدة : عامل)

البيان	ص-غزل ونسيج عام	ص-غزل ونسيج خاص	مجموع عمال ص-الغزل والنسيج	ص-الغذائية عام	ص-الغذائية خاص	مجموع عمال الصناعة الغذائية	مجموع عدد العمال
	1	2	3	4	5	6	7
2000	27094	36866	63960	23559	21758	45317	298729
2001	25669	38134	63803	23710	22927	46637	304292
2002	29027	39397	68424	23594	23772	47366	316282
2003	28958	40349	69307	23733	25114	48847	318974
2004	27794	42101	69895	23526	27020	50546	327139
2005	27591	43874	71465	23128	28744	51872	337642
2006	27336	45731	73067	23125	30727	53852	347262
2007	26681	46978	73659	22881	32169	55050	350970
2008	26191	48743	74934	22790	33737	56527	357897
2009	24792	50074	74866	22405	35159	57564	360168
2010	24158	51264	75422	22058	36641	58699	364816

المصدر :المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة (إحصاءات صناعية)،المكتب المركزي للإحصاء. وهيئة الاستثمار السورية ، النسب من إعداد الباحث.

ملحق رقم (23) النسب المئوية لعدد العمال في صناعة الغزل والنسيج والصناعة الغذائية ونسبتها من عدد العمال في القطاع الصناعي

البيان	نسبة1على3	نسبة2على3	نسبة4على6	نسبة5على6	نسبة3على7	نسبة6على7
2000	42.3	57.6	52	48	21.4	15.1
2001	40.2	59.7	50.8	49.1	21	15.3
2002	42.4	57.5	49.8	50.1	21.6	15
2003	41.7	58.2	48.5	51.4	21.1	15.3
2004	39.7	60.2	46.5	53.4	21.3	15.4
2005	38.6	61.3	44.5	55.4	21.1	15.3
2006	37.4	62.5	43	57	21	15.5
2007	36.2	63.7	41.5	58.4	21	15.6
2008	34.9	65	40.3	59.6	21	15.7
2009	33.1	66.8	39	61	20.7	15.9
2010	32	68	37.5	62.5	20.7	16

النسب من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (22)

الملحق رقم (24) المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي خلال الفترة (2000 – 2010)

النشاط الصناعي	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ص- تحويلية قطاع عام	57474.5	79930.1	97362.3	75370.3	104037.8	109042.1	517846	118604	144632	142405	169194
ص- تحويلية قطاع خاص	80729	85583.2	89636.1	94075.2	101235	108778	124951	138581.8	159155.8	177807.3	177817.3
مجموع الصناعة التحويلية	138203.5	165513.3	186998.4	169445.5	205272.8	217820.1	642797	257185.8	303787.8	320212.3	347011.3
نسبة النمو السنوية	-	19.7	13	-9.4	19.8	6.1	19.5	-59	18.1	5.4	8.3
ص – الاستخراجية	133558.2	108756.2	130425.9	130347.3	397426.4	285889.6	44181	79898	87621	78222	65385
صناعة الماء والكهرباء	181790.6	185632.9	285052.5	267393	224468.9	323354	341653	439525	466220	358339	384434
مجموع الاستثمارات في الصناعة	453552.3	459902.4	602476.8	567185.8	827168.2	827063	1028631	776608.8	857628.8	756773.3	796830.3
نسبة ص – تحويلية من مجموع القطاع الصناعي	30.4	35.9	31	29.9	24.6	26.3	62.4	33	35.4	42.3	43.5

المصدر : المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة (إحصاءات صناعية) - هيئة الاستثمار السورية (تقارير الاستثمار السنوي: الثاني والثالث والرابع والخامس للأعوام 2007-2008-2009 -2010) النسب من إعداد الباحث

ملحق (25) الإنتاج وصافي الناتج المحلي في القطاع العام الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج خلال الفترة (2000 – 2010)
(القيمة بملايين الليرات السورية وبالأسعار الجارية)

العام	البيان	صناعة تحويلية	صناعة استخراجية	الماء والكهرباء	المجموع
2000	الإنتاج	167436	260548	42325	**470309**
	صافي الناتج المحلي	-12791	237136	6902	**231247**
2001	الإنتاج	176001	205200	25468	**406654**
	صافي الناتج المحلي	21011	183759	23331	**233474**
2002	الإنتاج	183223	211633	26861	**424081**
	صافي الناتج المحلي	23910	182692	27851	**240595**
2003	الإنتاج	190069	228733	28283	**447085**
	صافي الناتج المحلي	30546	193667	9159	**233372**
2004	الإنتاج	210288	269819	27351	**511057**
	صافي الناتج المحلي	31228	237200	6376	**301911**
2005	الإنتاج	285603	391316	86976	**763895**
	صافي الناتج المحلي	33475	349385	17207	**400067**
2006	الإنتاج	399063	456462	95139	**873156**
	صافي الناتج المحلي	29083	411353	7084	**447520**
2007	الإنتاج	444185	516612	118032	**1078829**
	صافي الناتج المحلي	26738	468111	23332	**518181**
2008	الإنتاج	540093	671201	152370	**1363664**
	صافي الناتج المحلي	20247	612712	24341	**657300**
2009	الإنتاج	392935	505714	280484	**1179133**
	صافي الناتج المحلي	35338	454357	21974	**511669**
2010	الإنتاج	487105	654536	355918	**1497559**
	صافي الناتج المحلي	39668	575716	16708	**632092**

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعات الإحصائية السورية للسنوات المذكورة .(إحصاءات صناعية)

ملحق (26) الإنتاج وصافي الناتج المحلي في القطاع الخاص الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج من 2000 وحتى 2010 القيمة بملايين الليرات السورية وبالأسعار الجارية

العام	البيان	صناعة تحويلية	صناعة استخراجية	الماء والكهرباء	المجموع
2000	الإنتاج	**159867**	1525	0	**161392**
	صافي الناتج المحلي	**41704**	900	0	**42604**
2001	الإنتاج	176951	1760	0	**178695**
	صافي الناتج المحلي	**49654**	1037	0	**49513**
2002	الإنتاج	178947	1997	0	**184667**
	صافي الناتج المحلي	**50021**	1174	0	**43087**
2003	الإنتاج	188866	1999	0	**193287**
	صافي الناتج المحلي	**47382**	1185	0	**48043**
2004	الإنتاج	249677	2188	0	**196933**
	صافي الناتج المحلي	**83081**	-53	0	**46323**
2005	الإنتاج	288635	2442	0	**292423**
	صافي الناتج المحلي	**88204**	1438	0	**89992**
2006	الإنتاج	302646	2823	0	**311318**
	صافي الناتج المحلي	**94664**	1655	0	**96319**
2007	الإنتاج	**339646**	1118	0	**340764**
	صافي الناتج المحلي	**90200**	479	0	**90679**
2008	الإنتاج	**370339**	1178	0	**371517**
	صافي الناتج المحلي	**113980**	566	0	**114546**
2009	الإنتاج	**381448**	1214	0	**382662**
	صافي الناتج المحلي	**120340**	589	0	**120929**
2010	الإنتاج	**428364**	1505	0	**429869**
	صافي الناتج المحلي	**141531**	508	0	**142039**

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعات الإحصائية السورية للسنوات المذكورة .(إحصاءات صناعية)

ملحق (27) الصادرات حسب طبيعة واستخدام المواد للقطاعين العام والخاص 2000- 2011 بملايين الليرات السورية

السنوات	القطاع	بحسب استخدام المواد				بحسب طبيعة المواد			
		استهلاكية	وسيطة	اصول ثابتة (رأسمالية)	**مجموع**	خام	مصنوعة	نصف مصنوعة	**مجموع**
2000	عام	124	178832	20	**178976**	158684	15318	4973	**178975**
	خاص	24982	11745	487	**37214**	17880	12892	6443	**37215**
	مجموع	**25106**	**190577**	**507**	**216190**	**176564**	**28210**	**11416**	**216190**
2001	عام	299	201611	100	**202010**	180552	17409	4049	**202010**
	خاص	29429	10841	869	**41139**	18659	15073	7407	**41139**
	مجموع	**29728**	**212452**	**969**	**243149**	**199211**	**32482**	**11456**	**243149**
2002	عام	374	229950	81	**230405**	199329	27452	3624	**230405**
	خاص	39021	30285	1842	**71148**	35545	24562	11041	**71148**
	مجموع	**39395**	**260235**	**1923**	**301553**	**234874**	**52014**	**14665**	**301553**
2003	عام	718	209285	32	**210035**	182382	20781	6872	**210035**
	خاص	29351	24427	1226	**55004**	22461	22790	9753	**55004**
	مجموع	**30069**	**233712**	**1258**	**265039**	**204843**	**43571**	**16625**	**265039**
2004	عام	653	183346	37	**184036**	152394	27600	4042	**184036**
	خاص	93195	67460	1475	**162130**	54964	60100	47066	**162130**
	مجموع	**93848**	**250806**	**1512**	**346166**	**207358**	**87700**	**51108**	**346166**
2005	عام	301	212451	177	**212930**	193027	13795	6107	**212930**
	خاص	118334	91456	1581	**211370**	64475	88681	58214	**211370**
	مجموع	**118635**	**303907**	**1758**	**424300**	**257503**	**102476**	**64321**	**424300**
2006	عام	551	225502	41	**226094**	186850	34476	4769	**226094**
	خاص	189793	86409	2716	**278918**	52361	159054	67502	**278918**
	مجموع	**190344**	**311911**	**2757**	**505012**	**239211**	**193530**	**72271**	**505012**
2007	عام	3766	241773	28	**245567**	195822	37066	12678	**245567**
	خاص	231782	96529	5156	**333467**	60866	197773	74829	**333467**
	مجموع	**235548**	**338302**	**5184**	**579034**	**256688**	**234839**	**87507**	**579034**
2008	عام	518	282883	40	**283441**	238108	43185	2148	**283441**
	خاص	258590	159446	6321	**424357**	49700	235941	138716	**424357**
	مجموع	**259108**	**442329**	**6361**	**707798**	**287808**	**279126**	**140864**	**707798**
2009	عام	421	179958	9	**180388**	139534	36959	3895	**180388**
	خاص	209639	92278	6025	**307942**	72030	158646	77266	**307942**
	مجموع	**210060**	**272236**	**6034**	**488330**	**211564**	**195605**	**81161**	**488330**
2010	عام	476	242354	37	**288611**	191245	43488	3126	**288611**
	خاص	198668	119677	7852	**280453**	90222	174069	66914	**280453**
	مجموع	**199144**	**362031**	**7889**	**569064**	**281467**	**217557**	**70040**	**569064**
2011	عام	412	205123	17	**262588**	175677	38237	6120	**262588**
	خاص	171139	122884	5532	**242519**	74726	155157	55190	**242519**
	مجموع	**171551**	**328007**	**5549**	**505107**	**250403**	**193394**	**61310**	**505107**

المصدر : الصادرات والمستوردات حسب التصنيف الدولي المعدل ، نوع الاستخدام ، طبيعة المواد ونوع القطاعات ، النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للسنوات المذكورة .

ملحق (28) المستوردات حسب طبيعة واستخدام المواد للقطاعين العام والخاص 2000- 2011 بملايين الليرات السورية

السنوات	القطاع	بحسب استخدام المواد				بحسب طبيعة المواد			
		استهلاكية	وسيطة	اصول ثابتة (رأسمالية)	**مجموع**	خام	مصنوعة	نصف مصنوعة	**مجموع**
2000	عام	2845	27052	15757	**45654**	2453	26913	16288	**45654**
	خاص	21328	93803	26757	**141881**	20780	44015	77086	**141881**
	مجموع	**24173**	**120855**	**42507**	**187535**	**23233**	**70928**	**93374**	**187535**
2001	عام	3021	27113	17299	**47433**	2263	31542	13628	**47433**
	خاص	21971	108378	42962	**173311**	20397	60867	92047	**173311**
	مجموع	**24992**	**135491**	**60261**	**220744**	**22660**	**92409**	**105675**	**220744**
2002	عام	6997	35035	25061	**67093**	1133	38993	26967	**67093**
	خاص	26180	100991	41490	**168661**	20488	62408	85765	**168661**
	مجموع	**33177**	**136026**	**66551**	**235754**	**21621**	**101401**	**112732**	**235754**
2003	عام	4345	29834	21275	**55454**	1243	33289	20922	**55454**
	خاص	25741	113454	42119	**181314**	25336	62742	93236	**181314**
	مجموع	**30086**	**143288**	**63394**	**236768**	**26579**	**96031**	**114158**	**236768**
2004	عام	5512	57349.5	46160	**109022**	1146	83979.5	23896	**109022**
	خاص	53824	71147	155013	**279984**	39995	100678	139311	**279984**
	مجموع	**59336**	**128497**	**201173**	**389006**	**41141**	**184658**	**163207**	**389006**
2005	عام	4178.92	143144	21941.6	**169265**	2403.56	148134	18727.4	**169265**
	خاص	50273.4	206965	75865.5	**333104**	39447	120131	173626	**333104**
	مجموع	**54452.3**	**350109**	**97807.1**	**502369**	**41850.5**	**268265**	**192253**	**502369**
2006	عام	8726	166009	23784	**207519**	10174	176065	21279	**207519**
	خاص	53003	189390	81412	**323805**	34920	126919	161965	**323805**
	مجموع	**61729**	**355399**	**114196**	**513324**	**45094**	**302985**	**183245**	**531324**
2007	عام	8971	249044	28194	**286209**	11416	251821	22972	**286209**
	خاص	59161	250121	89066	**398347**	42186	139537	216624	**398347**
	مجموع	**68132**	**499165**	**117259**	**684557**	**53602**	**391359**	**239596**	**684557**
2008	عام	3384	280077	8011	**291472**	1237	274763	15472	**291472**
	خاص	66861	388446	92640	**547947**	72196	147136	328615	**547947**
	مجموع	**70245**	**668523**	**100651**	**839419**	**73433**	**421899**	**344087**	**839419**
2009	عام	867	99345	6406	**106618**	5237	96599	4782	**106618**
	خاص	86279	408391	112928	**607598**	86332	185778	335488	**607598**
	مجموع	**87146**	**507736**	**119334**	**714216**	**91569**	**282377**	**340270**	**714216**
2010	عام	1124	105316	26479	**205739**	4532	117573	7589	**205739**
	خاص	112732	428801	137757	**606470**	76621	303155	302739	**606470**
	مجموع	**113856**	**534117**	**164236**	**812209**	**81153**	**420728**	**310328**	**812209**
2011	عام	9114	134843	8420	257480	5310	167723	8121	**257480**
	خاص	109712	508717	194122	707448	83055	317922	382797	**707448**
	مجموع	**118826**	**643560**	**202542**	**964928**	**88365**	**485645**	**390918**	**964928**

المصدر : الصادرات والمستوردات حسب التصنيف الدولي المعدل ، نوع الاستخدام ، طبيعة المواد ونوع القطاعات ، النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للسنوات المذكورة .